



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي - نور البشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

المحاسبة المالية المعمقة 02

مقرر لطلبة السنة الثالثة محاسبة

أستاذ المقياس : سايب عبد الله

أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية: 2025-2026

المقدمة :

تُعدّ المحاسبة المالية من أهم أدوات إنتاج المعلومات داخل المؤسسة، إذ تسمح بتسجيل العمليات الاقتصادية وتصنيفها وتلخيصها بطريقة منظمّة، تُمكن من إعداد كشوف مالية تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة في تاريخ معيّن، وتُساعد المسيرين والمستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة على اتخاذ القرارات المناسبة.

وفي إطار الإصلاحات التي عرفها النظام المحاسبي الجزائري، تم تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، والذي أصبح ساري المفعول منذ سنة 2010، حيث جاء بمفاهيم جديدة في معالجة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، وأرسى مبدأ القيمة العادلة إلى جانب التكلفة التاريخية. وتُعدّ أعمال نهاية السنة من أدقّ المراحل المحاسبية وأكثرها أهمية، لأنها تمثل المرحلة الفاصلة بين دورتين محاسبتين متعاقبتين، ومن خلالها تُجرى التسويات الضرورية على مختلف الحسابات قصد إظهار صورة صادقة ووفية عن الذمة المالية للمؤسسة ونتيجة أعمالها.

وقد جاءت هذه المحاضرات لتُلبّي جزء من حاجة طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص محاسبة كمرجع منهجي مبسّط يجمع بين الإطار النظري والتطبيق العملي، حيث رُتبت محاورها وفق التسلسل المنطقي لأعمال نهاية السنة: بدءاً بتقديم عام لهذه الأعمال، ثم تسوية التثبيتات وما يتعلق بها من اهتلاكات وخسائر قيمة وإعادة تقييم، فتسوية المخزونات والزبائن، ثم تسوية الأعباء والمنتجات والبنوك، وصولاً إلى المؤونات والأصول المالية والتغيرات في الطرق والتقديرات والأخطاء.

وقد حرصنا في إعداد هذا العمل على دعم كلّ محور بأمثلة تطبيقية وقيود محاسبية مفصّلة، إضافة إلى تمارين في نهاية كل فصل تُتيح للطالب اختبار مدى استيعابه للمفاهيم وترسيخها.

ونسأل الله التوفيق والسداد، ونرجو أن يكون هذا العمل المتواضع إضافة نافعة للطلبة والباحثين والممارسين في مجال المحاسبة.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: تقديم أعمال نهاية السنة
1	مقدمة
1	أولاً: مفهوم أعمال نهاية السنة
2	ثانياً: أهداف أعمال نهاية السنة
3	ثالثاً: دور أعمال نهاية السنة
3	رابعاً: المراحل المختلفة للجرد
6	خلاصة
6	تمارين الفصل
9	الفصل الثاني: تسوية التثبيتات — طرق الاهتلاكات
9	مقدمة
9	أولاً: مفهوم الاهتلاك في النظام المحاسبي المالي
11	ثانياً: طرق اهتلاك التثبيتات
16	خلاصة
16	تمارين الفصل
19	الفصل الثالث: خسارة قيمة التثبيتات والتنازل عنها
19	مقدمة
19	أولاً: خسارة قيمة التثبيتات المادية والمعنوية

22	ثانيا: التنازل عن التثبيتات المادية
25	خلاصة
25	تمارين الفصل
28	الفصل الرابع: تسوية التثبيتات — إعادة التقييم
28	مقدمة
28	أولا: مفهوم القيمة العادلة
30	ثانيا: مفهوم إعادة التقييم وأنواعها
30	ثالثا: المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم
32	رابعا: المعالجة الجبائية لإعادة التقييم
33	خامسا: مثال تطبيقي شامل
35	خلاصة
35	تمارين الفصل
38	الفصل الخامس: تسوية المخزونات
38	مقدمة
38	أولا: الجرد الدائم والجرد المتناوب
40	ثانيا: خسارة القيمة
44	ثالثا: فوارق الجرد
49	خلاصة
49	تمارين الفصل
52	الفصل السادس: تسوية حسابات الزبائن

52	مقدمة
52	أولاً: تصنيف الزبائن حسب الوضعية المالية
53	ثانياً: القواعد الحسابية المرجعية
54	ثالثاً: حالات المعالجة المحاسبية لخسارة القيمة
58	رابعاً: الديون المعدومة
60	خلاصة
61	تمارين الفصل
64	الفصل السابع: تسوية الأعباء والمنتوجات
64	مقدمة
64	أولاً: الأعباء والمنتوجات المعاينة مسبقاً
67	ثانياً: الأعباء الواجبة الدفع
68	ثالثاً: المنتوجات التي ستكتسب والمنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد
70	خلاصة
70	تمارين الفصل
73	الفصل الثامن: تسوية حسابات البنوك والمؤسسات المالية
73	مقدمة
73	أولاً: مفهوم حالة التقارب البنكي وأسبابها
74	ثانياً: مثال تطبيقي شامل
77	ثالثاً: تسوية خسائر القيمة على القيم المودعة في البنوك
79	خلاصة

80	تمارين الفصل
83	الفصل التاسع: المؤونات
83	مقدمة
83	أولاً: تعريف المؤونات وأنواعها
85	ثانياً: مؤونة الأخطار (ح/151)
87	ثالثاً: المؤونة الأخرى للأعباء (ح/158)
89	خلاصة
89	تمارين الفصل
92	الفصل العاشر: تسوية الأصول المالية
92	مقدمة
92	أولاً: تعريف الأصول المالية وتصنيفها
93	ثانياً: تسوية القيم المنقولة للتوظيف
96	ثالثاً: تسوية سندات المساهمة
98	خلاصة
98	تمارين الفصل
102	الفصل الحادي عشر: التغير في الطرق المحاسبية والتقديرات والأخطاء
102	مقدمة
102	أولاً: المعالجة وفق المعايير المحاسبية الدولية
104	ثانياً: المعالجة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري
111	خلاصة

111	تمارين الفصل
114	الفصل الثاني عشر: إعداد القوائم المالية الختامية وفق النظام المحاسبي المالي
114	مقدمة
114	أهداف الفصل
115	أولاً: ماهية القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعدادها
117	ثانياً: إعداد الميزانية
123	ثالثاً: إعداد حساب النتائج
128	رابعاً: إعداد جدول تدفقات الخزينة
133	خلاصة الفصل
133	أسئلة التقييم وتمارين الفصل
135	الخاتمة العامة
137	قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

تقديم أعمال نهاية السنة

الفصل الأول: تقديم أعمال نهاية السنة

مقدمة

تقوم المؤسسة خلال السنة المالية بعدد كبير من العمليات الاقتصادية التي تُسجّل في دفتر اليومية حسب زمن وقوعها استناداً إلى الوثائق الثبوتية المبررة لها، ثم تُرحّل إلى دفتر الأستاذ وتُراجع في ميزان المراجعة. وتُعدّ هذه الإجراءات الروتينية المحاسبية متواصلةً إلى غاية 12/31 من كل سنة، حيث يبذل المحاسب فيها أقصى جهده من حيث التنظيم والدقة والموضوعية في ترتيب المستندات ودراستها وتسجيلها وحفظها¹. غير أن هذه الإجراءات الروتينية تبقى وحدها غير كافية لإعداد الكشوف المالية، فيستوجب الأمر القيام بما يُسمى **أعمال نهاية السنة** تطبيقاً لمبدأ استقلالية الدورات الذي ينصّ عليه النظام المحاسبي المالي الجزائري² ولأساس الاستحقاق المحاسبي المعتمد دولياً³.

ويتناول هذا الفصل التعريف بمفهوم أعمال نهاية السنة، ثم أهدافها ودورها في إعداد الكشوف المالية الموثوقة، ثم المراحل المختلفة لعملية الجرد بشقيها المادي والمحاسبي، باعتبارها العمود الفقري لأعمال نهاية الدورة. والغاية من ذلك أن تعكس النتيجة الصافية ووضعية المؤسسة في تاريخ الإقفال صورةً صادقة عن واقعها الاقتصادي.

أولاً: مفهوم أعمال نهاية السنة

أعمال نهاية السنة هي مجموع العمليات التي تتمثل في حصر أصول وخصوم الكيان عيناً ونوعاً وقيمةً عند تاريخ الجرد، استناداً إلى عمليات الرقابة المادية وإحصاء المستندات الثبوتية، وتكون على الأقل مرة واحدة كل اثني عشر شهراً. والهدف منها هو إنجاز الكشوف المالية التي تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة⁴. وتشمل هذه الأعمال المراحل التالية:

1- الجرد المادي أو الفعلي

ويُقصد به الإحصاء المادي لعناصر أصول المؤسسة من تثبيات ومخزونات ومدنين، فضلاً عن مراجعة الوثائق المثبتة لالتزاماتها (ديونها) في تاريخ الإقفال.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار النشر جيطلي، برج بوعرييج، الجزائر، 2009، ص ص 122-123.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 6.

³ مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 — عرض القوائم المالية (IAS 1)، الفقرة 27 المتعلقة بأساس الاستحقاق المحاسبي.

2- تسوية الحسابات في نهاية السنة

حتى تتحمل كل دورة أعباءها الفعلية وتستفيد من نواتجها الحقيقية، وتظهر الأصول بقيمتها العادلة، تُسوى في نهاية السنة حسابات الأعباء والنواتج، ويُسجل كل انخفاض أو نقص في قيمة الأصول وكل تغيير في قيمة الخصوم.

3- إعداد ميزان المراجعة

ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من صحة حسابات دفتر الأستاذ وتطابقها مع اليومية، كما يُيسر عملية إعداد الوثائق المحاسبية الملحّصة في نهاية الدورة.

4- تحديد نتيجة الدورة

هي عملية تتطلب تسوية حسابات الأعباء والنواتج، وحسابات الأصول والخصوم؛ ويمثّل ذلك أحد جوانب الجرد المحاسبي الأساسية.

5- إعداد الكشوف المالية

وهي كشوف إجبارية قانوناً تُلخّص بياناتها نتائج عملية الجرد، وتُمكن المستخدمين الخارجيين من تكوين صورة دقيقة عن المؤسسة.

6- غلق الدفاتر المحاسبية

هي العملية الأخيرة التي تتم بعد تسجيل قيود التسوية وقيود الترسيد، ويتم بمقتضاها قفل اليومية ودفتر الأستاذ تمهيداً لافتتاح الدورة الموالية.

ثانياً: أهداف أعمال نهاية السنة

يتضمن الجرد السنوي الذي تُلزم به جميع الشركات مراجعةً شاملة للأصول والخصوم، سواء من خلال الفحص الميداني أو التوثيق الكتابي. ويستلزم هذا الجرد سلسلة من الأعمال المحاسبية المؤهّلة، يكون هدفها إنشاء الميزانية الختامية وحساب نتيجة الدورة، التي تُحسب بطريقتين¹:

1- الطريقة الأولى — حسابات الميزانية

تُحدّد النتيجة من خلال حسابات الميزانية بحساب الفرق بين الأصول والخصوم، إذ تظهر في صورة زيادة في الأموال الخاصة (ربح) أو نقص فيها (خسارة) عند تاريخ الإقفال.

¹ زرفي عمار، المحاسبة المالية المعمّقة، ادليس للنشر والتوزيع، السنة الجامعية 2022/2023، ص. 02.

2- الطريقة الثانية — حسابات التسيير

تُحدّد النتيجة من خلال حسابات التسيير بحساب الفرق بين المنتوجات والأعباء، فإذا كانت المنتوجات أكبر من الأعباء، حُقق ربح، وإذا كان العكس سُجلت خسارة. وتلتقي هذه الطريقة مع الطريقة الأولى في النتيجة النهائية.

وتبرز أهمية العمل في نهاية الدورة المحاسبية من خلال الدور الحاسم الذي تلعبه الميزانية، حيث إنها تُحمّل مديري الشركة مسؤولية أمام الدولة والأطراف الأخرى مثل البنوك والمستثمرين. لذلك من الضروري أن يحرص المديرون على إنجاز هذا العمل بدقة، ليعكس بصدق وشفافية الأداء الفعلي للشركة خلال السنة المالية ووضعا عند تاريخ الإقفال. كما يُمكن هذا العمل المديرين من تقييم النتائج المحققة وتحليلها وتشخيصها بدقة، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها تحسين وضع الشركة في المستقبل.

ثالثا: دور أعمال نهاية السنة

تكسبي أعمال نهاية السنة أهمية كبيرة في المجال المحاسبي، ويمكن إبراز دورها من خلال النقاط التالية¹:

- المطابقة بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية التي تفرضها التشريعات على المؤسسة؛
- تحضير وتقديم جرد كامل ومفصل في نهاية الدورة بتاريخ نهاية السنة؛
- وضع الموافقة على الأرصدة المحاسبية وضبط كل التصحيحات اللازمة؛
- تحديد الحسابات السنوية والوثائق الملحقة وإعطاء ختم المصادقة؛
- تحضير جرد كامل ومفصل لأموال المؤسسة في نهاية الدورة.

رابعا: المراحل المختلفة للجرد

يمر الجرد بمرحلتين أساسيتين هما الجرد المادي (خارج المحاسبة) والجرد المحاسبي.

1- الجرد المادي

نصّت المادة 14 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أن الجرد المادي هو معاينة مادية لأصول وخصوم المؤسسة من حيث الكمّ والقيمة، وإحصاء للوثائق الثبوتية بطريقة تعكس الوضعية الحقيقية لممتلكات وديون المؤسسة.

ويُعرّف أيضاً بأنه عملية إحصاء عناصر الميزانية مثل الاستثمارات والمخزونات والحقوق والأموال الخاصة والديون. ويتم هذا الجرد بشكل دوري على الأقل مرة في السنة، ويهدف إلى مقارنة الموجودات الحقيقية بما هو مسجّل في الدفاتر المحاسبية، مما يسمح باستخراج الفروقات وتصحيحها عند الحاجة². ومن أهم هذه الفروقات:

- قيم ثابتة مسجّلة بالدفاتر ولكنها غادرت المؤسسة فعلاً؛

¹ بوشاشي بوعلام، المنبر في المحاسبة العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص. 12.

² محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص. 217.

- مخزونات أُلِّفَت أو فسدت وأصبحت غير قابلة للاستعمال أو البيع؛
 - تدهور قيم بعض الأصول دون أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار محاسبياً؛
 - نفقات تعود إلى الدورة ولم تُدفع بعد، ونفقات لا تعود إليها ولكنها دُفعت وسُجِّلت — والأمر نفسه ينطبق على الإيرادات.
- وينقسم الجرد المادي إلى قسمين:

أ- الجرد المادي لعناصر الأصول: ويتمثل في الخطوات التالية:

- إحصاء مادي لمختلف عناصر الأصول (تثبيات، مخزونات، زبائن... إلخ)؛
- تقييم كل عنصر بمقارنة قيمته الحالية بقيمته المحاسبية (قيمة الإدراج).

ب- الجرد المادي لعناصر الخصوم: ويتمثل في الخطوات التالية:

- إحصاء مادي لمختلف عناصر الخصوم؛
- تقييم كل عنصر ومراقبة المبالغ المسددة منها والمبالغ الباقي تسديدها حسب تاريخ الاستحقاق.

2- الجرد المحاسبي

يتم الجرد المحاسبي وفق المراحل التالية:

- تسجيل قيود التسوية الناتجة عن الجرد المادي: أي تسجيل القيود المحاسبية الخاصة بتسوية أي نقص أو زيادة في قيمة الأصول والخصوم، ومن أهمها:

- تسجيل الاهتلاكات وخسارة القيمة؛
- تسوية المخزونات؛
- تسوية الزبائن والفواتير التي لم تصل أو لم تُحرَّر بعد؛
- تسوية الأصول الأخرى؛
- تسوية الأعباء والمنتوجات.

- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد: ويتم ذلك من خلال مرحلتين؛ المرحلة الأولى: إعداد ميزان المراجعة انطلاقاً من الأرصدة الحقيقية للحسابات. والمرحلة الثانية: إعداد ميزان المراجعة انطلاقاً من أرصدة الحسابات المجمعة، حيث تظهر حسابات الميزانية وحسابات التسير مرصدة.

- تحديد النتيجة الصافية: يتضمن ذلك تجميع حسابات المنتوجات والأعباء معاً وترصيد عناصر المنتوجات حتى يتم تحديد النتيجة الصافية للدورة.

- إعداد القوائم المالية: حدّدت المادة 25 من النظام المحاسبي المالي القوائم المالية وتتمثل في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وملحق القوائم المالية¹؛ ويتم إعداد كل كشف باستعمال الطرق المحاسبية المنصوص عليها في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008².

مثال 01

بتاريخ 2024/12/31 قامت مؤسسة "الفتح" بالعمليات التالية:

- 1- جرد لمختلف ممتلكات المؤسسة من وسائل النقل؛
- 2- تسجيل اهتلاكات الأصول المادية والمعنوية؛
- 3- تسجيل عمليات تسوية المخزونات؛
- 4- ترتيب ديون الزبائن من حيث المبالغ المسددة والمبالغ الباقي تسديدها؛
- 5- إحصاء للسندات التي تمتلكها المؤسسة؛
- 6- اختبار خسارة قيمة الزبائن وتسجيلها؛
- 7- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد؛
- 8- إحصاء ديون الموردين وتصنيفها حسب تاريخ استحقاقها؛
- 9- تسجيل عملية التنازل عن شاحنة لم تُسجّل خلال السنة؛
- 10- إعداد الميزانية الختامية.

المطلوب: حدّد نوع كل عملية، هل هي جرد مادي أم جرد محاسبي؟

الحل:

رقم العملية	جرد مادي	جرد محاسبي
01	X	
02		X
03		X

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

رقم العملية	جرد مادي	جرد محاسبي
04	X	
05	X	
06		X
07		X
08	X	
09		X
10		X

خلاصة

تُعدّ أعمال نهاية السنة الإطارَ المحاسبي الذي يضمن تطبيق مبدأ استقلالية الدورات، إذ تتيح حصر أصول المؤسسة وخصومها قيمةً ونوعاً عند تاريخ الإقفال، ثم تسجيل قيود التسوية اللازمة لإلحاق كل عبء ومنتوج بدورته الفعلية. وقد تبين أن هذه الأعمال تمر بمرحلتين متكاملتين هما الجرد المادي الذي يقارن الموجودات الحقيقية بما هو مسجّل في الدفاتر، والجرد المحاسبي الذي يُترجم الفروقات إلى قيود تسوية وميزان مراجعة بعد الجرد. وتنتهي هذه السلسلة بتحديد النتيجة الصافية وإعداد الكشوف المالية الإلزامية وغلق الدفاتر، وهو ما يُمكن المؤسسة من تقديم صورة صادقة عن وضعيتها المالية للأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء.

تمارين الفصل

تمرين 1: تصنيف العمليات الجردية

المعطيات: بتاريخ 2024/12/31 قام المحاسب في مؤسسة "النور" بالعمليات التالية:

- 1- إحصاء مادي للمخزون الموجود في المستودعات؛
- 2- تسجيل قسط الاهتلاك السنوي للتثبيات العينية؛
- 3- مراقبة أرصدة الموردين ومطابقتها مع كشوف الحسابات البنكية؛
- 4- تسجيل خسارة قيمة على حساب الزبائن المشكوك فيهم؛
- 5- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد؛
- 6- إحصاء وسائل النقل التابعة للمؤسسة؛
- 7- تسوية الأعباء المعاينة مسبقاً؛

8- ترصيد حسابات الأعباء والمنتوجات لتحديد النتيجة.

المطلوب: صنّف كل عملية في خانتها الصحيحة (جرد مادي / جرد محاسبي).

تمرين 2: مراحل أعمال نهاية السنة

المعطيات: اعتماداً على ما درسته في هذا الفصل، أجب عما يلي:

1- اذكر بترتيب صحيح المراحل الست لأعمال نهاية السنة ؛

2- قارن بين الجرد المادي والجرد المحاسبي من حيث الهدف والمضمون والأدوات المستخدمة؛

3- اذكر طريقتي حساب نتيجة الدورة، مبيّناً كيف تلتقي الطريقتان في النتيجة النهائية رغم اختلاف منطلقهما؛

4- وضح الدور الجبائي والمحاسبي لأعمال نهاية السنة في ضمان مصداقية الكشوف المالية.

المطلوب: أجب عن الأسئلة الأربعة بإيجاز مدعماً إجاباتك بأمثلة كلما أمكن.

الفصل الثاني

تسوية التثبيتات — طرق الاهتلاكات

تسوية التثبيتات — طرق الاهتلاكات

مقدمة

تُمثّل التثبيتات (الأصول غير الجارية) إحدى أهمّ مكونات الأصول غير الجارية في المؤسسة الاقتصادية، وهي الأصول المعنوية والعينية والمالية التي تكون بحوزة المؤسسة لاستعمالها في النشاط لمدة تتجاوز السنة المالية¹. ولأنّ هذه التثبيتات تفقد جزءاً من قيمتها بمرور الوقت أو بسبب الاستعمال، فإنّ النظام المحاسبي المالي الجزائري يُلزم المؤسسة بتسجيل اهتلاك دوري يعكس هذا الاستهلاك ويُمكن من إظهار الأصل بقيمته الصافية في الميزانية².

ويتناول هذا الفصل مفهوم الاهتلاك في النظام المحاسبي المالي والتثبيتات القابلة وغير القابلة للاهتلاك ومدد استعمالها، ثم آلية التسجيل المحاسبي العام، وأخيراً الطرق الأربع المعتمدة لحساب الاهتلاك: الطريقة الخطية، طريقة وحدات الإنتاج، طريقة الاهتلاك المتناقص، وطريقة الاهتلاك المتزايد، مع مثال تطبيقي مستوفى لكلّ طريقة.

أولاً: مفهوم الاهتلاك في النظام المحاسبي المالي

1- تعريف الاهتلاك

الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتمّ حسابه كعبء إلا إذا كان مدججاً في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه³. كما يُعرّف على أنّه توزيع تكلفة الاستثمار على العمر الإنتاجي بطريقة منتظمة بسبب الاستعمال أو مرور الوقت، وذلك تماشياً مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 المتعلق بالامتلاكات والمصانع والمعدات⁴.

2- التثبيتات القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك

التثبيتات عموماً قابلة للاهتلاك مع بعض الاستثناءات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تُعدّ الأراضي عموماً أصولاً غير قابلة للاهتلاك، باستثناء أراضي الاستغلال كأراضي المحاجر والمقالع التي تحتلّ نظراً للقلع والاستخراج الذي يطرأ عليها؛
- في حالة اقتناء البنائيات، يجب الفصل بين الأراضي والمباني بحيث تُعالج كلّ واحدة على حدة حتى ولو تمّ اقتنائها معاً، لأنّ البنائيات أصول قابلة للاهتلاك بينما الأراضي غير قابلة له؛

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6.

² كنوش عاشور، محاضرات في المحاسبة العامة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2010، ص. 02.

³ عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار الجليطي، الجزائر، 2011، ص. 126.

⁴ مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 — الامتلاكات والمصانع والمعدات (IAS16)، الفقرات 62-43 المتعلقة بالاهتلاك.

1- طريقة الاهتلاك الخطي

تؤدي هذه الطريقة إلى عبء اهتلاك ثابت خلال المدة النفعية للأصل¹. وأهم العناصر المتعلقة بها:

- المبلغ القابل للاهتلاك (MA) = القيمة المحاسبية الأصلية - القيمة المتبقية
- قسط الاهتلاك السنوي (An) = المبلغ القابل للاهتلاك ÷ مدة المنفعة
- الاهتلاكات المتراكمة ($\sum An$) = مجموع الاهتلاكات المطبقة على الأصل في نهاية الدورة
- القيمة الصافية المحاسبية (VNC) = القيمة المحاسبية الأصلية - مجموع الاهتلاكات
- معدل الاهتلاك الخطي = 100 (%) ÷ مدة المنفعة

مثال 01: بتاريخ 2025/01/02 حازت شركة "الفتح" على منشآت تقنية قيمتها 240 000 دج، معدل الاهتلاك

20 %، وتتبع الشركة طريقة الاهتلاك الخطي.

المطلوب: إعداد مخطط الاهتلاك للمعدات الصناعية مع التسجيل المحاسبي اللازم لسنة 2025.

الحل:

المبلغ القابل للاهتلاك = 240 000 دج

معدل الاهتلاك = 20%.

قسط الإهتلاك الخطي = 240,000 × 20% = 48,000 دج

ويكون مخطط الاهتلاك كما يلي:

السنة	المبلغ القابل للاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة الصافية المحاسبية
2025	240 000	48 000	48 000	192 000
2026	240 000	48 000	96 000	144 000
2027	240 000	48 000	144 000	96 000
2028	240 000	48 000	192 000	48 000
2029	240 000	48 000	240 000	0

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط الاهتلاك كما يلي:

² شعيب شونف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص ص 132-138.

¹ حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف، الجزائر، 2011، ص. 142.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
681	2815	2025/12/31 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة اهتلاك المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية تسجيل قسط اهتلاك المنشآت التقنية لسنة 2025	48 000	48 000

2- طريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج

وفق هذه الطريقة يُحسب الاهتلاك بناءً على عدد وحدات الإنتاج، حيث يُوزع المبلغ القابل للاهتلاك بقيمة تتوافق من سنة لأخرى مع الطاقة الإنتاجية للأصل، وبهذا تُحتمل كل دورة محاسبية بقسط اهتلاك سنوي حسب عدد الوحدات المنتجة¹. وتُحسب أقساط الاهتلاك من خلال العلاقتين التاليتين:

- قسط الاهتلاك = عدد الوحدات المنتجة × معدل الاهتلاك للأصل
 - معدل الاهتلاك للأصل = المبلغ القابل للاهتلاك ÷ عدد الوحدات الإجمالية للإنتاج
- مثال 02:

بتاريخ 2025/01/02 حازت شركة "الفتح" على منشآت تقنية قيمتها 240 000 دج، تتبع الشركة طريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج، العمر الإنتاجي للمنشآت 5 سنوات، والطاقة الإنتاجية الإجمالية 600 000 وحدة، تتوزع على السنوات كالتالي:

السنة	وحدات الإنتاج
2025	100 000
2026	120 000
2027	140 000
2028	140 000
2029	100 000

المطلوب: إعداد مخطط الاهتلاك للمعدات الصناعية مع التسجيل المحاسبي اللازم لسنة 2025.

الحل:

$$\text{معدل الاهتلاك للمعدات} = 240,000 \div 600,000 = 0.4 = 40\%$$

¹ عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

أي أنّ إنتاج وحدة واحدة يهتك المعدات بقيمة 0.4 دج. ويكون مخطط الاهتلاك كالآتي:

السنة	عدد الوحدات المنتجة	المعدل	قسط الاهتلاك
2025	100 000	0.4	40 000
2026	120 000	0.4	48 000
2027	140 000	0.4	56 000
2028	140 000	0.4	56 000
2029	100 000	0.4	40 000

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط اهتلاك سنة 2025 كما يلي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
681	2815	<p>2025/12/31</p> <p>مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة اهتلاك المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية تسجيل قسط اهتلاك المنشآت التقنية لسنة 2025</p>	40 000	40 000

3- طريقة الاهتلاك المتناقص

تعتمد هذه الطريقة على قسط اهتلاك متناقص بحيث تتحمل السنوات الأولى الجزء الأكبر من الاهتلاك¹. وتُحسب وفق ما

يلي:

• معدل الاهتلاك المتناقص = معدل الاهتلاك الخطي × المعامل الضريبي

ويُستخرج المعامل من الجدول التالي:

المعامل الضريبي للاهتلاك المتناقص	مدة الاستعمال
1.5	3 أو 4 سنوات
2	5 أو 6 سنوات
2.5	أكثر من 6 سنوات

وعند إعداد مخطط الاهتلاك بهذه الطريقة، تُؤخذ الملاحظتان التاليتان بعين الاعتبار:

¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص. 198.

- المبلغ القابل للاهلاك في بداية كل سنة هو القيمة الصافية المحاسبية في نهاية السنة السابقة؛
- عندما يصبح المعدل $\geq 100\%$ (عدد السنوات المتبقية) يتم الانتقال إلى تطبيق طريقة الاهتلاك الخطي، ويُحسب القسط للسنوات المتبقية كما يلي:

$$\text{قسط الاهتلاك} = \text{القيمة الصافية المحاسبية} \div \text{عدد السنوات المتبقية}$$

مثال 03:

بتاريخ 02/01/2025 حازت شركة "الفتح" على شاحنة قيمتها 240 000 دج، مدة المنفعة 5 سنوات، وتتبع الشركة

طريقة الاهتلاك المتناقص.

المطلوب: إعداد مخطط الاهتلاك.

الحل:

$$\text{معدل الاهتلاك المتناقص} = 2 \times 20\% = 40\%$$

ويكون مخطط الاهتلاك حسب طريقة الاهتلاك المتناقص كما يلي:

VNC	AnΣ	An	T	MA	N
144 000	96 000	96 000	0.4	240 000	2025
86 400	153 600	57 600	0.4	144 000	2026
51 840	188 160	34 560	0.4	86 400	2027
25 920	214 080	25 920	0.5	51 840	2028
0	240 000	25 920	0.5	25 920	2029

ملاحظات هامة:

- القيمة الصافية المحاسبية = القيمة القابلة للاهلاك — قسط اهتلاك السنة؛
- في سنَي 2028 و 2029 تم الانتقال إلى طريقة الاهتلاك الثابت لأن المعدل أصبح $\geq 100\%$ (عدد السنوات المتبقية)؛
- أي أنّ $40\% \leq 50\% = 100\% \div 2$.
- ويكون التسجيل المحاسبي لسنة 2025 كما يلي:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2025/12/31		
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	96 000	

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	28182	اهتلاك معدات النقل تسجيل قسط اهتلاك الشاحنة لسنة 2025		96 000

4- طريقة الاهتلاك المتزايد

تُحتمل هذه الطريقة سنوات عمر الأصل بقسط اهتلاك يتزايد تدريجياً مع تقدّم العمر، فتتحمّل السنوات الأولى الجزء الأصغر من الاهتلاك، وهي عكس طريقة الاهتلاك المتناقص.

• معدل الاهتلاك = رقم السنة المعنية ÷ مجموع أرقام السنوات

• مجموع أرقام السنوات = $N \times (N+1) \div 2$

• قسط الاهتلاك = المبلغ القابل للاهتلاك × معدل الاهتلاك

مثال 04:

بتاريخ 02/01/2025 حازت شركة الفتح " على شاحنة قيمتها 240 000 دج، مدة المنفعة 5 سنوات، وتتبع الشركة

طريقة الاهتلاك المتزايد.

المطلوب: إعداد مخطط الاهتلاك.

الحل:

حساب مجموع أرقام السنوات: $N \times (N+1) \div 2 = 5 \times 6 \div 2 = 15$

أو: $1 + 2 + 3 + 4 + 5 = 15$

ويكون مخطط الاهتلاك حسب طريقة الاهتلاك المتزايد كما يلي:

N	MA	المعدل	An	AnΣ	VNC
1	240 000	15/1	16 000	16 000	224 000
2	240 000	15/2	32 000	48 000	192 000
3	240 000	15/3	48 000	96 000	144 000
4	240 000	15/4	64 000	160 000	80 000
5	240 000	15/5	80 000	240 000	0

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط اهتلاك سنة 2025 (السنة الأولى) كما يلي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
681	28182	<p>2025/12/31</p> <p>مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة</p> <p>اهتلاك معدات النقل</p> <p>تسجيل قسط اهتلاك الشاحنة لسنة 2025</p>	16 000	16 000

خلاصة

يُعدّ احتساب اهتلاك التثبيتات أحد المحاور الجوهرية لأعمال نهاية الدورة في النظام المحاسبي المالي، إذ يضمن إظهار الأصول بقيمتها الصافية الحقيقية ويُمكن من تحميل كل دورة محاسبية بنصيبها العادل من تكلفة استعمال هذه الأصول¹. وقد استعرض هذا الفصل أربع طرق رئيسية لاحتساب الاهتلاك: الطريقة الخطية التي تُنتج قسطاً ثابتاً، طريقة وحدات الإنتاج المرتبطة بالطاقة الإنتاجية الفعلية، طريقة الاهتلاك المتناقص التي تركز العبء على السنوات الأولى، وطريقة الاهتلاك المتزايد التي تعكس المنطق. ويبقى اختيار الطريقة المناسبة من اختصاص المؤسسة وفقاً لطبيعة الأصل وكيفية استهلاكها للمنافع الاقتصادية، مع مراعاة المرجعية الضريبية للمعاملات والمعدلات. ويتربّط على هذه الاختيارات أثر مباشر على نتيجة الدورة وعلى صورة الميزانية، مما يستدعي تطبيقاً منهجياً منضبطاً لقواعد كل طريقة.

تمارين الفصل

تمرين 1: مقارنة بين الطريقة الخطية والمتناقصة

بتاريخ 2025/01/02 اقتنت مؤسسة "الأمل" آلة صناعية بمبلغ 500 000 دج، مدة المنفعة 5 سنوات، دون قيمة

متبقية.

المطلوب:

- 1- إعداد مخطط الاهتلاك حسب الطريقة الخطية؛
- 2- إعداد مخطط الاهتلاك حسب طريقة الاهتلاك المتناقص؛
- 3- تسجيل قيد الاهتلاك في 2025/12/31 وفق كل طريقة على حدة؛
- 4- التعليق على الفرق بين الطريقتين من حيث توزيع العبء على السنوات.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة.

تمرين 2: طريقة وحدات الإنتاج

بتاريخ 2025/01/02 اقتنت مؤسسة "النهضة" آلة لإنتاج العبوات البلاستيكية بمبلغ 800 000 دج، تتبع طريقة

الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج. الطاقة الإنتاجية الإجمالية المقدّرة 2 000 000 وحدة، وتوزّع على السنوات كالتالي:

- 2025: 350 000 وحدة؛
- 2026: 420 000 وحدة؛
- 2027: 480 000 وحدة؛
- 2028: 400 000 وحدة؛
- 2029: 350 000 وحدة.

المطلوب:

1- حساب معدل الاهتلاك للوحدة المنتجة؛

2- إعداد مخطط الاهتلاك للسنوات الخمس؛

3- تسجيل قيد اهتلاك سنة 2025.

الفصل الثالث

خسارة قيمة التثبيت والتنازل عنها

خسارة قيمة التثبيتات والتنازل عنها

مقدمة

تخضع التثبيتات المادية والمعنوية في حياتها الاقتصادية لعمليتين محاسبتين استثنائيتين قد تطرأ خارج المسار العادي للاهلاك المنتظم: **خسارة القيمة** عندما تنخفض قيمة الأصل القابلة للتحصيل دون قيمته المحاسبية الصافية، و**التنازل عن الأصل** عندما تخرج المؤسسة الأصل من ذمتها قبل بلوغه نهاية مدته النفعية أو في نهايتها. وكلتا العمليتين تستوجبان معالجة محاسبية خاصة، تستند إلى مبدأ **الحيطه والحذر** الذي يقضي بعدم تضخيم قيمة الأصول المسجلة في القوائم المالية، وعدم إخفاء الخسائر المحتملة عن مستخدمي هذه القوائم¹.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المعالجة المحاسبية الكاملة للحالتين وفق ما نصّ عليه القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008²: فيتناول القسم الأول مفهوم خسارة القيمة وآليات تكوينها وتعديلها وأثرها على مخطط الاهتلاك، ويتناول القسم الثاني عملية التنازل عن التثبيتات وحالتي تحقيق فائض قيمة أو نقص قيمة، مع تطبيق محاسبي مفصّل على كل حالة.

أولاً: خسارة قيمة التثبيتات المادية والمعنوية

1- التعريف والمبدأ العام

عرّف النظام المحاسبي المالي خسارة القيمة بأنها "فائض القيمة المحاسبية لأصلٍ عن قيمتها الواجبة (أي الممكنة) التحصيل". وقد نصّ النظام نفسه على وجوب مراجعة الخسارة المدرجة بالنسبة لكل أصلٍ عند نهاية كل دورة، بهدف زيادة قيمة الخسارة أو تخفيضها تبعاً لتطور القيمة القابلة للتحصيل للأصل المعني³.

ومن منظور المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 يُحتسب مبلغ خسارة القيمة بالفرق بين القيمة المحاسبية الصافية للأصل وقيّمته القابلة للتحصيل، وهذه الأخيرة تُعرّف بأنها أعلى المبلغين بين القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع وقيمة الاستعمال⁴.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6 المتعلقة بمبدأ الحيطه والحذر.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرة 121-3 المتعلقة بخسارة القيمة.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرة 3-121.

⁴ محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، المكتبة الوطنية، عمان، 2008. (يُعالج المعيار المحاسبي الدولي IAS

36 شروط الاعتراف بخسارة القيمة وقياسها بالفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة القابلة للتحصيل.)

2- التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة

- في حالة تكوين الخسارة لأول مرة أو زيادتها: تُحْمَلُ خسارة القيمة على نتيجة الدورة عبر الحساب 681 (مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — الأصول غير الجارية)، مقابل دائنية الحساب X29 المتعلق بالأصل المعني (291 للتثبيات العينية، 290 للتثبيات المعنوية)¹:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
681	291	N/12/31 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — أ غ ج خسائر القيمة عن التثبيات العينية تكوين أو زيادة خسارة القيمة	xxxx	xxxx

ملاحظة: في تاريخ الجرد لسنة لاحقة، إذا ظهرت خسارة جديدة أكبر من السابقة، يُستعمل القيد نفسه لكن بالفرق بين الخسارتين فقط.

- في حالة تخفيض أو إلغاء خسارة القيمة: في تاريخ الجرد لسنة لاحقة، قد تكون الخسارة الجديدة أقل من السابقة أو منعدمة. ويُسجَلُ الفرق بقيدٍ معاكس عبر الحساب 781 (استرجاع الاستغلال على خسائر القيمة والمؤونات)²:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
291	781	31/12/N+1 خسائر القيمة عن التثبيات العينية استرجاع الاستغلال على خسائر القيمة والمؤونات تسجيل استرجاع خسائر القيمة	xxxx	xxxx

3- أثر خسارة القيمة على مخطط الاهتلاك

لا يقتصر أثر خسارة القيمة على إثبات الخسارة في حسابات نهاية الدورة، بل يمتد إلى تعديل مخطط الاهتلاك للسنوات المتبقية. ذلك أن القيمة المحاسبية الصافية الجديدة (بعد طرح الخسارة) تصبح هي الأساس الذي يُحسب عليه قسط الاهتلاك المتبقي، وفق العلاقة³:

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص. 142.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 681: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — الأصول غير الجارية، الحساب 291: خسائر القيمة عن التثبيات العينية، الحساب 781: استرجاع الاستغلال على خسائر القيمة والمؤونات).

³ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية: دروس وتطبيقات محلولة، دار الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2014، ص. 178.

قسط الاهتلاك السنوي الجديد = القيمة المحاسبية الصافية المتبقية ÷ العمر الإنتاجي المتبقي

4- مثال تطبيقي شامل

بتاريخ 2024/01/02 حازت مؤسسة "الفتح" على منشآت تقنية بقيمة 2 000 000 دج، تتبع المؤسسة طريقة الاهتلاك الخطي، والعمر الإنتاجي للمنشآت 5 سنوات. بتاريخ 2026/12/31 تبين للمؤسسة أن سعر البيع للمنشآت يُقدَّر بـ 620 000 دج وتكاليف الخروج 20 000 دج.

المطلوب: إنجاز مخطط الاهتلاك مع تعديله بعد خسارة القيمة، ثم تسجيل القيود اللازمة بتاريخ 2026/12/31.

• الحل: حساب ثمن البيع الصافي وخسارة القيمة:

ثمن البيع الصافي =

$$620000 - 20000 = 600000$$

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = 2\,000\,000 \div 5 = 400\,000$$

الاهتلاك المتراكم في 2026/12/31 (3 سنوات): $400\,000 \times 3 = 1\,200\,000$

القيمة المحاسبية الصافية: $2\,000\,000 - 1\,200\,000 = 800\,000$

خسارة القيمة: $800\,000 - 600\,000 = 200\,000$

قسط الاهتلاك الجديد للسنتين المتبقيتين: $600\,000 \div 2 = 300\,000$

• مخطط الاهتلاك المعدل:

السنة	MA	An	AnΣ	PV	VNC
2024	2 000 000	400 000	400 000	—	1 600 000
2025	2 000 000	400 000	800 000	—	1 200 000
2026	2 000 000	400 000	1 200 000	200 000	600 000
2027	600 000	300 000	1 500 000	—	300 000
2028	300 000	300 000	1 800 000	—	0

• القيود اللازمة بتاريخ 2026/12/31:

(أ) قيد الاهتلاك العادي للسنة الثالثة:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2026/12/31		

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
681	2815	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — أ غ ج اهتلاك المنشآت التقنية والمعدات الصناعية اهتلاك السنة الثالثة	400 000	400 000

(ب) قيد إثبات خسارة القيمة:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
681	2915	2026/12/31 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — أ غ ج خسائر القيمة عن المنشآت التقنية والمعدات الصناعية إثبات خسارة القيمة للمنشآت التقنية	200 000	200 000

ثانيا: التنازل عن التثبيتات المادية

1- المبدأ العام

في الحالات العادية لا تقوم المؤسسات بالتنازل عن تثبياتها، لأن الغرض من التثبيت هو التملك والاستعمال لتوليد المنافع الاقتصادية، وبالتالي يُعدّ التنازل حالةً استثنائية لا تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة¹. وقد تكون عملية التنازل بسعرٍ أكبر من القيمة المحاسبية الصافية، فينتج عنها **فائض قيمة يُسجّل في الحساب 752**، أو بسعرٍ أقل منها فينتج عنها **نقص قيمة يُسجّل في الحساب 652**.

ملاحظة جوهرية: يجب تسجيل قسط اهتلاك سنة التنازل قبل قيد التنازل ذاته، باحتساب المدة من بداية السنة إلى يوم التنازل (اهتلاك جزئي بالتناسب).

2- قيد التنازل

يستلزم قيد التنازل ترصيد ثلاثة حسابات في وقت واحد: حساب التثبيت ذاته (الصنف 21) في الجانب الدائن بكامل القيمة الأصلية، وحساب الاهتلاكات المتراكمة (281) في الجانب المدین بكامل ما تراكم، وحساب خسائر القيمة (291) إن وُجدت في الجانب المدین كذلك. يقابل ذلك مدينية الحساب 512 (أو 462) بمبلغ التنازل، ويُسجّل الفرق إما في الحساب 752 أو 652 بحسب اتجاه النتيجة.

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 752: فوائض القيمة عن خروج الأصول غير المالية، الحساب 652: نواقص القيمة عن خروج الأصول غير المالية، الحساب 462: الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات.)

- في حالة فائض القيمة: يُجَعَل الحساب 752 دائماً بمبلغ الفائض.
- في حالة نقص القيمة: يُستبدَل الحساب 752 بالحساب 652 الذي يُجَعَل مديناً بمبلغ النقص.

وُحَسِب نتيجة التنازل بالعلاقة العامة التالية، التي تجمع كل عناصر القيد:

$$\text{نتيجة التنازل} = \text{مبلغ البيع} + \text{الاهتلاك المتراكم} + \text{خسارة القيمة} - \text{القيمة الأصلية}$$

مثال تطبيقي شامل 3

بتاريخ 2022/07/02 حازت مؤسسة "الفتح" على معدات نقل بقيمة 2 400 000 دج، تتبع المؤسسة طريقة الاهتلاك الخطي، ومدتها النفعية 5 سنوات. بتاريخ 2024/12/31 كان سعر البيع الصافي للمعدات النقل يُقدَّر بـ 1 100 000 دج. وفي 30/06/2026 تنازلت المؤسسة عن معدات النقل بقيمة 480 000 دج بشيك بنكي.
المطلوب:

1- اختبار خسارة القيمة بتاريخ 2024/12/31؛

2- إعداد مخطط الاهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل؛

3- تسجيل قيد التنازل وقيود التسوية بتاريخ 2026/06/30.

• اختبار خسارة القيمة بتاريخ 2024/12/31:

$$\text{معدل الاهتلاك الخطي} = 20\% = 100\% \div 5$$

مدة الاهتلاك إلى نهاية 2024: من 2022/07/02 تساوي 2,5 سنة (نصف سنة 2022 + سنة 2023 + سنة 2024).

الاهتلاك المتراكم =

$$2\,400\,000 \times 20\% \times 2,5 = 1\,200\,000$$

القيمة المحاسبية الصافية =

$$2\,400\,000 - 1\,200\,000 = 1\,200\,000$$

خسارة القيمة =

$$1\,200\,000 - 1\,100\,000 = 100\,000$$

• مخطط الاهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل:

بعد خسارة القيمة، تصبح القيمة المحاسبية الصافية في 2025/01/01 هي 1 100 000 دج، والمدة المتبقية 2,5 سنة، فيكون

قسط الاهتلاك الجديد =

$$1\,100\,000 \div 2,5 = 440\,000$$

VNC	PV	AnΣ	An	MA	السنة
2 160 000	—	240 000	240 000	2 400 000	2022 (نصف سنة)
1 680 000	—	720 000	480 000	2 400 000	2023
1 100 000	100 000	1 200 000	480 000	2 400 000	2024
660 000	—	1 640 000	440 000	1 100 000	2025
440 000	—	1 860 000	220 000	660 000	2026 (نصف سنة)

• قيود التسوية والتنازل بتاريخ 2026/06/30:

(أ) تسجيل قسط الاهتلاك لنصف سنة التنازل:

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
		2026/06/30		
	220 000	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — أ غ ج اهتلاك معدات النقل اهتلاك نصف سنة التنازل	2818	681
220 000				

نتيجة التنازل = 2.400.000 - 100.000 + 1.860.000 + 480.000 = 40.000 دج

إذن، تحقق المؤسسة فائض قيمة قدره 40.000 دج.

(ج) قيد التنازل عن معدات النقل بفائض قيمة:

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
		2026/06/30		
	480 000	البنوك والحسابات الجارية		512
	1 860 000	اهتلاك معدات النقل		2818
	100 000	خسائر القيمة عن معدات النقل		2918
		معدات النقل		
2 400 000		فوائض القيمة عن خروج الأصول غير المالية	2182	
40 000		التنازل عن معدات النقل بفائض قيمة	752	

ويلاحظ في القيد (ج) أن ثلاثة حسابات تُترصد في وقت واحد: الحساب 2818 (الاهتلاك المتراكم) والحساب 2918 (خسارة القيمة) كلاهما في الجانب المدين، والحساب 2182 (معدات النقل) في الجانب الدائن بكامل القيمة الأصلية. وهذا يضمن الإخراج الكامل للأصل من الميزانية، فلا يبقى له أي أثر في الحسابات بعد عملية التنازل¹.

خلاصة

استعرض هذا الفصل المعالجتين المحاسبتين الاستثنائيتين للتثبيتات المادية والمعنوية. فبين أن خسارة القيمة تُكوّن عند الجرد عبر الحساب 681 مقابل الحساب 29، وتُعدّل في الجرد اللاحقة بالزيادة (بنفس القيد) أو بالإنقاص/الإلغاء (عبر الحساب 781)، وأنها تُعدّل مخطط الاهتلاك للسنوات المتبقية بحساب قسط جديد على أساس القيمة المحاسبية الصافية بعد الخسارة. أما التنازل فيستلزم تسجيل قسط اهتلاك سنة التنازل أولاً، ثم ترصيد حسابات الأصل (21، 281، 291) في قيد واحد، يُسجّل فيه فائض القيمة في الحساب 752 أو نقص القيمة في الحساب 652 بحسب اتجاه النتيجة. ويتمحور المنطق الجوهري للمعالجتين حول مبدأ الحيطة والحذر، الذي يلزم المؤسسة بالاعتراف بأي انخفاض في قيمة أصولها فور ظهوره، وتقديم القوائم المالية تقدماً صادقاً كما يقتضيه القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي².

تمارين الفصل

تمرين 1: خسارة قيمة وتعديل مخطط الاهتلاك

بتاريخ 2024/01/02 حازت مؤسسة "الفتح" على آلة صناعية بقيمة 3 000 000 دج، تتبع طريقة الاهتلاك الخطي، والعمر الإنتاجي 6 سنوات.

- في 2025/12/31، قُدّر سعر البيع الصافي للآلة بـ 1 600 000 دج (تكاليف الخروج 100 000 دج، أُخذت في الحساب)؛
- في 2026/12/31، تحسّنت ظروف السوق وارتفع سعر البيع الصافي إلى 1 700 000 دج.

المطلوب:

- 1- احسب خسارة القيمة بتاريخ 2025/12/31 وسجّل قيد إثباتها (مع تسجيل اهتلاك السنة)؛
- 2- احسب قسط الاهتلاك الجديد ابتداءً من 2026 بعد خسارة القيمة؛
- 3- بيّن المعالجة المحاسبية في 2026/12/31 (هل هناك استرجاع لخسارة القيمة؟) وسجّل القيد المناسب؛
- 4- أنجز مخطط الاهتلاك المعدّل إلى غاية نهاية المدة النفعية.

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 192.

² القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة وضرورة تقديم القوائم المالية تقدماً صادقاً.

تمرين 2: التنازل عن تثبيت بنقص قيمة

اقتنت مؤسسة "الفتح" بتاريخ 2023/04/01 آلة إنتاج بقيمة 1 800 000 دج، مدتها النفعية 4 سنوات، تتبع طريقة الاهتلاك الخطي.

في 2025/10/01، تنازلت المؤسسة عن الآلة بمبلغ 520 000 دج بشيك بنكي. ولم تُسجّل أي خسارة قيمة عبر السنوات السابقة.

المطلوب:

- 1- أنجز مخطط الاهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل (مع مراعاة الاهتلاك الجزئي لسنتي 2023 و 2025)؛
- 2- احسب نتيجة التنازل بتطبيق العلاقة العامة، وبيّن نوعها (فائض أم نقص قيمة)؛
- 3- سجّل قيد اهتلاك 2025/10/01 (الاهتلاك الجزئي لسنة التنازل)؛
- 4- سجّل قيد التنازل في 2025/10/01 مع تحديد الحساب المناسب لتسجيل النتيجة (752 أم 652).

الفصل الرابع

تسوية التثبيتات — إعادة التقييم

تسوية التثبيتات — إعادة التقييم

مقدمة

تطرقت الفصول السابقة إلى تسوية التثبيتات وفق أسلوب التكلفة المهلكة، من خلال حساب الاهتلاكات وخسائر القيمة. ويتناول هذا الفصل الأسلوب البديل الذي رخص به النظام المحاسبي المالي للمؤسسات، وهو أسلوب القيمة العادلة من خلال عملية إعادة التقييم. وقد جاء هذا الأسلوب لمعالجة قصور التكلفة التاريخية في إظهار القيمة الحقيقية للأصول، خاصة في ظل تقلبات الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، التي تُفقد القوائم المالية صدق التعبير عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وهو ما يتعارض مع مبدأ الصورة الصادقة الذي يقتضيه القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي¹.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المفهوم النظري للقيمة العادلة وأنواع إعادة التقييم، ثم المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، فالمعالجة الجبائية لها وفق النصوص التشريعية المعمول بها، مع تطبيق محاسبي مفصل على نهاية كل قسم.

أولاً: مفهوم القيمة العادلة

1- تعريف القيمة العادلة

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها. فقد عرّفها لجنة معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 بأنها القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطرافٍ مطلّعة وراغبة، تعمل في ظل ظروف السوق العادية².

وحسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS 13 الخاص بقياس القيمة العادلة، فإنها السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس³.

¹ القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره، المادة 6 المتعلقة بمبدأ الصورة الصادقة (image fidèle).

² International Accounting Standards Board, IAS :39 Financial Instruments — Recognition and Measurement, IFRS Foundation, London, paragraphes définitions . (يُعرّف المعيار القيمة العادلة بأنها القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطرافٍ مطلّعة وراغبة في ظل ظروف السوق العادية).

³ International Accounting Standards Board, IFRS :13 Fair Value Measurement, IFRS Foundation, London, . (تُعرّف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يُمكن قبضه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ Appendix A, 2011, القياس).

أما النظام المحاسبي المالي الجزائري فقد أشار إلى مفهوم القيمة العادلة بمصطلح "القيمة الحقيقية"، وعرفها بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو تسوية خصومٍ منتهية، بين أطرافٍ على درايةٍ كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية¹.

2- مداخل تقييم القيمة العادلة

حدّد المعيار المحاسبي الأمريكي SFAS No. 157 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة²:

- **مدخل السوق (Approach Market):** يُستخدم عند توفر أسعار قابلة للملاحظة من السوق لأصول متشابهة أو مقارنة، ويتطلب وجود معلومات عن المعاملات القابلة للمقارنة.
- **مدخل الدخل (Approach Income):** يُستخدم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى قيمةٍ حاليةٍ واحدةٍ مخصومة، بناءً على افتراض أن مشاركي السوق هم من يُحدّدون تلك المبالغ، ويُعدّ الأكثر شيوعاً لتقييم الأصول طويلة الأجل.
- **مدخل التكلفة (Approach Cost):** يعتمد على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم، إذ يُقاس الأصل بتكلفة الحصول على بديلٍ بطاقةٍ مشابهة في تاريخ القياس.

3- مزايا القيمة العادلة وعيوب التكلفة التاريخية

تتمثّل أبرز مزايا القيمة العادلة في كونها تُعطي صورةً أقرب للواقع، فتقلّل الفجوة بين القيمة الدفترية المسجّلة في القوائم المالية والقيمة السوقية. كما تُساعد في الكشف عن إمكانية تعثر المؤسسات وبالتالي اكتشاف خطر الإفلاس مبكراً، فضلاً عن تلاؤمها مع خاصية التوقيت المناسب للمعلومة المحاسبية لكونها تعكس آخر تقييم عادل لعناصر القوائم المالية³. في المقابل، فإن من أبرز عيوب التكلفة التاريخية أنها تؤثر سلباً على الدور الإعلامي للقوائم المالية، ذلك أن الميزانية غير المعاد تقييمها لا تُظهر الأصول بقيمتها الحقيقية، وهو ما يتنافى مع مبدأ الصورة الصادقة. ففي ظلّ تغيّرات الأسعار وانتشار ظاهرة التضخم، تُصبح التكلفة التاريخية لا تُعبّر عن الواقع الاقتصادي الراهن، فتغدو القيمة شيئاً من الماضي.

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرة 121-2 المتعلقة بتعريف القيمة الحقيقية.

²Value Fair :157 .No Standards Accounting Financial of Statement ,Board Standards Accounting Financial de approches trois aux relatifs paragraphes ,2006 September ,(CT) Norwalk ,FASB ,Measurements .valorisation

³أبو ناصر وحميدات، مرجع سبق ذكره. (يُناقش الكتاب مزايا القيمة العادلة في تعزيز الملاءمة، وعيوب التكلفة التاريخية في ظل التضخم).

ثانياً: مفهوم إعادة التقييم وأنواعها

1- تعريف عملية إعادة التقييم

يُقصد بعملية إعادة التقييم تعديل القيمة الدفترية للأصل حتى تقترب من قيمته العادلة أو الجارية. ويترتب على هذه العملية أن تُصبح قيمة الأصل بعد إعادة التقييم أكبر من قيمته الدفترية قبل العملية (في حالة فائض إعادة التقييم) أو أقل منها (في حالة نقص إعادة التقييم)¹.

ومن منظورٍ آخر، تُعرّف إعادة التقييم بأنها عملية تحديد القيمة الحالية لتثبيت ما اعتماداً على الأسعار الحالية للتبittات المعنية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية التي تنشرها السلطات المخوّلة قانوناً بذلك، كوزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب.

2- أنواع عمليات إعادة التقييم

تنقسم عمليات إعادة التقييم إلى نوعين أساسيين²:

• **إعادة التقييم القانونية (المنظمة):** هي العمليات التي تتم بناءً على نصوص قانونية تُصدرها الجهات المخوّلة، حيث تُحدّد فيها معاملات إعادة التقييم سواء للتبittات القابلة للاهلاك أو غير القابلة. وقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال صدور أربعة مراسيم تنفيذية لتنظيم عملية إعادة تقييم التبittات: المرسوم 90-103 المؤرخ في 1990/03/27، والرسوم 93-250 المؤرخ في 1993/10/24، والرسوم 96-366 المؤرخ في 1996/10/12، وأخيراً المرسوم التنفيذي 07-210 المؤرخ في 2007/07/04³.

• **إعادة التقييم الحرة (الاختيارية):** هي العمليات التي تقوم بها المؤسسة متى ارتأت ضرورةً لذلك. ويُطلق عليها اسم "الحرة" لكونها تترك الخيار للمؤسسة، ويُعتبر فارق إعادة التقييم الناتج عنها خاضعاً للضريبة عادةً.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم

1- شروط إعادة التقييم

أتاح النظام المحاسبي المالي إعادة تقييم التبittات المادية. فقد جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أنه "يُدْرَج أي تثبيتٍ عيني في الحسابات عقب إدراجه الأولي باعتباره أصلاً بتكلفته منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، غير أنه يُرْحَص

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 245. (يُعرّف إعادة التقييم بأنها تعديل القيمة الدفترية للأصل لتقترب من قيمته العادلة أو الجارية).

² بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص. 268.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 4 جويلية 2007 المتعلق بإعادة تقييم التبittات العينية القابلة للاهلاك للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر بتاريخ 8 جويلية 2007. (آخر مرسوم في سلسلة من أربعة مراسيم: 90-103 و 93-250 و 96-366 و 07-210).

للمؤسسات أن تُدرج في الحسابات التثبيتات المادية المنتمية إلى فئة أو عدة فئات على أساس مبلغها المعاد تقييمه، أي بقيمته الحقيقية"¹.

ويشترط النظام أن تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات اختلافاً جوهرياً عن القيمة الحقيقية بتاريخ الإقفال. وإذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية (في غياب مؤشرات السوق، مثل التثبيتات غير الأراضي والمباني)، فيتم تقييمها بتكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك.

2- المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم

تختلف المعالجة بحسب اتجاه فارق إعادة التقييم وما إذا كان يلي فارقاً سابقاً معاكساً. ويُلخص الجدول التالي الحالات

الأربع:

المعالجة المحاسبية	فارق إعادة التقييم
يُقيّد مباشرةً في رؤوس الأموال الخاصة في الحساب 105 "فارق إعادة التقييم"	موجب (أول عملية)
يُسترجع أولاً ما سبق إدراجه كعبء عبر الحساب 781، وما زاد عن مبلغ الخسارة السابقة يُسجّل في الحساب 105	موجب موالٍ لفارقٍ سالب
يُسجّل مباشرةً في الحساب 681 (مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)	سالب (أول عملية)
يُسجّل كرصيديّ مدين للحساب 105، وما زاد عن ذلك يُسجّل في الحساب 681	سالب موالٍ لفارقٍ موجب

ويُلاحظ من الجدول أن الحساب 105 (فارق إعادة التقييم) ضمن رؤوس الأموال الخاصة هو الحساب المحوري في المعالجة، يقابله الحساب 781 للاسترجاع والحساب 681 للأعباء². وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي لم يعتمد مصطلح القيمة العادلة صراحةً، إلا أن طريقة إعادة التقييم التي ذكرها تحت مسمى "القيمة الحقيقية" تتوافق مع مدخل السوق لتحديد القيمة العادلة وفق المعيار IFRS 13.

3- طرق إعادة التقييم

توجد طريقتان لمعالجة فارق إعادة تقييم التثبيتات³:

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرة 7-121 المتعلقة بشروط إعادة التقييم وانتظاميتها.

²القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 105: فارق إعادة التقييم — ضمن رؤوس الأموال الخاصة، الحساب 781: استرجاع الاستغلال على خسائر القيمة والمؤونات، الحساب 681: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — الأصول غير الجارية.)

³بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 271.

• **الطريقة الأولى** — تصحيح مباشر للقيمة المحاسبية الصافية: تقوم هذه الطريقة على اعتبار القيمة العادلة كقيمة جديدة للحيازة. ومن ثم يتعين ترصيد الاهتلاكات المتراكمة حتى سنة إعادة التقييم مع حساب التثبيت المعني، ثم البدء من جديد في اهتلاك الأصل من قيمته العادلة الجديدة.

• **الطريقة الثانية** — تصحيح التكلفة الأصلية والاهتلاكات: تقوم على استخراج معامل إعادة التقييم الذي يُستعمل في تصحيح القيمة الأصلية والاهتلاكات المتراكمة معاً. وهي الطريقة الأكثر استعمالاً في الممارسة الجزائرية. ويُحسب معامل إعادة التقييم بالعلاقة:

$$\text{معامل إعادة التقييم} = \frac{\text{القيمة العادلة الجديدة}}{\text{القيمة المحاسبية الصافية قبل إعادة التقييم}}$$

رابعاً: المعالجة الجبائية لإعادة التقييم

1- الإطار التشريعي

أصدر المشرع الجبائي عدة نصوص تخص عملية إعادة التقييم. ومن أهم ما تضمنته المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدلة للمادتين 185 و 186 من قانون الضرائب المباشرة¹:

• **المادة 185:** يُقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند بداية سريان النظام المحاسبي المالي في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه 5 سنوات؛

• **المادة 186:** يُقيد فائض محصنات الاهتلاك المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة.

كما تضمنت المادة 04 من قانون المالية لسنة 2019 استحداث مادتين جديدتين²:

• **المادة 186 مكرر:** لا يُدرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للاهتلاك، بل يُسجل في خصوم الميزانية ضمن حساب فارق إعادة التقييم، ويكون غير قابل للتوزيع؛

• **المادة 186 مكرر 1:** يُحسب فائض أو ناقص قيمة التنازل عن التثبيتات (سواء قابلة للاهتلاك أو غير قابلة) انطلاقاً من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم.

وقد صدرت التعليم رقم 02 المؤرخة في 20 مارس 2019 الصادرة عن المديرية العامة للضرائب، المتضمنة المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيتات، وتضمنت عدة نقاط أهمها التذكير بتطبيق المادة 185، وعدم إدراج فارق إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للاهتلاك في النتيجة الجبائية، وإخضاع الفارق للضريبة في حالة توزيعه أو تحويله لرأس المال الاجتماعي أو الاحتياطات³.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، المادة 10 المعدلة للمادتين 185 و 186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2018، المادة 4 المستحدثة للمادتين 186 مكرر و 186 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة.

2- المعالجة الجبائية بحسب اتجاه الفارق

يعتمد النظام الجبائي الجزائري على التكلفة التاريخية، سواء عند حساب قسط الاهتلاك أو عند تحديد نتيجة التنازل عن التثبيتات. ومن ثم تكون المعالجة الجبائية للتغيرات الحاصلة في المبلغ القابل للاهتلاك¹ كما يلي:

• في حالة فارق موجب (القيمة العادلة < القيمة المحاسبية الصافية): لا يتضمّن نصيب قسط الاهتلاك السنوي القابل للخصم جبائياً الحصة الناجمة عن إعادة التقييم. أي يُعاد دمج الفرق بين قسط الاهتلاك المحسوب على القيمة العادلة وقسط الاهتلاك المحسوب على القيمة المحاسبية الصافية ضمن الوعاء الخاضع للضريبة.

• في حالة فارق سالب (القيمة العادلة > القيمة المحاسبية الصافية): يُعاد دمج خسارة القيمة المسجلة محاسبياً في الحساب 681 ضمن الربح الخاضع للضريبة، مع قبول خصم قسط الاهتلاك من الأقساط السنوية، أي اعتبار خسارة القيمة في التثبيت المادي حدثاً غير جبائي.

ويُتضح من المعالجة المحاسبية والجبائية أن الاختلاف الجوهرى بين القواعد المحاسبية والجبائية يكمن في نوع عملية إعادة التقييم؛ فالنظام الجبائي يرفض الاعتراف بعمليات إعادة التقييم الحرة التي أقرها النظام المحاسبي المالي، وذلك لأن مصدر الحصول على القيمة العادلة في ظل عدم توفر أسواقٍ تتميز بمعايير المنافسة التامة في الجزائر يبقى إشكالياً²، أما عن عمليات إعادة التقييم القانونية فتُعتبر عملياتٍ يعترف بها النظام الجبائي الجزائري، وفارق إعادة التقييم الناتج عنها يكون عادةً غير خاضع للضريبة.

خامساً: مثال تطبيقي شامل

اقتنت مؤسسة "الفتح" المتخصصة في صناعة العلب الكرتونية بتاريخ 2024/01/01 آلة إنتاجية بسعر 1 500 000 دج خارج الرسم، الرسم على القيمة المضافة 19%. قرّرت المؤسسة اهتلاك هذه الآلة بنظام الاهتلاك الخطي لمدة 6 سنوات. وبتاريخ 2026/12/31، وبسبب تقلبات الأسعار في السوق، قرّرت المؤسسة القيام بعملية إعادة تقييم للآلة الإنتاجية، حيث بلغت قيمتها العادلة 900 000 دج³.

المطلوب: حساب القيمة المحاسبية الصافية ومعامل إعادة التقييم، وتسجيل القيد المحاسبي لفارق إعادة التقييم بالطريقة الثانية، ثم بيان قسط الاهتلاك الجديد.

• الخطوة 1 — حساب القيمة المحاسبية الصافية بتاريخ 2026/12/31.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، التعلية رقم 02 المؤرخة في 20 مارس 2019 المتضمنة المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيتات.

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 252.

² محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره. (يُعالج الكتاب الفروقات بين المعالجة المحاسبية والجبائية في سياق القيمة العادلة).

³ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 254.

قسط الاهتلاك السنوي =

$$1\ 500\ 000 \div 6 = 250\ 000$$

مجموع الاهتلاكات حتى 2026/12/31 (3 سنوات):

$$250\ 000 \times 3 = 750\ 000$$

القيمة المحاسبية الصافية =

$$1\ 500\ 000 - 750\ 000 = 750\ 000$$

• الخطوة 2 — حساب معامل إعادة التقييم:

$$1,2 = \text{معامل إعادة التقييم} = 000\ 750 \div 000\ 900$$

• الخطوة 3 — تصحيح التكلفة الأصلية والاهتلاكات:

البيان	قبل إعادة التقييم	بعد إعادة التقييم	الفارق
القيمة المحاسبية الأصلية	1 500 000	1 800 000	300 000
الاهتلاكات المتراكمة	750 000	900 000	150 000
القيمة المحاسبية الصافية	750 000	900 000	150 000

ملاحظة: يُلاحظ أن فارق إعادة التقييم في القيمة المحاسبية الصافية (150 000 دج) يُساوي الفرق بين فارق القيمة

الأصلية (300 000) وفارق الاهتلاكات (150 000)، وهو الفارق الذي يُسجل في الحساب 105.

• الخطوة 4 — قيد إعادة التقييم في 2026/12/31 :

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2026/12/31		
		معدات تقنية ومنشآت صناعية	215	
		اهتلاك الآلة الإنتاجية		2815
		فارق إعادة التقييم		105
		تسجيل فارق إعادة التقييم الموجب		
				150 000
				150 000
				300 000

• الخطوة 5 — قسط الاهتلاك الجديد بعد إعادة التقييم:

بما أن المدة المتبقية لعمر الآلة هي 3 سنوات (2027، 2028، 2029)، فإن قسط الاهتلاك السنوي الجديد يصبح:

$$300000 \div 3 = 90000 \text{ دج/سنة}$$

ويلاحظ هنا التطبيق المباشر للأثر الجبائي الذي يُبَيَّن سابقاً: الفارق بين قسط الاهتلاك الجديد (300 000 دج) وقسط الاهتلاك القديم (250 000 دج)، أي مبلغ 50 000 دج، يُعاد إدماجه ضمن الوعاء الجبائي الخاضع للضريبة في كل دورة من الدورات الثلاث المقبلة.

خلاصة

استعرض هذا الفصل أسلوب القيمة العادلة لتسوية التثبيتات المادية، فبيّن أن القيمة الحقيقية التي تبناها النظام المحاسبي المالي تتوافق في جوهرها مع القيمة العادلة وفق المعيار IFRS 13. وأن إعادة التقييم تكون قانونية (بنصوص من السلطات المخوّلة) أو حرة (باختيار المؤسسة)، وأن المعالجة المحاسبية لفارقها تتمحور حول الحساب 105 (فارق إعادة التقييم) ضمن رؤوس الأموال الخاصة، يقابله الحساب 781 للاسترجاع أو 681 للأعباء بحسب الحالة.

أما المعالجة الجبائية فتتميّز باعتماد التكلفة التاريخية كأساسٍ للحساب، مما يُفرز اختلافات بين المعالجتين تستوجب إعادة دمج فوارق الاهتلاك في الوعاء الجبائي عند فارقٍ موجب، وإعادة دمج خسائر القيمة عند فارقٍ سالب. ومن ثمّ يبقى التمييز بين النوعين القانوني والحر جوهرياً، إذ لا يعترف النظام الجبائي عادةً إلا بالأول.

تمارين الفصل

تمرين 1: إعادة تقييم بفارقٍ موجب (الطريقة الثانية)

اقتنت مؤسسة "الفتح" بتاريخ 2023/01/01 مبنىً صناعياً بقيمة 4 000 000 دج، تتبع طريقة الاهتلاك الخطي على مدى 20 سنة. وفي 2026/12/31 قرّرت المؤسسة إعادة تقييم المبنى تطبيقاً لمرسومٍ تنفيذي جديد، حيث بلغت قيمته العادلة 4 200 000 دج.

المطلوب:

- 1- احسب القيمة المحاسبية الصافية للمبنى بتاريخ 2026/12/31 قبل إعادة التقييم؛
- 2- احسب معامل إعادة التقييم؛
- 3- أعد جدولاً مقارناً يُبيّن القيمة الأصلية والاهتلاكات المتراكمة قبل وبعد إعادة التقييم؛
- 4- سجّل قيد إعادة التقييم في 2026/12/31؛
- 5- بيّن قسط الاهتلاك الجديد للسنوات المتبقية، وعلّل المعالجة الجبائية لفارق الاهتلاك.

تمرين 2: إعادة تقييم بفارق سالب يلي فارقاً موجباً

اقتنت مؤسسة "الفتح" بتاريخ 2022/01/01 آلة إنتاج بقيمة 2 400 000 دج، مدتها النفعية 8 سنوات (اهتلاك خطي). وقد قامت بعملية إعادة تقييم في 2024/12/31 حيث بلغت القيمة العادلة 2 100 000 دج (فارق موجب). ثم في 31/12/2026 تراجعت القيمة العادلة إلى 900 000 دج.

المطلوب:

- 1- سجّل قيد إعادة التقييم الأول في 2024/12/31 (تطبيق الطريقة الثانية)؛
- 2- احسب القيمة المحاسبية الصافية للآلة في 2026/12/31 قبل إعادة التقييم الثانية؛
- 3- بيّن طبيعة الفارق الثاني، وحدّد المعالجة المحاسبية المناسبة (هل يُسجّل في الحساب 105 أم في الحساب 681 أم في كليهما؟)؛
- 4- سجّل القيد المناسب في 31/12/2026.

الفصل الخامس

تسوية المخزونات

تسوية المخزونات

مقدمة

تُعدّ المخزونات من أهمّ عناصر الأصول الجارية في المؤسسة الاقتصادية، إذ تمثّل في كثير من الأحيان نسبة معتبرة من إجمالي الأصول، ويتوقّف على دقّة تقييمها مدى صدق الصورة المالية المقدّمة في القوائم المالية. وقد فرض النظام المحاسبي المالي الجزائري تطبيقاً صارماً لمبدأ استقلالية الدورات ولأساس الاستحقاق المحاسبي عند معالجة المخزونات في نهاية كل دورة¹، تماشياً مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS02 الذي يقضي بقياس المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل².

ويتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية لتسوية المخزونات: التمييز بين الجرد الدائم والجرد المتناوب وما يترتب عليه من تسويات لحساب 38 (المشتريات المخزنة)، ثم خسارة القيمة عن المخزونات وكيفية معاينتها وإعادة تقييمها وإلغائها، وأخيراً معالجة فوارق الجرد سواء كانت مبررة أو غير مبررة، موجبة أو سالبة. ويختتم الفصل بتمارين تطبيقية تتيح للطالب التحقق من إتقانه للمنهجية.

أولاً: الجرد الدائم والجرد المتناوب

1- تعريف الجرد الدائم

الجرد الدائم نظام محاسبي تُسجّل بموجبه كلّ حركات دخول وخروج المخزونات (شراء، بيع، استهلاك) بصفة مستمرة وفورية في الحسابات المخصّصة لها، بحيث تعكس حسابات المخزونات في أي لحظة الرصيد الحقيقي للمخزون³.

2- تعريف الجرد المتناوب

الجرد المتناوب نظام محاسبي تُسجّل بموجبه المشتريات في حسابات الأعباء (ح/60) خلال الفترة، دون المساس بحسابات المخزونات. ولا يتمّ تعديل حسابات المخزونات إلا في نهاية الدورة المحاسبية بعد إجراء الجرد المادي.

3- الفرق بين الطريقتين

يمكن تلخيص أبرز الفوارق بين الطريقتين في النقاط التالية⁴:

- تسجيل المشتريات: في الجرد الدائم تُسجّل المشتريات في حسابات المخزونات مباشرة (ح/3)، في حين تُسجّل في الجرد المتناوب في حسابات الأعباء (ح/60).

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6.

² مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 — المخزون (IAS 02)، الفقرات 6 و 9 المتعلقة بقياس المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره.

⁴ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-182.

- متابعة الرصيد: متابعة مستمرة وفورية في الجرد الدائم، ودورية في نهاية السنة فقط في الجرد المتناوب.
- تحديد تكلفة المبيعات: عند كل عملية بيع في الجرد الدائم، وفي نهاية الدورة فقط في الجرد المتناوب.
- استعمال حساب 38: يُستعمل كحساب وسيط في الجرد الدائم، ولا يُستعمل في الجرد المتناوب.

4- تسوية حساب 38 (حالة الجرد الدائم)

يُعتبر الحساب 38 (المشتريات المخزنة) حساباً وسيطاً يجب ترصيده عند إقفال حسابات الفترة. وعند إتباع المؤسسة طريقة الجرد الدائم قد يبقى هذا الحساب غير مرصد بسبب فروق توقيتية بين تاريخ استلام المخزونات وتاريخ استلام الفواتير، ومن ثمَّ يجب القيام بعملية تسوية له¹.

4-1 تسوية عدم استلام الفاتورة: تكون المؤسسة قد استلمت المخزونات ولم تستلم الفاتورة الخاصة بها، فرصيد الحساب

38 يكون دائماً، وتتم التسوية كالتالي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
38	408	N/12/31 المشتريات المخزنة موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها تسوية عدم استلام الفاتورة	XXX	XXX

4-2 تسوية عدم استلام المخزون: تكون المؤسسة قد استلمت الفاتورة الخاصة بالمشتريات ولم تستلم المخزونات، فرصيد

الحساب 38 يكون مديناً، وتتم التسوية كالتالي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
37	38	N/12/31 المخزونات في الخارج المشتريات المخزنة تسوية عدم استلام المخزون	XXX	XXX

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 38: المشتريات المخزنة، الحساب 37: المخزونات في الخارج، الحساب 408: موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها).

مثال — مؤسسة "النور": تتم تسوية الحساب 38 بتاريخ 2025/12/31 على أساس المعطيات التالية:

عدم استلام بضائع بقيمة 76000 دج

عدم وصول الفاتورة الخاصة بالبضائع بقيمة 189000 دج

عدم استلام تموينات أخرى بقيمة 79800 دج

عدم وصول فاتورة تموينات أخرى بقيمة 67500 دج

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2025/12/31		
370		المخزونات في الخارج (A)		
	76 000	المشتريات المخزنة (A)		76 000
		تسوية عدم استلام المخزون A		380
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2025/12/31		
380		المشتريات المخزنة (B)		
	189 000	موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها (B)		189 000
		تسوية عدم استلام الفاتورة B		408
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2025/12/31		
372		المخزونات في الخارج (F)		
	79 800	التموينات الأخرى المخزنة (F)		79 800
		تسوية عدم استلام المخزون F		382
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2025/12/31		
382		التموينات الأخرى المخزنة (K)		
	67 500	موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها (K)		67 500
		تسوية عدم استلام الفاتورة K		408

ثانيا: خسارة القيمة

1- تعريف خسارة قيمة المخزونات

خسارة قيمة المخزون هي فائض مبلغ القيمة المحاسبية للمخزون على قيمته الواجبة التحصيل والتي تمثل سعر البيع الصافي للمخزون¹:

$$\text{سعر البيع الصافي} = \text{سعر البيع} - \text{تكاليف الخروج}$$

2- تسوية حساب خسارة القيمة الخاصة بالعناصر المخزنة

يُستعمل الحساب 39 (خسائر القيمة عن المخزونات) الذي يتفرّع إلى عدّة حسابات فرعية²:

- 390/ح: خسائر القيمة عن مخزونات البضائع؛
- 391/ح: خسائر القيمة عن المواد الأولية؛
- 392/ح: خسائر القيمة عن التموينات الأخرى؛
- 395/ح: خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات؛
- 397/ح: خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية.

1-2 معاينة خسارة القيمة لأول مرة: عند معاينة خسارة القيمة لأول مرة يتمّ التسجيل في الدفتر اليومي حسب طبيعة

المؤسسة (تجارية أو إنتاجية).

— خسارة قيمة المخزونات في مؤسسة تجارية:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685	390	N/12/31 المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخ.ق - الأصول الجارية خسائر القيمة عن مخزونات البضائع معاينة خسارة قيمة البضائع	XXX	XXX

— خسارة قيمة المخزونات في مؤسسة إنتاجية:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		N/12/31		

¹ حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

² بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 168.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685		المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخ.ق - الأصول الجارية	XXX	
	391	خسائر القيمة عن المواد الأولية	XXX	
	392	خسائر القيمة عن التموينات الأخرى	XXX	
	395	خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات	XXX	
		معاينة خسارة قيمة المخزونات في مؤسسة إنتاجية		

2-2 إعادة تقييم خسارة قيمة العناصر المخزنة:

أ- زيادة مبلغ خسارة القيمة: في نهاية كل سنة مالية تُسجّل زيادة خسارة القيمة بنفس الكيفية التي سُجّلت بها المعاينة لأول مرة.

ب- إلغاء أو إنقاص مبلغ خسارة القيمة: يُسجّل كلّ نقص أو إلغاء لمبلغ خسارة القيمة إذا أصبح غير مبرّر، ويتم التسجيل المحاسبي للإنقاص أو الإلغاء كالتالي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
390		N/12/31 خسائر القيمة عن مخزونات البضائع	XXX	
	785	استرجاعات الاستغلال عن خ.ق والمؤونات - أصول جارية إلغاء أو إنقاص خسارة القيمة	XXX	

ملاحظة: إذا تعلّق الأمر بالتموينات يُجعل الحساب 392 بدلاً من 390.

3- إخراج المخزونات المعنية بخسارة القيمة

عند بيع المخزونات أو استهلاكها يتمّ تحميل أرصدة الحسابات 39 بخفضها من مبلغ المخزونات المعنية عند إخراجها من الأصول¹. فمثلاً عند إخراج البضاعة في حالة بيعها يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
390		N/12/31 خسائر القيمة عن مخزونات البضائع	XXX	
	30X	مخزونات البضائع إخراج البضاعة المعنية بخسارة القيمة	XXX	

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص. 195.

مثال 1 — مؤسسة "الأثير" (مؤسسة تجارية): تبيّن في 2025/12/31 ما يلي:

- البضاعة A: زيادة في خسارة القيمة قدرها 100 000 دج (350 000 – 250 000)؛
- البضاعة B: إلغاء جزئي لخسارة القيمة بمبلغ 250 000 دج (350 000 – 100 000)؛
- البضاعة C: لا توجد حركة على خسارة القيمة؛
- التموينات F: إلغاء كلي لخسارة القيمة بمبلغ 80 000 دج.

ويكون التسجيل في الدفتر اليومي كما يلي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685	390	2025/12/31 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخ.ق – الأصول الجارية خسائر القيمة عن مخزونات البضائع (A) زيادة خسارة قيمة البضاعة A	100 000	100 000
390	785	2025/12/31 خسائر القيمة عن مخزونات البضائع (B) استرجاعات الاستغلال عن خ.ق والمؤونات – أصول جارية إلغاء جزئي لخسارة قيمة البضاعة B	250 000	250 000
392	785	2025/12/31 خسائر القيمة عن التموينات الأخرى (F) استرجاعات الاستغلال عن خ.ق والمؤونات – أصول جارية إلغاء كلي لخسارة قيمة التموينات F	80 000	80 000

مثال 2 — مؤسسة "النور" (مؤسسة إنتاجية): تبيّن في 2025/12/31 ما يلي:

- المادة الأولية M: زيادة خسارة القيمة بمبلغ 96 000 دج؛
- التموينات B: إلغاء جزئي لخسارة القيمة بمبلغ 20 000 دج؛
- المنتج P1: إثبات خسارة القيمة لأول مرة بمبلغ 995 000 دج؛
- المنتج P2: إلغاء كلي لخسارة القيمة بمبلغ 890 000 دج.

ويكون التسجيل في الدفتر اليومي كما يلي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685	391	2025/12/31 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخ.ق - الأصول الجارية خسائر القيمة عن المواد الأولية (M) زيادة خسارة قيمة المادة الأولية M	96 000	96 000
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
392	785	2025/12/31 خسائر القيمة عن التميمونات الأخرى (B) استرجاعات الاستغلال عن خ.ق والمؤونات - أصول جارية إلغاء جزئي لخسارة قيمة التميمونات B	20 000	20 000
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685	395	2025/12/31 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخ.ق - الأصول الجارية خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات (P1) إثبات خسارة قيمة المنتج P1 لأول مرة	995 000	995 000
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
395	785	2025/12/31 خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات (P2) استرجاعات الاستغلال عن خ.ق والمؤونات - أصول جارية إلغاء كلي لخسارة قيمة المنتج P2	890 000	890 000

ثالثا: فوارق الجرد

1- تعريف فارق الجرد

فارق الجرد هو الفرق بين مبلغ المخزون المادي المقدّر بشكل خارج عن المحاسبة، وبين المخزون المحاسبي، وذلك عندما تطبّق

المؤسسة طريقة الجرد الدائم¹، ومنه:

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 39: خسائر القيمة عن المخزونات، الحساب 685: المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، الحساب 785: استرجاعات الاستغلال).

فرق الجرد = المخزون المادي - المخزون المحاسبي

و فرق الجرد قد يكون مبرّراً أو غير مبرّر، وقد يكون سالباً أو موجباً:

- يكون سالباً إذا كان المخزون المادي أقلّ من المخزون المحاسبي؛
- يكون موجباً إذا كان المخزون المادي أكبر من المخزون المحاسبي.

2- حالة فرق الجرد المبرّر

2-1 حالة الفرق المبرّر السالب: يتمّ في هذه الحالة إرجاع المخزون المحاسبي مساوياً للمخزون المادي وذلك بالقيود التالية

حسب طبيعة المخزون:

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
XXX	XXX	N/12/31 مشتريات البضائع المباعة مخزونات البضائع تسوية فرق مبرّر سالب — البضائع	30	600
دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
XXX	XXX	N/12/31 المواد الأولية المواد الأولية واللوازم تسوية فرق مبرّر سالب — المواد الأولية	31	601
دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
XXX	XXX	N/12/31 التموينات الأخرى التموينات الأخرى تسوية فرق مبرّر سالب — التموينات	32	602
دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
XXX	XXX	N/12/31 إنتاج مخزن المنتجات المصنعة تسوية فرق مبرّر سالب — المنتجات	355	72

2-2 حالة الفرق المبرر الموجب: تُعكس القيود السابقة لإرجاع المخزون المحاسبي مساوياً للمخزون المادي:

دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
XXX	XXX	N/12/31 مخزونات البضائع مشتريات البضائع المباعة تسوية فرق مبرر موجب — البضائع	600	30
دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
XXX	XXX	N/12/31 المواد الأولية واللوازم المواد الأولية تسوية فرق مبرر موجب — المواد الأولية	601	31
دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
XXX	XXX	N/12/31 التموينات الأخرى التموينات الأخرى تسوية فرق مبرر موجب — التموينات	602	32
دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
XXX	XXX	N/12/31 المنتجات المصنعة إنتاج مخزن تسوية فرق مبرر موجب — المنتجات	72	355

3- حالة فرق الجرد غير المبرر

3-1 فرق الجرد غير المبرر السالب: يُعتبر هذا الفرق ناقص قيمة استثنائياً ويُسجل كالتالي:

دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
XXX	XXX	N/12/31 الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري مخزونات البضائع	30	657

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		المواد الأولية واللوازم		31
		التموينات الأخرى		32
		المنتجات المصنعة		355
		إثبات فرق الجرد غير المبرر السالب		

2-3 فرق الجرد غير المبرر الموجب: يُعتبر هذا الفرق فائض قيمة استثنائياً ويُسجّل كالتالي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		N/12/31		
		مخزونات البضائع		30
		المواد الأولية واللوازم		31
		التموينات الأخرى		32
		المنتجات المصنعة		355
		المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير		
		إثبات فرق الجرد غير المبرر الموجب		757

مثال — مؤسسة "الرفاهية" (نشاط تجاري وإنتاجي): قُدِّم لها بتاريخ 2025/12/31 الجدول التالي الذي يبيّن المقارنة

بين الجرد المحاسبي والجرد المادي للمخزونات بعد تحليل الفروق:

• البضاعة A: مادي 850 000 ومحاسبي 860 000 → فرق 10 000 سالب غير مبرر؛

• البضاعة B: مادي 1 256 000 ومحاسبي 1 240 000 → فرق 16 000 موجب غير مبرر؛

• المادة M1: مادي 3 965 000 ومحاسبي 3 960 000 → فرق 5 000 موجب مبرر؛

• المادة M2: مادي 4 270 000 ومحاسبي 4 278 000 → فرق 8 000 سالب مبرر؛

• المنتج P1: لا يوجد فرق؛

• المنتج P2: مادي 9 678 000 ومحاسبي 9 600 000 → فرق 78 000 موجب مبرر.

ويكون التسجيل في الدفتر اليومي كما يلي:

• فرق غير مبرر سالب (البضاعة A):

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2025/12/31		
		الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري		

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
10 000	10 000	مخزونات البضائع فرق غير مبرر سالب — البضاعة A	30	657

• فرق غير مبرر موجب (البضاعة B):

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
16 000	16 000	2025/12/31 مخزونات البضائع المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير فرق غير مبرر موجب — البضاعة B	757	30

• فرق مبرر موجب (المادة M1):

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
5 000	5 000	2025/12/31 المواد الأولية واللوازم المواد الأولية فرق مبرر موجب — المادة M1	601	31

• فرق مبرر سالب (المادة M2):

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
8 000	8 000	2025/12/31 المواد الأولية المواد الأولية واللوازم فرق مبرر سالب — المادة M2	31	601

• المنتج P1: لا يوجد فرق، ولا حاجة لتسجيل أي قيد.

• فرق مبرر موجب (المنتج P2):

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
		2025/12/31 المنتجات المصنعة		

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
355	72	إنتاج مخزن فرق مبرر موجب — المنتج P2	78 000	78 000

خلاصة

تُعدّ تسوية المخزونات في النظام المحاسبي المالي ركيزةً أساسية من أعمال الجرد، تمكّن المؤسسة من تقديم صورة صادقة عن وضعيتها المالية¹. وقد تناول هذا الفصل ثلاث حالات جوهرية: ترصيد الحساب الوسيط 38 في الجرد الدائم، ومعالجة خسارة القيمة بحساباتها الفرعية (390، 391، 392، 395، 397) من معاينة وزيادة وإلغاء، ثم معالجة فوارق الجرد المبررة منها وغير المبررة، الموجبة والسالبة.

ويلاحظ أن لكلّ حالة من هذه الحالات حسابها المحاسبي الخاص ومنطقها الاقتصادي، فالفرق المبرر يُعالج بحسابات الأعباء أو المنتوجات العادية، أما الفرق غير المبرر فيُعالج عبر الحسابين الاستثنائيين 657 و 757. ويبقى إتقان هذه الآليات ضرورياً للتمييز بين الجرد المحاسبي السليم والجرد المادي الفعلي، وهو ما يضمن مصداقية المعلومة المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية.

تمارين الفصل

تمرين 1: تسوية حساب 38 وخسارة القيمة

تطبّق مؤسسة "الفجر" نظام الجرد الدائم وقدمت لك المعطيات التالية بتاريخ 2025/12/31:

- استلمت بضاعة من المورد X بمبلغ 250 000 دج دون استلام الفاتورة بعد؛
- استلمت فاتورة المورد Y بمبلغ 180 000 دج تخصّ مواد أولية لم تصل بعد إلى المخزن؛
- قدّر تقرير الخبير المحاسبي خسارة قيمة على البضاعة Z بمبلغ 65 000 دج لأول مرة؛
- تبين أن خسارة القيمة المسجّلة سابقاً على المادة الأولية W بمبلغ 40 000 دج لم تعد مبرّرة (إلغاء كلي).

المطلوب: سجّل قيود التسوية اللازمة في 2025/12/31.

تمرين 2: فوارق الجرد

تطبّق مؤسسة "الأمل" (نشاط تجاري وإنتاجي) نظام الجرد الدائم. وقدمت لك المعطيات التالية بتاريخ 2025/12/31

بعد تحليل الفروق:

- البضاعة H: مادي 1 800 000 ومحاسبي 1 820 000 (فرق غير مبرر)؛

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة وضرورة عرض صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

• المادة الأولى K: مادي 2 540 000 ومحاسبي 2 530 000 (فرق مبرّر)؛

• التموينات L: مادي 670 000 ومحاسبي 680 000 (فرق مبرّر)؛

• المنتج Q: مادي 5 460 000 ومحاسبي 5 410 000 (فرق غير مبرّر).

المطلوب:

1- احسب فروق الجرد لكلّ صنف وحدّد إشارتها (موجب/سالب)؛

2- سجّل قيود التسوية المناسبة لكلّ حالة في 2025/12/31.

الفصل السادس

تسوية حسابات الزبائن

تسوية حسابات الزبائن

مقدمة

تتطلب المعالجة المحاسبية السليمة لحسابات الزبائن في نهاية الدورة المالية احترام مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة دون الانتظار لتحقيقها فعلياً، وذلك ضماناً لإظهار الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة في ميزانيتها¹. ويُعدّ هذا المبدأ من الركائز الأساسية لأساس الاستحقاق المحاسبي المعتمد دولياً²، لأنّ تجاهل المخاطر المرتبطة بعدم تحصيل الديون من شأنه أن يُضخّم نتيجة الدورة ويُعطي صورة مغلوطة عن حقوق المؤسسة.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المعالجة المحاسبية لحسابات الزبائن في نهاية الدورة المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري، انطلاقاً من تصنيف الزبائن حسب وضعيتهم المالية، مروراً بالحالات الست الكبرى لتكوين خسارة القيمة وتعديلها وإغائها، ووصولاً إلى المعالجة الخاصة بالديون المدومة سواء كانت متعلقة بزبائن مشكوك فيهم أو بزبائن عاديين.

أولاً: تصنيف الزبائن حسب الوضعية المالية

في نهاية الدورة المالية تقوم المؤسسة بجرد حسابات زبائنها للتأكد من قدرتهم على تسديد ديونهم، إذ يعكس رصيد حساب الزبائن مجموع الديون المستحقة لصالح المؤسسة والتي لم تُحصّل بعد³. ونظراً لاحتمال تعدّر تحصيل جزء من هذه الديون أو مجملها، يستوجب الأمر إجراء تسويات محاسبية تعكس الوضعية المالية الحقيقية لكلّ زبون. وعلى هذا الأساس يُصنّف الزبائن في نهاية الدورة المالية إلى ثلاث فئات رئيسية⁴:

1- زبائن في وضعية مالية جيدة

هم الزبائن القادرون على تسديد ديونهم كاملةً، ولا يستوجب الأمر تكوين خسارة قيمة على أرصدهم. تبقى ديونهم مسجّلة في الحساب 411 (الزبائن) دون أيّ تعديل في نهاية الدورة.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6.

² IAS، مرجع سبق ذكره، الفقرة 27 المتعلقة بأساس الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الحيطة والحذر.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 411: الزبائن، الحساب 416: الزبائن المشكوك فيهم).

⁴ حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 213.

2- زبائن في وضعية مالية صعبة (مشكوك فيهم)

هم الزبائن الذين يُتمثل عدم تسديدهم لجزء من ديونهم، ويُلمز في حقهم تكوين خسارة قيمة بالنسبة المتوقعة لعدم التسديد. تُحوّل ديونهم من الحساب 411 إلى الحساب 416 (الزبائن المشكوك فيهم)، وتُكوّن خسارة القيمة باستخدام الحساب 491 (خسارة القيمة عن حسابات الزبائن) دائناً والحساب 685 مدينياً¹.

3- زبائن في حالة إفلاس نهائي

هم الزبائن العاجزون كلياً أو جزئياً عن تسديد ديونهم بسبب إعلان إفلاسهم؛ وتُعالج ديونهم على أنّها ديون معدومة، وتُسجّل في الحساب 654 (الخسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحويل) مع تسوية الرسم على القيمة المضافة المرتبط بها.

ثانياً: القواعد الحسابية المرجعية

قبل الشروع في المعالجة المحاسبية، يُستحسن استعراض أهم القواعد الحسابية المعتمدة في تسوية حسابات الزبائن، وتُستخدم طيلة هذا الفصل كمرجع أساسي للحسابات. وتقوم هذه القواعد على التمييز بين الرصيد متضمّن الرسم والرصيد خارج الرسم، نظراً لأنّ خسارة القيمة تُحسب دائماً على أساس الرصيد خارج الرسم:

طريقة الحساب	البيان
الدين - التسديد	الرصيد متضمّن الرسم (TTC)
الرصيد TTC ÷ 1.19	الرصيد خارج الرسم (HT)
الرصيد HT × 0.19	الرسم على القيمة المضافة (TVA)
من المعطيات أو: الدين HT × نسبة عدم التسديد	خسارة القيمة السابقة
الرصيد HT × نسبة عدم التسديد	خسارة القيمة الحالية
الخسارة الحالية - الخسارة السابقة	الفرق (زيادة / إنقاص)

ويلاحظ أنّ خسارة القيمة لا تُحسب على الرصيد متضمّن الرسم، لأنّ الرسم على القيمة المضافة لا يُعدّ عبئاً اقتصادياً على المؤسسة في حدّ ذاته؛ بل هو دين تجاه الإدارة الجبائية يُسوّى لاحقاً عند تحقّق الإفلاس فعلياً². هذا التمييز يعكس مبدأ الحيطة والحذر الذي يُلزم بالاعتراف بالخسائر المحتملة بقيمتها الاقتصادية الصافية فقط³.

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 491: خسارة القيمة عن حسابات الزبائن، الحساب 685: مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - الأصول الجارية، الحساب 785: استرجاعات الاستغلال عن المخصصات.)

²بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 187.

ثالثاً: حالات المعالجة المحاسبية لخسارة القيمة

نستعرض فيما يلي الحالات الست الأساسية لمعالجة حسابات الزبائن في نهاية الدورة، مع تخصيص مثال تطبيقي لكل حالة.

جميع الأمثلة مستخرجة من مؤسسة "الصحراء" بتاريخ 2024/12/31 مع نسبة TVA = 19%.

1- الحالة الأولى: تحويل الزبون العادي إلى زبون مشكوك فيه

تُطبّق هذه الحالة عندما تتوقّع المؤسسة أنّ زبوناً عادياً لن يُسَدّد جزءاً من دينه، فيحوّل رصيده من الحساب 411 إلى الحساب 416 برصيده متضمّن الرسم. ويُلاحَظ أنّ هذا التحويل يقتصر على إعادة تبويب الدين، دون أيّ مسّ بنتيجة الدورة في هذه المرحلة.

مثال — الزبون "خالد": دين بمبلغ 100 000 دج (TTC)، سُدّد منه خلال السنة 28 600 دج، ويُحتمل عدم

تسديد 30% من الرصيد. الحساب:

$$100\ 000 - 28\ 600 = 71\ 400\ \text{TTC}$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
416	411	الزبائن المشكوك فيهم الزبائن تحويل الزبون خالد إلى زبون مشكوك فيه	71 400	71 400

2- الحالة الثانية: تكوين خسارة القيمة (المعابنة الأولى)

بعد تحويل الزبون إلى الحساب 416، تُكوّن خسارة قيمة جديدة تُحسب على أساس الرصيد خارج الرسم HT. ويُسجّل عبء خسارة القيمة لأول مرة في الجانب المدین للحساب 685، والحساب 491 دائناً. وتُمثّل هذه الخسارة قيمة المخاطر المحتملة المعترف بها في نتيجة الدورة الحالية تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر.

تابع المثال — الزبون "خالد": بما أنّه يُحتمل عدم تسديد 30%، فإنّ خسارة القيمة تُحسب كالتالي:

$$(100\ 000 - 28\ 600) \div 1.19 \times 0.30 = 60\ 000 \times 0.30 = 18\ 000$$

³ رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص. 162. (مبدأ الحيطة والحذر يستوجب الاعتراف بخسائر القيمة المحتملة دون الانتظار لتحققها.)

¹ حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 217.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685	491	2024/12/31 محصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — أ.ج خسارة القيمة عن حسابات الزبائن إثبات خسارة القيمة للزبون خالد	18 000	18 000

3- الحالة الثالثة: زيادة مبلغ خسارة القيمة

تُطبَّق هذه الحالة عندما تكون الخسارة المحتملة الحالية أكبر من الخسارة السابقة المكوّنة في دورة سابقة. ويُسجَّل الفرق فقط (الخسارة الحالية — الخسارة السابقة) في الجانب المدین للحساب 685، تجنّباً للمضاعفة المحاسبية.

مثال — الزبون "نور الدين": دين بمبلغ 83 300 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة بنسبة 20% من الدين، التسديد خلال 2024 = 23 800 دج، ويُحتمل عدم تسديد 40% من الرصيد.
الخسارة السابقة:

$$83\,300 \div 1.19 \times 0.20 = 70\,000 \times 0.20 = 14\,000$$

الخسارة الحالية:

$$(83\,300 - 23\,800) \div 1.19 \times 0.40 = 50\,000 \times 0.40 = 20\,000$$

الفرق (+):

$$20\,000 - 14\,000 = 6\,000$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
685	491	2024/12/31 محصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — أ.ج خسارة القيمة عن حسابات الزبائن زيادة خسارة القيمة للزبون نور الدين	6 000	6 000

4- الحالة الرابعة: إنقاص مبلغ خسارة القيمة

تُطبّق هذه الحالة عندما تكون الخسارة الحالية أصغر من الخسارة السابقة، ممّا يستوجب إلغاء جزء من المخصّص المكوّن سابقاً. ويُسجّل الفرق في الجانب الدائن للحساب 785 (استرجاعات الاستغلال) باعتباره استرجاعاً للمخصّصات يُحسّن نتيجة الدورة¹.

مثال — الزبون "رشيد": دين بمبلغ 61 880 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة بنسبة 30%، التسديد خلال 2024 = 11 900 دج، ويُتملّ تسديد 80% من الرصيد (أي عدم تسديد 20%).
الخسارة السابقة:

$$61\ 880 \div 1.19 \times 0.30 = 52\ 000 \times 0.30 = 15\ 600$$

الخسارة الحالية:

$$(61\ 880 - 11\ 900) \div 1.19 \times 0.20 = 42\ 000 \times 0.20 = 8\ 400$$

الفرق (-):

$$8\ 400 - 15\ 600 = -7\ 200$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/12/31		
		خسارة القيمة عن حسابات الزبائن	491	
		استرجاعات الاستغلال عن المخصّصات — أ.ج		785
		إنقاص خسارة القيمة للزبون رشيد		
	7 200			
				7 200

5- الحالة الخامسة: الإلغاء الكليّ وتحويل الزبون إلى عادي

تُطبّق هذه الحالة عندما تتحسنّ الوضعية المالية للزبون فيُصبح قادراً على تسديد كامل دينه. وتستوجب هذه الحالة قيدين متلاحقين: إلغاء كامل خسارة القيمة السابقة، ثمّ إعادة تحويل الزبون من الحساب 416 إلى الحساب 411 برصيده الباقي متضمّن الرسم.

مثال — الزبونة "أمينة": دين بمبلغ 119 000 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة = 20 000 دج، التسديد خلال 2024 = 69 000 دج، وسوف تُسدّد ما عليها. الخسارة الحالية = 0 (لتحسنّ الوضعية المالية) ← إلغاء كليّ للخسارة السابقة.

¹ المرجع نفسه. (تطبيق آلية إلغاء المخصّص الجزئي عند تحسّن وضعية الزبون.)

القيد الأول — إلغاء خسارة القيمة:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2024/12/31		
		خسارة القيمة عن حسابات الزبائن استرجاعات الاستغلال عن المخصصات — أ.ج إلغاء خسارة القيمة للزبونة آمنة	491	785
20 000	20 000			

القيد الثاني — تحويل الزبون من مشكوك فيه إلى عادي:

الرصيد المتبقي (TTC):

$$50\ 000 = 69\ 000 - 119\ 000 \text{ دج}$$

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2024/12/31		
		الزبائن الزبائن المشكوك فيهم تحويل الزبونة آمنة إلى زبون عادي	411	416
50 000	50 000			

6- الحالة السادسة: ترصيد حساب الزبون المشكوك فيه عند التسديد الكلي

تُطبَّق هذه الحالة عندما يُسَدَّد الزبون المشكوك فيه كامل دينه خلال السنة. يُرصد حسابه عند التسديد بقيد عادي (مدين الحساب المالي / دائن الحساب 416)، ثم تُلغى خسارة القيمة المخصَّصة له سابقاً في N/12/31. وعليه، لا يبقى في تاريخ الجرد سوى تسجيل قيد إلغاء خسارة القيمة.

مثال — الزبون "سليم": دين بمبلغ 47 600 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة بنسبة 20% من الدين، سدّد كامل

دينه بشيك بنكي بتاريخ 2024/07/02.

الخسارة السابقة:

$$8\ 000 = 40\ 000 \times 0.20 = 47\ 600 \div 1.19 \times 0.20 \text{ دج}$$

بما أنه سدّد كامل دينه فقد رُصد حسابه فعلياً في قيد التسديد، ويبقى في 2024/12/31 إلغاء خسارة القيمة:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2024/12/31		
		خسارة القيمة عن حسابات الزبائن	491	
8 000				

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	785	استرجاعات الاستغلال عن المخصصات — أ.ج إلغاء خسارة القيمة للزبون سليم		8 000

رابعاً: الديون المعدومة

الديون المعدومة هي الديون التي يتعذر تحصيلها كلياً أو جزئياً بسبب إعلان إفلاس الزبون¹. وتختلف معالجتها المحاسبية بحسب ما إذا كان الزبون مشكوكاً فيه (له خسارة قيمة سابقة) أو زبوناً عادياً (لا توجد له خسارة قيمة سابقة). والسمة المشتركة بين الحالتين هي إلغاء الرسم على القيمة المضافة المرتبط بالدين المعدوم باستخدام الحساب 4457 (الرسم على القيمة المضافة المحصل) مديناً، لأنّ الإفلاس يُسقط حقّ الإدارة الجبائية في هذا الرسم.

1- الديون المعدومة للزبائن المشكوك فيهم

في هذه الحالة تُقارن قيمة الدين المعدوم خارج الرسم بالخسارة السابقة المكوّنة، ويتفرّع الأمر إلى حالتين:

الحالة (أ) — الدين المعدوم HT أكبر من الخسارة السابقة:

في هذه الحالة يكون مبلغ المخصّص المكوّن سابقاً غير كافٍ لتغطية الخسارة الفعلية، ويُسجّل الفرق كخسارة حقيقية إضافية في الجانب المدين للحساب².

مثال — الزبونة "فاطمة": دين بمبلغ 47 600 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة بنسبة 10%، التسديد خلال 2024 = 29 750 دج، أعلنت إفلاسها.

الخسارة السابقة:

$$47\ 600 \div 1.19 \times 0.10 = 40\ 000 \times 0.10 = 4\ 000$$

الدين المعدوم خارج الرسم:

$$(47\ 600 - 29\ 750) \div 1.19 = 17\ 850 \div 1.19 = 15\ 000$$

الرسم على القيمة المضافة:

$$15\ 000 \times 0.19 = 2\ 850$$

الرصيد المعدوم متضمّن الرسم:

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 654: الحسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحويل، الحساب 4457: الرسم على القيمة المضافة المحصل).

²بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 191.

$$15\ 000 + 2\ 850 = 17\ 850 \text{ دج}$$

الخسارة الحقيقية الإضافية:

$$15\ 000 - 4\ 000 = 11\ 000 \text{ دج}$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/12/31		
	11 000	خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحويل	654	
	4 000	خسارة القيمة عن حسابات الزبائن	491	
	2 850	الرسم على القيمة المضافة المحصل	4457	
		الزبائن المشكوك فيهم		
17 850		ترصيد حساب الزبونة فاطمة — إفلاس		416

الحالة (ب) — الدين المعدوم HT أصغر من الخسارة السابقة:

في هذه الحالة يفوق المخصّص المكوّن سابقاً قيمة الخسارة الفعلية، ويُسجّل الفرق كمبلغ مسترجع في الجانب الدائن

للمحساب 785.

مثال — الزبون "يوسف": دين بمبلغ 166 600 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة بنسبة 30%، التسديد خلال

$$2024 = 119\ 000 \text{ دج، لن يُسدّد ما عليه.}$$

الخسارة السابقة:

$$166\ 600 \div 1.19 \times 0.30 = 140\ 000 \times 0.30 = 42\ 000 \text{ دج}$$

الدين المعدوم خارج الرسم:

$$(166\ 600 - 119\ 000) \div 1.19 = 47\ 600 \div 1.19 = 40\ 000 \text{ دج}$$

الرسم على القيمة المضافة:

$$40\ 000 \times 0.19 = 7\ 600 \text{ دج}$$

الرصيد المعدوم متضمّن الرسم:

$$40\ 000 + 7\ 600 = 47\ 600 \text{ دج}$$

المبلغ المسترجع:

$$40\ 000 - 42\ 000 = -2\ 000 \text{ دج}$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/12/31		
		خسارة القيمة عن حسابات الزبائن	491	
		الرسم على القيمة المضافة المحصل	4457	
		استرجاعات الاستغلال عن المخصصات — أ.ج	785	
2 000		الزبائن المشكوك فيهم	416	
47 600		ترصيد حساب الزبون يوسف — إفلاس		
	42 000			
	7 600			

2- الديون المعدومة للزبائن العاديين

عندما يُعلن زبونٌ عاديّ إفلاسَه دون أن تكون له خسارة قيمة سابقة، يُحدّد الدين المعدوم خارج الرسم ويُسجّل في الجانب المدین للحساب 654، مع إلغاء الرسم المتعلق به في الحساب 4457. ويختلف هذا القيد عن الحالات السابقة في غياب الحساب 491 (لعدم وجود خسارة قيمة مُكوّنة سابقاً)، وفي استبدال الحساب 416 بالحساب 411.

مثال — الزبون "عمر": زبون عادي في وضعية مالية صعبة أعلن إفلاسه، ويُقدّر دينه بـ 190 400 دج (TTC).

الدين المعدوم خارج الرسم:

$$190\,400 \div 1.19 = 160\,000 \text{ دج}$$

الرسم على القيمة المضافة:

$$160\,000 \times 0.19 = 30\,400 \text{ DA}$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/12/31		
		خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحويل	654	
		الرسم على القيمة المضافة المحصل	4457	
		الزبائن	411	
		ترصيد حساب الزبون عمر — إفلاس زبون عادي		
	160 000			
	30 400			
	190 400			

خلاصة

تمثّل تسوية حسابات الزبائن في نهاية الدورة المالية تطبيقاً مباشراً لمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ استقلالية الدورات في النظام المحاسبي المالي، إذ تستوجب من المؤسسة الاعتراف بالخسائر المحتملة على ديونها قبل تحقّقها فعلياً، وذلك صوناً للصورة الصادقة للقوائم

المالية¹. وقد رأينا أنّ المعالجة تنتظم وفق ثلاث مراحل متتابعة: تصنيف الزبائن، ثمّ تكوين خسارة القيمة أو تعديلها زيادةً أو نقصاناً، ثمّ ترصيد الحساب أو إعدامه، مع التمييز الجوهري بين الزبون العادي (411) والزبون المشكوك فيه (416).
وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ تعديل في خسارة القيمة ينعكس مباشرة على نتيجة الدورة عبر الحسابين 685 (مخصّص) و 785 (استرجاع)؛ في حين تُسجّل الديون المعدومة فعلياً في الحساب 654 مع إلغاء الرسم المرتبط بها في الحساب 4457. وعليه، فإنّ إتقان منهجية هذه التسويات يُعدّ ركناً أساسياً من أركان الجرد المحاسبي ومتطلباً جوهرياً لأيّ طالب محاسبة مالية معتمّة.

تمارين الفصل

تمرين 1: تطبيق شامل على حسابات الزبائن

فيما يلي ملخص لوضعية زبائن مؤسسة "الصحراء" بتاريخ 2024/12/31 قبل الجرد، علماً أنّ نسبة الرسم على القيمة

المضافة = TVA = 19%:

الزبون	الدين TTC	الخسارة السابقة	التسديد خلال 2024	ملاحظات سنة 2024
خالد	100 000	لا يوجد	28 600	يحتمل عدم تسديد 30% من الرصيد
نور الدين	83 300	20% من الدين	23 800	يحتمل عدم تسديد 40% من الرصيد
رشيد	61 880	30% من الدين	11 900	يحتمل تسديد 80% من الرصيد
أمينة	119 000	20 000	69 000	سوف تسدد ما عليها
سليم	47 600	20% من الدين	47 600	سدد كامل دينه
فاطمة	47 600	10% من الدين	29 750	أعلنت إفلاسها
يوسف	166 600	30% من الدين	119 000	لن يسدد ما عليه

معلومات جردية إضافية: الزبون العادي "عمر" في وضعية مالية صعبة وأعلن إفلاسه، حيث يُقدّر دينه بـ 190 400 دج

(TTC).

المطلوب: 1- تصنيف الزبائن حسب وضعيتهم المالية. 2- إجراء المعالجة المحاسبية لوضعية كلّ زبون بتاريخ

2024/12/31 مع توضيح خطوات الحساب.

تمرين 2: مؤسسة "الواحة" — تسوية الزبائن مع التمييز بين الحالات

في 2024/12/31 وعند جرد حسابات الزبائن لدى مؤسسة "الواحة" (TVA = 19%)، توافرت المعلومات الآتية:

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة.

- الزبون "كريم": زبون عادي بدين قدره 47 600 دج (TTC)، سدّد منه 11 900 دج خلال السنة، ويُحتَمَل عدم تسديد 25% من الرصيد المتبقي.
 - الزبون "حسين" (مشكوك فيه): دين بمبلغ 71 400 دج (TTC) بقيت كما هي طيلة السنة، خسارة قيمة سابقة بنسبة 15% من الدين، ويُحتَمَل في 2024/12/31 عدم تسديد 35% من الرصيد.
 - الزبون "ليلي" (مشكوك فيها): دين بمبلغ 95 200 دج (TTC)، خسارة قيمة سابقة = 24 000 دج، التسديد خلال 2024 = 35 700 دج، أعلنت إفلاسها ولن يُحصَل أيّ مبلغ من الرصيد.
 - الزبون "محمود" (زبون عادي): دين بمبلغ 119 000 دج (TTC)، أعلن إفلاساً نهائياً ولا توجد له خسارة قيمة سابقة.
- المطلوب:**

- 1- تحديد طبيعة كلّ حالة (تكوين، زيادة، إنقاص، إفلاس مع/دون خسارة سابقة).
- 2- إجراء الحسابات التفصيلية اللازمة (TTC، HT، الخسارة الحالية، الفرق).
- 3- تسجيل قيود التسوية اللازمة لكلّ زبون بتاريخ 2024/12/31.

الفصل السابع

تسوية الأعباء والمنتوجات

تسوية الأعباء والمنتوجات

مقدمة

تستوجب المعالجة المحاسبية السليمة في نهاية كل دورة مالية احترام مبدأ استقلالية الدورات الذي يقضي بأن تُسجل الأعباء والمنتوجات في الدورة التي تتعلق بها فعلياً، بصرف النظر عن تاريخ التسديد أو التحصيل¹. وعلى ذلك، فإن أي تباين بين تاريخ التسجيل المحاسبي وتاريخ الاستفادة الفعلية من العبء أو المنتج يستوجب إجراء قيود تسوية في الجرد، وذلك تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي المعتمد عالمياً².

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض الحالات الأربع الكبرى لتسوية الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي الجزائري: الأعباء والمنتوجات المعايينة مسبقاً، والأعباء الواجبة الدفع، والمنتوجات التي سُتكتسب، والمنتوجات التي لم تُعد فواتيرها بعد. ولكل حالة منها قيد تسوية في N/12/31 وقيد عكسي (أو ترصيد) في 01/01/N+1، على نحو يضمن أن تعكس النتيجة الصافية للدورة الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

أولاً: الأعباء والمنتوجات المعايينة مسبقاً

1- التعريف

الأعباء والمنتوجات المعايينة مسبقاً هي الأعباء والنواتج التي سُجّلت محاسبياً خلال السنة الحالية ولكنها متعلقة كلياً أو جزئياً بالسنة الموالية، كأقساط التأمين والإيجارات المسددة أو المحصّلة عن فترات تتجاوز نهاية الدورة³. وتُعالج هذه الفروق باستخدام الحسابين 486 (الأعباء المعايينة مسبقاً) و 487 (المنتوجات المعايينة مسبقاً) المنصوص عليهما في مدونة الحسابات الجزائرية.

2- الأعباء المعايينة مسبقاً

في تاريخ تسديد العبء يُسجل في الجانب المدين لأحد حسابات الصنف 6، ويُجعل الحساب المالي أو حساب الغير دائماً بحسب طريقة التسديد⁴. وفي N/12/31 يُحوّل الجزء المتعلق بالسنة الموالية إلى الحساب 486 لإخراجه من نتيجة الدورة الحالية. وفي بداية السنة الموالية يُعاد القيد عكسياً ليُلحق العبء بالدورة التي يخصها فعلياً.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6.

² IAS، مرجع سبق ذكره، الفقرة 27.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره.

⁴ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 215-217.

مثال — مؤسسة "الفتح": سُدِّدَتْ بتاريخ 2024/05/01 أقساط تأمين بمبلغ 240 000 دج خارج الرسم بشيك

بنكي، تتعلق بسنة كاملة، علماً أن TVA = 19 % القيد عند التسديد:

دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
		2024/05/01		
	240 000	أقساط التأمينات		616
	45 600	ر.ق.م قابل للاسترجاع		4456
280 800		البنوك والحسابات الجارية	512	
		تسديد أقساط التأمين		

الجزء المتعلق بسنة 2025 يمتد من 2025/01/01 إلى 2025/05/01 أي 4 أشهر. ومبلغه:

$$240\,000 \times (4 \div 12) = 80\,000$$

ويُسجَّل قيد التسوية في نهاية الدورة كما يلي:

دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
		2024/12/31		
	80 000	الأعباء المعاينة مسبقاً		486
80 000		أقساط التأمينات	616	
		تحويل الجزء المعاین مسبقاً من أقساط التأمين		

ثم في بداية السنة الموالية يُسجَّل القيد العكسي لإعادة العبء إلى أصله:

دائن	مدین	البيان	دائن	مدین
		2025/01/01		
	80 000	أقساط التأمينات		616
80 000		الأعباء المعاينة مسبقاً	486	
		ترصيد حساب 486		

3- المنتوجات المعاينة مسبقاً

في تاريخ تحصيل المنتج يُسجّل في الجانب الدائن لأحد حسابات الصنف 7، ويُجعل الحساب المالي أو حساب الغير مديناً. وفي N/12/31 يُحوّل الجزء المتعلق بالسنة الموالية إلى الحساب الدائن 487 حتى لا يُدرج ضمن نتيجة الدورة¹. ثم يُعاد القيد العكس في بداية السنة الموالية.

مثال — مؤسسة "الفتح": أجرت محلاً للغير بمبلغ 980 000 دج عن الفترة الممتدة من 2024/07/01 إلى 2025/03/01 (ثمانية أشهر)، وحصلت المبلغ بشيك بنكي. القيد عند التحصيل:

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
		2024/07/01		
	980 000	البنوك والحسابات الجارية		512
980 000		تقديم خدمات أخرى	706	
		تحصيل مبلغ الإيجار		

الجزء المتعلق بسنة 2025 يساوي شهرين (جانفي وفيفري)، أي:

$$(980\,000 \div 8) \times 2 = 245\,000$$

قيد التسوية في 2024/12/31:

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
		2024/12/31		
	245 000	تقديم خدمات أخرى		706
245 000		المنتوجات المعاينة مسبقاً	487	
		تحويل المنتوجات المعاينة مسبقاً		

القيد العكسي في 2025/01/01:

دائن	مدين	البيان	دائن	مدين
		2025/01/01		
	245 000	المنتوجات المعاينة مسبقاً		487
245 000		تقديم خدمات أخرى	706	
		ترصيد حساب 487		

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 486: الأعباء المعاينة مسبقاً، والحساب 487: المنتوجات المعاينة مسبقاً).

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن

ثانياً: الأعباء الواجبة الدفع

1- التعريف

الأعباء الواجبة الدفع هي أعباء تخص السنة الحالية لكنها لم تُسجّل بعد بسبب عدم استلام الوثائق التي تثبتها (الفواتير) إلى غاية تاريخ الجرد¹. ويستوجب مبدأ الاستقلالية إدراجها ضمن نتيجة الدورة المعنية، ولو في غياب الفاتورة، باستخدام الحساب 408 (موردو الفواتير التي لم تصل) دائناً.

2- التسجيل في نهاية الدورة

تُسجّل هذه الأعباء حسب طبيعتها في أحد حسابات الصنف 6 في الجانب المدین، مع جعل الحساب 408 دائناً بمبلغ هذه الأعباء². وتُحذر الإشارة إلى أنه — تبسيطاً — تُعتبر هذه الأعباء غير خاضعة للرسم على القيمة المضافة في الأمثلة التالية، لأن TVA لا تُستحق إلا عند تحرير الفاتورة الفعلية.

مثال تبين لدى مؤسسة الفتح في تاريخ في سنة 2024 وجود فاتورتين متعلقتين بالسنة لم تستلما بعد، وهما:

- فاتورة الصيانة والإصلاحات بمبلغ 62 500 دج؛
- فاتورة الهاتف بمبلغ 45 000 دج.

قيد التسوية:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/12/31		
		الصيانة والتصلیحات والرعاية	615	
		مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	626	
		موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها		408
		تسجيل الأعباء الواجبة الدفع		
	107 500			

¹ حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 187.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 408: موردو الفواتير التي لم تصل، الحساب 418: الزبائن — المنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد، الحساب 409: الموردون المدینون).

3- المعالجة في السنة الموالية

لا يوجد قيد عكسي في بداية السنة الموالية. وعند استلام كل فاتورة، يُرصد الحساب 408 في الحساب 401 (موردو

المخزونات والخدمات):

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
408	401	2025/.../... موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها موردو المخزونات والخدمات استلام فاتورة الصيانة	62 500	62 500
مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
408	401	2025/.../... موردو الفواتير التي لم تصل لأصحابها موردو المخزونات والخدمات استلام فاتورة الهاتف	45 000	45 000

ثالثاً: المنتوجات التي ستكتسب والمنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد

1- المنتوجات التي ستكتسب

هي منتوجات تخص السنة الحالية لم تُسجّل بعد لعدم استلام فواتيرها في نهاية السنة، ومن أبرزها التخفيضات والتنزيلات والمحسومات التي وعد بها الموردون¹. وتُسجّل في N/12/31 يجعل الحساب 409 (الموردون المدينون) مديناً، والحساب 609 (التخفيضات والتنزيلات والمحسومات على المشتريات) دائناً.

مثال — مؤسسة "الفتح": وعد أحد موردي المخزونات بمنح المؤسسة محسوماً بنسبة 5% على مبلغ مشترياتها السنوية المقدرة بـ 1 540 000 دج، إلا أنه لم يُرسل فاتورة الإنقاص إلى غاية 2024/12/31 مبلغ المحسوم الذي سيُكتسب:

$$1\ 540\ 000 \times 5\% = 77\ 000 \text{ DA}$$

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
409		2024/12/31 الموردون المدينون التخفيضات والتنزيلات والمحسومات على المشتريات	77 000	

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	77 000	تسجيل المحسومات التي ستكتسب		609

ملاحظة: لا يوجد قيد عكسي لهذا التسجيل في بداية السنة المالية، وعند استلام فاتورة المحسومات يُرصد الحساب 409 في الحساب 401:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	77 000	2025/.../... موردو المخزونات والخدمات	401	
77 000		الموردون المدينون ترصيد حساب 409	409	

2- المنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد

هي منتوجات ناتجة عن بيع السلع وتقديم الخدمات وتخص الدورة المالية الحالية، لكنها لم تُسجل بسبب عدم تحرير فواتيرها بعد. تُسجل في N/12/31 في الجانب الدائن لأحد حسابات الصنف 70 المعنية، مع جعل الحساب 418 (الزبائن — المنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد) مديناً.
مثال — في 202/12/31 تبين أن المؤسسة لم تحرر فاتورة مبيعات بضائع بمبلغ 210 000 دج، علماً أن البضائع سُلمت للزبون بتاريخ 2024/12/20 وُسجل قيد التسليم.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	210 000	2024/12/31 الزبائن — المنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد المبيعات من البضائع تسجيل بيع البضائع التي لم تُحرر فاتورتها	418	700
210 000				

ملاحظة: لا يوجد قيد عكسي. وعند تحرير المؤسسة لفاتورة المبيعات يُرصد الحساب 418 في الحساب 411 (الزبائن):

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	210 000	2025/.../... الزبائن	411	
210 000		الزبائن — المنتوجات التي لم تعد فواتيرها بعد ترصيد حساب 418 عند تحرير الفاتورة	418	

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن

خلاصة

تُمثّل قيود تسوية الأعباء والمنتوجات أحد أركان أعمال الجرد المحاسبي في النظام المحاسبي المالي، ووسيلتها الأساسية في تطبيق مبدأ استقلالية الدورات وتحقيق متطلبات أساس الاستحقاق¹. وقد رأينا أن لكل حالةٍ منها حساباً وسيطاً خاصاً (486، 487، 408، 409، 418) يُستخدم في N/12/31 لإدراج العبء أو المنتوج في دورته الصحيحة، ثم يُرصد لاحقاً إما بقيد عكسي في 01/01/N+1 (في حالتي 486 و 487)، وإما عند استلام أو تحرير الفاتورة (في حالات 408، 409، 418).

ولا يقتصر أثر هذه التسويات على الميزانية وحدها؛ إذ تنعكس مباشرة على حساب النتائج، ومن ثمّ على القرارات الاقتصادية للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية². وعليه، فإن إتقان منهجيتها يُعدّ من المهارات الجوهرية لطالب المحاسبة المالية المعمقة.

تمارين الفصل

تمرين 1: التأمينات والإيجارات (تطبيق مباشر)

سَدّدت مؤسسة "النور" بتاريخ 2024/09/01 أقساط تأمين بمبلغ 360 000 دج خارج الرسم بشيك بنكي عن سنة كاملة (TVA = 19%). كما أُجرت في 2024/10/01 محلاً تجارياً بمبلغ 600 000 دج لمدة عام كامل، حُصّل المبلغ نقداً في تاريخ توقيع العقد.

المطلوب:

- سجّل قيدي التسديد والتحصيل في تاريخيهما؛
- سجّل قيود التسوية في 2024 مع توضيح الحسابات (مبلغ التأمين الخاص بسنة 2025 = 240 000 دج، ومبلغ الإيجار الخاص بسنة 2025 = 450 000 دج)؛
- سجّل قيود إعادة الفتح في 2025

تمرين 2: الأعباء الواجبة الدفع والمنتوجات التي ستكتسب

في 2024/12/31 وعند الجرد، تبيّن لمؤسسة "الأمل" ما يلي:

- فاتورة الكهرباء والغاز للشهر الأخير لم تُستلم بعد، ومبلغها التقديري 28 000 دج؛

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 142.

² القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة.

- فاتورة كراء التجهيزات لم تُستلم، ومبلغها 54 000 دج؛
 - وعد أحد الموردين بمنح المؤسسة محسوماً بنسبة 3% على مشترياتها السنوية المقدرة بـ 2 100 000 دج، ولم يصدر فاتورة الإنقاص إلى غاية تاريخ الجرد؛
 - خدمات قُدِّمت لزبون بمبلغ 86 000 دج في 2024/12/28، ولم تُحرَّر فاتورتها بعد.
- المطلوب: سجّل قيود التسوية اللازمة في 2024/12/31، ثم بيّن قيود الترخيد في السنة الموالية عند استلام الفواتير وتحريها. (تُهمَّل التزامات الرسم على القيمة المضافة لأغراض التبسيط).

الفصل الثامن

تسوية حسابات البنوك والمؤسسات المالية

تسوية حسابات البنوك والمؤسسات المالية

مقدمة

يُعدّ حساب البنك من أكثر الحسابات حركةً في المؤسسة، إذ تمر به جلّ المعاملات المالية اليومية. غير أن المؤسسة لا تتمكن دائماً من التسجيل المتزامن للعمليات التي يُسجلها البنك في كشف حسابها، نظراً للفارق الزمني بين العمليتين، ولاحتمال وقوع أخطاء في إحدى الجهتين. ومن ثمّ يصبح من الضروري عند نهاية كل دورة (أو شهرياً في كثير من المؤسسات) إجراء حالة تقارب بنكي تسمح بمطابقة الرصيدين، تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر الذي يقتضيه القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي¹. كما قد يتعرّض الرصيد المدوّع في البنك إلى انخفاض في القيمة، خاصةً في حالات تعتّر المؤسسة المالية أو وجود نزاع، فتُكوّن خسارة قيمة على هذه القيم تخضع لمعالجة محاسبية ماثلة لمعالجة خسائر القيمة على الأصول الأخرى. ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المعالجتين معاً: إعداد حالة التقارب البنكي وقيود التسوية الناتجة عنها، ثم معالجة خسائر القيمة على القيم المدوّعة في البنوك والمؤسسات المالية.

أولاً: مفهوم حالة التقارب البنكي وأسبابها

1- التعريف

حالة التقارب البنكي وثيقة داخلية تُعدّها المؤسسة بهدف مطابقة رصيد حساب البنك في دفاترها الخاصة مع رصيد حساب المؤسسة في كشف البنك. وتُعدّ هذه الوثيقة عند تاريخ الجرد، وتسمح بكشف العمليات التي سجّلها أحد الطرفين دون الآخر، وتسجيل قيود التسوية اللازمة في دفاتر المؤسسة لإعادة التطابق².

2- أسباب الاختلاف بين الرصيدين

- ينشأ عدم التطابق بين رصيد حساب البنك لدى المؤسسة ورصيد حساب المؤسسة لدى البنك من سببين رئيسيين:
- الفارق الزمني في تسجيل العمليات: إذ قد تُسجّل المؤسسة شيكاً صادراً لمورد قبل أن يقدمه المورد للبنك، فلا يظهر في كشف البنك إلا في فترة لاحقة. كما قد يُسجّل البنك خدمات مصرفية أو فواتر دائنة مباشرةً في حساب المؤسسة، دون أن تعلم بها المؤسسة إلا عند استلام كشف الحساب.
 - الأخطاء في التسجيل: كأن يقع خطأ في رقم الشيك أو في مبلغه، سواء من جانب المؤسسة أو من جانب البنك.

¹ القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره، المادة 6 (مبدأ الحيطة والحذر).

² بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص. 285. (تُعرّف حالة التقارب البنكي بأنها وثيقة داخلية تُعدّها المؤسسة لمطابقة رصيد حسابها لدى البنك مع رصيد حساب البنك في دفاترها الخاصة.)

3- منهجية إعداد حالة التقارب

تُعدّ حالة التقارب على شكل جدولين متقابلين: الأول لحساب البنك في دفاتر المؤسسة، والثاني لحساب المؤسسة في كشف البنك¹. وتتم المنهجية على ثلاث خطوات:

- تسجيل الرصيد قبل الجرد لكل من الحسابين في الجانب المناسب (مدين أو دائن بحسب طبيعة الرصيد)؛
 - إضافة العمليات الموجودة في كشف البنك ولم تسجلها المؤسسة إلى الجدول الأول، والعمليات الموجودة في دفاتر المؤسسة ولم يسجلها البنك إلى الجدول الثاني؛
 - استخراج الرصيد بعد الجرد لكلّ منهما، والذي يجب أن يكون متساوياً في الجدولين.
- ثم تُسجّل في دفاتر المؤسسة فقط قيود التسوية المتعلقة بالعمليات التي ظهرت في كشف البنك ولم تكن مسجلة لديها، أما العمليات المعكوسة (التي لدى المؤسسة ولم يسجلها البنك) فلا تستوجب أي قيد، وستُسجّل تلقائياً عند ورود الكشف الموالي.

ثانياً: مثال تطبيقي شامل

لدى مؤسسة "الفتح" حساب جارٍ لدى القرض الشعبي الجزائري (CPA). وفيما يلي كشف الحساب الذي أرسله البنك للمؤسسة عن شهر ديسمبر 2025:

الجدول رقم 1: كشف حساب المؤسسة لدى البنك (CPA)

التاريخ	العملية	مدين	دائن
2025/12/01	رصيد أول الشهر	—	220 000
2025/12/07	شيك 523 للمورد "السلام"	25 000	—
2025/12/13	شيك 78 للمورد كمال	15 000	—
2025/12/19	شيك 118 من الزبون "النجاح"	—	17 000
2025/12/24	شيك 790 من الزبون جمال	—	30 000
2025/12/30	خدمات مصرفية	2 500	—
2025/12/31	رصيد آخر الشهر	224 500	—
المجموع		267 000	267 000

وفي 2025/12/31 كان حساب البنك CPA في دفاتر المؤسسة كما يلي:

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 295.

الجدول رقم 2: حساب البنك في دفاتر المؤسسة

التاريخ	العملية	مدین	دائن
2025/12/01	رصيد أول الشهر	220 000	—
2025/12/07	شيك 523 للمورد "السلام"	—	25 000
2025/12/11	شيك 59 للمورد كمال	—	20 000
2025/12/15	شيك 170 من الزبون "أحمد وإخوانه"	23 000	—
2025/12/24	شيك 790 من الزبون جمال	30 000	—
2025/12/30	فوائد بنكية	4 000	—
2025/12/31	رصيد آخر الشهر	—	232 000
	المجموع	277 000	277 000

المطلوب:

1- بيّن سبب الاختلاف في رصيد آخر الشهر بين الحسابين؛

2- أنجز حالة التقارب البنكي؛

3- سجّل قيود التسوية اللازمة في دفاتر المؤسسة.

1- تحديد العمليات غير المتطابقة

بمقارنة الجدولين، يلاحظ أن كلاهما تضمّن عمليات لم ترد في الآخر:

• عمليات في كشف البنك ولم تُسجّل في دفاتر المؤسسة:

— شيك 78 للمورد كمال بقيمة 15 000 دج (دفع البنك للمورد ولم تسجل المؤسسة الدفع)؛

— شيك 118 من الزبون "النجاح" بقيمة 17 000 دج (قبض البنك ولم تسجل المؤسسة القبض)؛

— خدمات مصرفية بقيمة 2 500 دج (اقتطاع البنك ولم تعلم المؤسسة).

• عمليات في دفاتر المؤسسة ولم تظهر في كشف البنك:

— شيك 59 للمورد كمال بقيمة 20 000 دج (لم يقدّمه المورد بعد)؛

— شيك 170 من الزبون "أحمد وإخوانه" بقيمة 23 000 دج (لم يودّع بعد)؛

— فوائد بنكية افتراضية بقيمة 4 000 دج (احتسبتها المؤسسة ولم يثبتها البنك في الكشف الحالي).

2- إعداد حالة التقارب

في جدول حالة التقارب، تُضاف العمليات غير المسجلة في كل طرف إلى رصيد ذلك الطرف، حتى يتطابق الرصيد بعد

الجرد¹:

البيان	حساب البنك في دفاتر المؤسسة (مدین)	حساب المؤسسة في كشف البنك (دائن)
الرصيد قبل الجرد	232 000	224 500
+ شيك 118 (زبون النجاح)	17 000	—
— شيك 78 (المورد كمال)	(15 000)	—
— خدمات مصرفية	(2 500)	—
+ شيك 170 (زبون أحمد)	—	23 000
— شيك 59 (المورد كمال)	—	(20 000)
+ فوائد بنكية	—	4 000
الرصيد بعد الجرد	231 500	231 500

ويلاحظ أن الرصيدين قد تطابقا عند المبلغ **231 500** دج، وهو الرصيد الصحيح الذي يجب أن يظهر في الميزانية.

3- قيود التسوية

بعد الحصول على رصدين متطابقين، تُسجل في دفاتر المؤسسة قيود التسوية المتعلقة بالعمليات الواردة في كشف البنك ولم

تكن مسجلة لديها، وذلك بقيدتين منفصلين:

(أ) قيد قبض شيك الزبون "النجاح" الذي أودعه البنك:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2025/12/31		
		البنوك والحسابات الجارية	512	
		الزبائن — مؤسسة النجاح		411
		تسوية شيك الزبون 118 الذي قبضه البنك		
	17 000			

(ب) قيد دفع شيك المورد كمال والخدمات المصرفية:

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 512: البنوك والحسابات الجارية، الحساب 626: مصاريف بنكية وما شابهها، الحساب 411:

الزبائن، الحساب 401: موردو المخزونات والخدمات).

• **الإنقاص أو الإلغاء:** إذا كانت الخسارة الجديدة أصغر، يُعكس القيد بحيث يُجعل الحساب 591 مدينًا والحساب 786 (الاسترجاعات المالية على خسائر القيم والمؤونات) دائنًا بالفرق.

• **التحقّق الفعلي:** عند اقتطاع البنك للمبلغ موضوع الخسارة من الحساب البنكي للمؤسسة، يُرصد الحساب 591 في الجانب المدين مقابل دائنية الحساب 1512¹.

3- مثال تطبيقي

الجدول التالي يُبيّن الخسارة المتوقعة على المبالغ المودعة في البنك لمؤسسة "الفتح":

المبلغ المودع	2025/12/31	2026/12/31	2027/12/31	خلال 2028
3 000 000	150 000	120 000	180 000	تحقّق خسارة 155 000

المطلوب: تسجيل قيود التسوية اللازمة لكل دورة.

• الحالة الأولى — التكوين في 2025/12/31: ظهرت الخسارة المحتملة لأول مرة بمبلغ 150 000 دج.

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
686	591	2025/12/31 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — العناصر المالية خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك تكوين خسارة القيمة لأول مرة	150 000	150 000

• الحالة الثانية — الإنقاص في 2026/12/31 تراجعت الخسارة إلى 120 000 دج، أي بإنقاص $30\ 000 = 120\ 000 - 150\ 000$ دج.

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
591	786	2026/12/31 خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك الاسترجاعات المالية على خسائر القيم والمؤونات إنقاص خسارة القيمة بمقدار التراجع	30 000	30 000

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (تجدد الإشارة إلى أن إقفال الحساب 591 يكون عند تحقّق الخسارة الفعلية فقط، إذ يقابل اقتطاع البنك للمبلغ مباشرة في الجانب الدائن للحساب 512).

- الحالة الثالثة — الزيادة في 2027/12/31: ارتفعت الخسارة إلى 180 000 دج، أي بزيادة $60\ 000 = 120\ 000 - 180\ 000$ دج.

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
686	591	<p>2027/12/31</p> <p>المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة — العناصر المالية</p> <p>خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك زيادة خسارة القيمة بمقدار الارتفاع</p>	60 000	60 000

- الحالة الرابعة — التحقق الفعلي خلال 2028: اقتطع البنك مبلغاً قدره 155 000 دج فعلاً، فترصد خسارة القيمة المتراكمة (التي بلغت 180 000 دج في آخر جرد) ضد الحساب 512 بمقدار المبلغ المقتطع:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
591	512	<p>2028</p> <p>خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك البنوك والحسابات الجارية تحقق الخسارة الفعلية</p>	155 000	155 000

- ملاحظة: يبقى رصيد دائن قدره $25\ 000 = 180\ 000 - 155\ 000$ دج في الحساب 591، يُمثل خسارة محتملة لم تتحقق فعلاً، وتُلغى عند الجرد التالي بقيد إنقاص لحساب 786 إن لم يعد لها موضوع.

خلاصة

استعرض هذا الفصل عمليتي تسوية متميزتين تتعلّقان بحساب البنك. الأولى هي **حالة التقارب البنكي**، التي تستوجب مقارنة دفاتر المؤسسة بكشف البنك، وتحديد العمليات غير المتطابقة، ثم تسجيل قيود التسوية في دفاتر المؤسسة وحدها للعمليات التي ظهرت في كشف البنك ولم تكن مسجلة لديها (كقبض شيكات الزبائن من قبل البنك، أو دفع المصاريف المصرفية). والثانية هي معالجة **خسائر القيمة على القيم المودعة** عبر أربع حالات متتابعة: التكوين والزيادة عن طريق الحساب 686، والإنقاص عن طريق الحساب 786، والتحقق الفعلي بترصيد الحساب 591 ضد الحساب 512. وكلتا العمليتين تُسهمان في تقديم القوائم المالية تقديمًا صادقاً (le fid image) كما يقتضيه القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي¹.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة وتقديم القوائم المالية تقديمًا صادقاً (le fid image).

تمارين الفصل

تمرين 1: حالة تقارب بنكي مع أخطاء

لدى مؤسسة "الفتح" حساب جارٍ لدى بنك التنمية المحلية BDL. وفي 2025/12/31 أظهر حساب البنك في دفاتر المؤسسة رصيداً مديناً قدره 385 000 دج، بينما أظهر كشف البنك رصيداً دائناً قدره 397 200 دج. وعند المقارنة تبينت العناصر التالية:

- شيك 204 للمورد عمر بقيمة 32 000 دج، مسجّل لدى المؤسسة ولم يقدّمه المورد للبنك بعد؛
 - شيك 095 من الزبون رضوان بقيمة 28 000 دج، أودعه البنك ولم تسجله المؤسسة؛
 - خدمات مصرفية بقيمة 3 200 دج اقتطعها البنك؛
 - فوائد دائنة بقيمة 9 000 دج قيدها البنك لصالح المؤسسة؛
 - خطأ في تسجيل المؤسسة لشيك 212 بقيمة 17 000 دج بدلاً من قيمته الصحيحة 17 800 دج (الخطأ من جانب المؤسسة)؛
 - شيك 301 بقيمة 4 000 دج لصالح الزبون يوسف، أُعيد لعدم وجود رصيد ولم تعلم به المؤسسة.
- المطلوب:

1- أنجز جدول حالة التقارب البنكي؛

2- بيّن الرصيد الصحيح بعد الجرد؛

3- سجّل قيود التسوية اللازمة في دفاتر المؤسسة بتاريخ 2025/12/31.

تمرين 2: خسارة قيمة على إيداع متخصص

أودعت مؤسسة "الفتح" بتاريخ 2024/01/01 مبلغ 5 000 000 دج في حسابٍ مخصّص لدى مؤسسة مالية متخصصة. وقد قدرّت المؤسسة الخسارة المحتملة على هذا الإيداع كما يلي:

• 2024/12/31: 200 000 دج؛

• 2025/12/31: 280 000 دج؛

• 2026/12/31: 100 000 دج (تحسّن وضعيّة المؤسسة المالية).

• في 2027/06/01، اقتطعت المؤسسة المالية مبلغاً قدره 90 000 دج فقط، ثم أعلن عن استرداد الإيداع بكامل قيمته المتبقية لاحقاً.

المطلوب:

1- سجّل قيود تسوية خسارة القيمة في كل دورة من الدورات الثلاث الأولى؛

2- سجّل قيد التحقّق الفعلي في 2027/06/01؛

3- بيّن المعالجة المحاسبية للرصيد المتبقي في الحساب 591 بعد التحقّق الفعلي، وعلّل اختيارك.

الفصل التاسع

المؤونات

المؤونات

مقدمة

يقتضي مبدأ **الحيطة والحذر** — وهو من المبادئ المحاسبية الجوهرية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري — أن تأخذ المؤسسة في الحسبان جميع المخاطر والأعباء المحتملة التي يُتوقع حدوثها، حتى ولو لم تتأكد بعد، وذلك حماية للمؤسسة من تضخيم نتائجها وحماية لمستخدمي القوائم المالية من التضليل¹. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى **المؤونات**، وهي خصوم محتملة تُكوّنها المؤسسة لمواجهة أعباء أو خسائر يُحتمل حدوثها مستقبلاً، دون أن يكون مبلغها أو موعدها محدّدين بدقة.

وقد خصّص النظام المحاسبي المالي الصنف 15 لتسجيل المؤونات للأعباء ضمن الخصوم غير الجارية، وأبرز فيه حسابين رئيسيين: الحساب **151** المخصّص للمؤونات للنزاعات والأخطار، والحساب **158** المخصّص للمؤونات الأخرى للأعباء². ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المعالجة المحاسبية الكاملة لهذين الحسابين وفق خمس حالات متتابعة: التكوين، الزيادة، الإنقاص، الإلغاء، والتحقق الفعلي للمؤونة، مع تطبيق محاسبي مفصّل على كل حالة.

أولاً: تعريف المؤونات وأنواعها

1- تعريف المؤونات

المؤونة هي مبلغ تقديري تُسجّله المؤسسة في خصومها لمواجهة عبء أو خسارة محتملة الوقوع في المستقبل، تكون طبيعتها محدّدة بوضوح، لكن مبلغها أو تاريخ تحققها لا يزالان غير مؤكّدين بصورة قاطعة³. ومن ثمّ يختلف الاعتراف بالمؤونة عن الاعتراف بالدين العادي في كون الأول يستند إلى تقدير احتمالي، في حين يستند الثاني إلى التزام محدّد المبلغ والأجل.

ويستلزم الاعتراف بالمؤونة وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 37 توافر ثلاثة شروط مجتمعة⁴:

- وجود التزام حالي (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماضٍ؛
- احتمال خروج موارد ذات منفعة اقتصادية لتسوية هذا الالتزام؛
- إمكانية تقدير مبلغ الالتزام تقديراً موثقاً.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6 (مبدأ الحيطة والحذر).

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 15: المؤونات للأعباء — الخصوم غير الجارية، الحساب 151: مؤونات للنزاعات والأخطار، الحساب 158: المؤونات الأخرى للأعباء.)

³ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 165.

⁴ أبو ناصر وحميدات، مرجع سبق ذكره. (يُعالج المعيار المحاسبي الدولي IAS 37 شروط الاعتراف بالمؤونة: وجود التزام حالي ناتج عن حدث ماضٍ، احتمال خروج موارد لتسويته، وإمكانية تقدير مبلغه تقديراً موثقاً.)

2- أنواع المؤونات في النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي الجزائري بين نوعين أساسيين من المؤونات للأعباء:

أ- مؤونة الأخطار (ح/151): هي مبلغ يُحتَمَل دفعه للغير (الزبون، المورد، العامل) في حالة وجود نزاع أو صراع قضائي

بين المؤسسة وأحد الأطراف. ومن أمثلتها النزاع مع زبون حول نوعية السلعة المسلمة، أو مع عامل بسبب قرار توقيف عن العمل.

ب- المؤونة الأخرى للأعباء (ح/158): هي مؤونة لأعباء ومصاريف يُحتَمَل أن تتحملها المؤسسة في المستقبل، خاصة

فيما يتعلق بإزالة التثبيبات أو معالجة التلوث أو إعادة تأهيل المواقع.

3- الحالات الخمس لمعالجة المؤونة

تخضع كل من المؤونتين 151 و 158 للمعالجة المحاسبية وفق خمس حالات متعاقبة عبر دورات حياة المؤونة. ويمكن

تلخيصها في الجدول التالي:

الحالة	الشرط	القيد المختصر
1- التكوين	ظهور المؤونة لأول مرة في المعلومات الجردية	683 مدين / 151 أو 158 دائن بمبلغ المؤونة
2- الزيادة	المؤونة الحالية < المؤونة السابقة	683 مدين / 151 أو 158 دائن بمبلغ الفرق
3- الإنقاص	المؤونة الحالية > المؤونة السابقة	151 أو 158 مدين / 783 دائن بمبلغ الفرق
4- الإلغاء	زوال موضوع المؤونة (الحكم لصالح المؤسسة، تسديد العبء)	151 أو 158 مدين / 783 دائن بكامل مبلغ المؤونة السابقة
5- التحقق الفعلي	وقوع الخسارة فعلياً (دفع التعويض)	تسجيل العبء حسب طبيعته، ثم ترصيد المؤونة

وتُلاحظ مسألة جوهرية في القيود السابقة: تُستعمل حسابات الصنف 6 (وتحديداً الحساب 683: المخصصات للمؤونات

للخصوم غير الجارية) عند التكوين والزيادة فقط، أما الإنقاص والإلغاء فيُستعمل لهما الحساب 783 (استرجاعات على المؤونات

للخصوم غير الجارية) من الصنف 17.

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (تجدد الإشارة إلى أن الحسابين 683 و 783 يستخدمان في الممارسة المهنية الجزائرية لتسجيل مخصصات المؤونات للخصوم غير الجارية واسترجاعاتها، رغم أن مدونة الحسابات الأصلية تنص على رمز الحساب 685: مخصصات للمؤونات وخسائر القيمة — الأصول غير الجارية، ورمز 785 لاسترجاعاتها.)

ثانياً: مؤونة الأخطار (ح/151)

1- التعريف والمبدأ العام

تُكوّن مؤونة الأخطار عند نهاية السنة المالية الأولى لظهور النزاع، بالمبلغ المحتمل دفعه للغير، وهو مبلغ تقديري يستند إلى المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة وإلى المطالب التي يطرحها الطرف الآخر في النزاع. ويُسجّل المبلغ في الجانب الدائن للحساب 151 (مؤونات الأخطار)، ويُجعل الحساب 683 (المخصصات للمؤونات للخصوم غير الجارية) مديناً بالمبلغ نفسه.

2- مثال تطبيقي شامل

في تاريخ 2025/01/02، نشأ لدى مؤسسة "الفتح" نزاع مع أحد الزبائن حول نقل سلع استلمها الزبون. وقد توقّعت المؤسسة خسارة محتملة خلال سنوات النزاع، وكانت المعطيات على النحو الآتي:

السنة	المبلغ المحتمل تعويضه (دج)	ملاحظة
2025/12/31	1 400 000	ظهور المؤونة لأول مرة
2026/12/31	1 460 000	زيادة في تقدير الخسارة
2027/12/31	1 420 000	تراجع في تقدير الخسارة
خلال 2028	1 420 000	تسديد المبلغ للزبون عبر شيك بنكي

ولم يُسجّل المحاسب أي قيد متعلق بهذه المؤونة. والمطلوب تسجيل قيود التسوية الضرورية في كل سنة من سنوات النزاع. وفيما يلي معالجة الحالات الأربع تباعاً:

• الحالة الأولى — التكوين في 2025/12/31 ظهرت المؤونة لأول مرة في المعلومات الجردية، فُتسجّل بكامل المبلغ المحتمل:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
683	151	المخصصات للمؤونات للخصوم غير الجارية مؤونات الأخطار تكوين مؤونة الأخطار	1 400 000	1 400 000

• الحالة الثانية — الزيادة في 2026/12/31 أصبحت المؤونة الحالية (1 460 000 دج) أكبر من المؤونة السابقة (1 400 000 دج) المسجّلة في 2025/12/31. ويُحسب مبلغ الزيادة:

$$1\ 460\ 000 - 1\ 400\ 000 = 60\ 000\ \text{DA}$$

ويُسجّل بنفس قيد التكوين، لكن بمبلغ الفرق فقط:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
683	151	2026/12/31 المخصصات للمؤونات للخصوم غير الجارية مؤونات الأخطار زيادة مؤونة الأخطار بمقدار الفرق	60 000	60 000

• الحالة الثالثة — الإنقاص في 2027/12/31: تراجع التقدير إلى 1 420 000 دج، وهو أقل من المؤونة السابقة

(1 460 000 دج). ويُحسب مبلغ الإنقاص:

$$1\ 460\ 000 - 1\ 420\ 000 = 40\ 000 \text{ دج}$$

وُيسجل في الجانب المدين للحساب 151، مقابل دائنية الحساب 783 (استرجاعات الاستغلال على المؤونات):

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
151	783	2027/12/31 مؤونات الأخطار استرجاعات على المؤونات للخصوم غير الجارية إنقاص المؤونة بمقدار الانخفاض	40 000	40 000

• الحالة الرابعة — التحقق الفعلي للمؤونة خلال 2028: حكمت المحكمة لصالح الزبون وسدّدت المؤسسة مبلغ 1 420 000

دج بشيك بنكي. وتجري المعالجة بقيدتين متتاليتين¹:

(أ) تسجيل تسديد العبء حسب طبيعته (في حساب الصنف 6 المناسب — هنا الحساب 624 المتعلق بأعباء النقل):

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
624	512	2028 نقل السلع البنوك والحسابات الجارية تسديد التعويض للزبون	1 420 000	1 420 000

(ب) ترصيد حساب المؤونة عبر إعدادها إلى الحساب الذي مُولت منه أصلاً:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 167.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
151	624	2028 مؤونات الأخطار نقل السلع ترصيد حساب مؤونة الأخطار	1 420 000	1 420 000

ملاحظة: يُلاحظ أن استعمال الحساب 624 في القيد (ب) يُحايد أثر العبء المسجل في القيد (أ)، فيكون أثر التعويض على نتيجة الدورة الحالية معدوماً، لأن العبء قد سبق إيقاله على نتائج الدورات السابقة عبر تكوين المؤونة. وهذا هو جوهر منطق المؤونات في تطبيق مبدأ استقلالية الدورات.

ثالثاً: المؤونة الأخرى للأعباء (ح/158)

1- التعريف والمبدأ العام

تُكوّن المؤونة الأخرى للأعباء في نهاية السنة المالية الأولى التي تتوقع فيها المؤسسة حدوث عبء محتمل في الدورات الموالية، كإزالة تثبيت في نهاية مدة استغلاله أو معالجة تلوث ناتج عن النشاط الصناعي. وتُعالج هذه المؤونة محاسبياً بالطريقة نفسها المتبعة لمؤونة الأخطار، باستبدال الحساب 151 بالحساب 158.

ويُلاحظ أن مؤونة الأعباء — خاصة في حالة إزالة التلوث وإعادة تأهيل المواقع — تُعدّ من أبرز أوجه تطبيق مبدأ استقلالية الدورات، إذ تُحمّل المؤسسة بأعباء الإصلاح البيئي المستقبلي على دورات الاستغلال التي تسببت فيها، لا على دورة الإزالة نفسها¹.

2- مثال تطبيقي

في 2025/12/31 تتوقع مؤسسة "الفتح" تحمّل أعباء مستقبلية تتعلق بإزالة تثبيت من موقعه. والجدول التالي يبيّن المبلغ المتوقع دفعه لإزالة هذا التثبيت عبر السنوات:

السنة	المبلغ المحتمل (دج)	ملاحظة
2025/12/31	490 000	ظهور المؤونة لأول مرة
2026/12/31	520 000	زيادة في تقدير العبء
2027/12/31	500 000	تراجع في التقدير
2028/07/20	500 000	إزالة التثبيت فعلياً، السداد بشيك بنكي

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

• التكوين في 2025/12/31 :

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
683	158	2025/12/31 المخصصات للمؤونات للخصوم غير الجارية المؤونات الأخرى للأعباء تكوين مؤونة الأعباء لإزالة التثبيت	490 000	490 000

• الزيادة في 2026/12/31 مبلغ الزيادة **30 000** = 490 000 – 520 000 دج

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
683	158	2026/12/31 المخصصات للمؤونات للخصوم غير الجارية المؤونات الأخرى للأعباء زيادة مؤونة الأعباء	30 000	30 000

• الإنقاص في 2027/12/31 مبلغ الإنقاص

520 000 – 500 000 = 20 000 DA

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
158	783	2027/12/31 المؤونات الأخرى للأعباء استرجاعات على المؤونات للخصوم غير الجارية إنقاص مؤونة الأعباء	20 000	20 000

• التحقق الفعلي في 2028/07/20 : تمت إزالة التثبيت ودُفع المبلغ **500 000** دج بشيك بنكي. القيدان المتتاليان:

(أ) تسجيل العبء حسب طبيعته (الحساب 615: الصيانة والإصلاحات والإزالة):

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
615	512	2028/07/20 صيانة وإصلاح وإزالة البنوك والحسابات الجارية تسديد مصاريف إزالة التثبيت	500 000	500 000

(ب) ترصيد حساب المؤونة:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
158	615	2028/07/20 المؤونات الأخرى للأعباء صيانة وإصلاح وإزالة ترصيد المؤونة الأخرى للأعباء	500 000	500 000

خلاصة

تُمثّل المؤونات أداةً مركزية في تطبيق مبدأَي الحِيطة والحذر واستقلالية الدورات في النظام المحاسبي المالي الجزائري. وقد رأينا أن لكلّ من مؤونة الأخطار (151) والمؤونة الأخرى للأعباء (158) خمس حالات للمعالجة المحاسبية: التكوين والزيادة عبر الحساب 683، والإنقاص والإلغاء عبر الحساب 783، أما التحقق الفعلي فيتم بقيدين: تسجيل العبء حسب طبيعته ثم ترصيد المؤونة بإلغائها مقابل الحساب نفسه الذي سُجّل فيه العبء.

ويتجلى منطق المؤونات الجوهرية في كونها تُحمّل دورات الاستغلال السابقة بأعباء يُتوقع تحقّقها لاحقاً، فلا تُفاجأ نتيجة الدورة المستقبلية بعبء استثنائي يشوّه قراءتها. ومن ثمّ فإنّ إتقان معالجتها يُعدّ متطلباً جوهرياً لتقديم القوائم المالية تقدماً صادقاً، طبقاً لما يقتضيه القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي¹.

تمارين الفصل

تمرين 1: نزاع قضائي مع عامل (تطبيق مباشر)

في تاريخ 2025/03/01، رُفِع نزاع قضائي بين مؤسسة "الفتح" وأحد عمالها بسبب توقيفه عن العمل. وتوقّعت المؤسسة خسارة محتملة عبر سنوات النزاع كما يلي:

- 2025/12/31: 800 000 دج؛
- 2026/12/31: 960 000 دج؛
- 2027/12/31: 720 000 دج؛
- بافتراض في 2028/11/15 صدر حكم نهائي بتعويض العامل بمبلغ 720 000 دج، وتم التسديد بشيك بنكي.

المطلوب:

1- بيّن نوع المؤونة المناسب (151 أم 158) معللاً اختيارك؛

2- سجّل قيود التكوين والزيادة والإنقاص عبر السنوات الثلاث الأولى؛

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة وضرورة تقديم القوائم المالية تقدماً صادقاً (leèfid image).

3- سجّل قيديّ التحقق الفعلي للمؤونة في 2028/11/15 (تسديد العبء وترصيد المؤونة) باستخدام الحساب 638

(أعباء المستخدمين الأخرى).

تمرين 2: إزالة تلوث وإلغاء مؤونة

لدى مؤسسة "الفتح" نشاط صناعي يستوجب التزاماً قانونياً بمعالجة تلوث الموقع في نهاية مدة الاستغلال. وقد كوّنت

المؤسسة المعطيات التالية:

- في 2025/12/31 قُدّر مبلغ معالجة التلوث المستقبلية بـ 1 200 000 دج؛
- في 2026/12/31 أُعيد تقدير المبلغ ليصبح 1 350 000 دج (نتيجة ارتفاع كلفة المعالجة)؛
- في 2027/12/31 صدر تنظيم بيئي جديد يُعفي المؤسسة من جزء من العبء، فأصبح التقدير 900 000 دج؛
- في 2028/06/01 غيّرت المؤسسة نشاطها كلياً واستُبعد التزام التلوث نهائياً بقرار من السلطات.

المطلوب:

1- سجّل القيود اللازمة في كلٍّ من 2025، 2026، 2027.

2- بيّن المعالجة المحاسبية الواجبة في 2028/06/01 (إلغاء كامل المؤونة) وسجّل القيد المناسب؛

3- علّق على الفرق بين الإلغاء (الحالة 4) والتحقق الفعلي للمؤونة (الحالة 5) من حيث القيود المسجّلة.

الفصل العاشر

تسوية الأصول المالية

تسوية الأصول المالية

مقدمة

تحوز المؤسسات في إطار نشاطها أصولاً مالية متنوعة، إما بهدف التوظيف القصير المدى لتحقيق ربح في رأس المال، وإما بهدف المساهمة الطويلة الأجل في رأس مال مؤسسات أخرى للتأثير في قراراتها أو الاستفادة من أرباحها. وفي كلتا الحالتين، يستوجب مبدأ الحيطة والحذر أن تُعالج هذه الأصول محاسبياً عند الجرد على نحو يعكس قيمتها الفعلية في السوق، فلا تُضخم الأرباح ولا تُستر الخسائر المحتملة¹.

ويُميّز النظام المحاسبي المالي بين نوعين من الأصول المالية: الأصول المالية طويلة الأجل المسجلة في الحساب 26 (مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات) ضمن التثبيتات المالية، والأصول المالية قصيرة الأجل أو ما يُعرف بالقيم المنقولة للتوظيف، المسجلة في الحسابين 503 و 506 ضمن الأصول الجارية². ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المعالجة المحاسبية الكاملة لتسوية الفئتين عند الجرد وعند التنازل.

أولاً: تعريف الأصول المالية وتصنيفها

تتفرّع الأصول المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى صنفين رئيسيين بحسب أفق الحياة والقصد منها:

أ- الأصول المالية طويلة الأجل (سندات المساهمة): هي السندات التي تكتسبها المؤسسة بقصد الاحتفاظ بها مدةً طويلة، إما لأهداف استراتيجية (التأثير في القرارات) أو لأهداف الاستثمار طويل المدى. وتُسجّل في الحساب 26 (مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات) ضمن التثبيتات المالية، ويُخصّص الحساب 296 لتسجيل خسائر قيمتها.

ب- الأصول المالية قصيرة الأجل (القيم المنقولة للتوظيف): هي الأصول المالية التي تكتسبها المؤسسة بقصد تحقيق ربح

في رأس المال في أجلٍ قصير³، وتُسجّل ضمن الأصول الجارية في حسابين رئيسيين:

- الحساب 503: الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية؛
- الحساب 506: السندات وقسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل.

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6 (مبدأ الحيطة والحذر).

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 26: مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات، ضمن التثبيتات المالية).

³ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 198.

ويختلف منطق التقييم بين الفئتين عند الجرد: تُقيّم القيم المنقولة للتوظيف عند كل جرد بقيمتها السوقية، ويُسجل أي فرق مباشرةً في حسابات التقييم (الحساب 665 للنواقص والحساب 765 للفوائض)¹، وذلك بسبب الطبيعة المتداولة لهذه الأصول². أما سندات المساهمة فتُقيّم بطريقة مختلفة عبر خسارة القيمة (الحساب 296) التي تُكوّن وتُعدّل وتُرصد وفق منطقٍ مماثل لمعالجة المؤونات.

ثانياً: تسوية القيم المنقولة للتوظيف

1- المراحل المحاسبية

تمرّ القيم المنقولة للتوظيف بأربع مراحل محاسبية متتابعة عبر دورة حياتها:

- الحيازة (الاقتناء بتكلفة الشراء)؛
- التقييم عند الجرد (تسجيل خسارة قيمة أو فائض قيمة بحسب اتجاه الفرق)؛
- تعديل التقييم في الجرد اللاحقة (زيادة، إنقاص، أو إلغاء)؛
- التنازل عن السندات (تحقيق ربح أو خسارة صافية).

2- مثال تطبيقي شامل

بتاريخ 08/06/2024 اقتنت مؤسسة "الفتح" قيماً منقولة للتوظيف بشيك بنكي كما يلي:

نوع السند	العدد	تكلفة الاقتناء (دج/سند)	القيمة الإجمالية (دج)
ح/503: الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية	600	3 500	2 100 000
ح/506: السندات وقسائم الخزينة قصيرة الأجل	430	4 100	1 763 000
المجموع	—	—	3 863 000

ثم تطوّرت قيمها السوقية عبر الجرد التالية، وانتهت بالتنازل عنها كلياً بتاريخ 2026/12/31:

(الأسعار السوقية والتنازل بالدج للسند الواحد)

نوع السند	2024/12/31	2025/12/31	2026/12/31 (تنازل)
ح/503	3 400	3 480	3 560

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 503: الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية، الحساب 506: السندات وقسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل، الحساب 665: فارق التقييم عن الأصول المالية — نواقص القيمة، الحساب 765: فارق التقييم عن الأصول المالية — فوائض القيمة.)

² أبو ناصر وحميدات، مرجع سبق ذكره. (يُعالج المعيار IAS 39 — والذي خلفه IFRS 9 — تصنيف الأصول المالية وقياسها بالقيمة العادلة للأصول المعدة للمتاجرة.)

نوع السند	2024/12/31	2025/12/31	2026/12/31 (تنازل)
ح/506	3 960	3 820	3 800

• الحياةزة في 2024/06/08 تُسجّل تكلفة الاقتناء الإجمالية بقيد واحد:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/06/08		
503		الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية	2 100 000	
506		السندات وقسائم الخزينة قصيرة الأجل	1 763 000	
	512	البنوك والحسابات الجارية		
		اقتناء قيم منقولة للتوظيف		3 863 000

• التقييم في 2024/12/31: يُحسب الفرق لكل نوع من السندات على حدة:

— الأسهم (ح/503): الفرق = $60\ 000 - (3\ 500 - 3\ 400) \times 600 = -60\ 000$ → خسارة قيمة

— السندات (ح/506): الفرق = $60\ 200 - (4\ 100 - 3\ 960) \times 430 = -60\ 200$ → خسارة قيمة

ولأن كلا النوعين أفرز خسارة، يُسجّل قيد واحد مجمّع:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/12/31		
665		فارق التقييم عن أصول مالية — نواقص القيمة	120 200	
	503	الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية		60 000
	506	السندات وقسائم الخزينة قصيرة الأجل		60 200
		تسجيل خسارة القيمة عند الجرد		

• التقييم في 2025/12/31: تتغيّر الأسعار السوقية، فيلزم تعديل التقييم بحسب الاتجاه:

— الأسهم (ح/503): القيمة الجديدة $3\ 480 \times 600 = 2\ 088\ 000$

والقيمة المحاسبية بعد الجرد 2024 هي $3\ 400 \times 600 = 2\ 040\ 000$.

الفرق = $48\ 000 +$ → فائض قيمة، يُسجّل بإنقاص خسارة القيمة السابقة.

غير أن إنقاص خسارة قيمة سابقة يُسجّل عبر زيادة قيمة الأصل في الجانب المدین مقابل دائنية الحساب 765.

— السندات (ح/506): القيمة الجديدة $3\ 820 \times 430 = 1\ 642\ 600$

والقيمة المحاسبية بعد الجرد 2024 هي $3\ 960 \times 430 = 1\ 702\ 800$

الفرق = 60 200 - → زيادة في خسارة القيمة.

القيد الأول — إنقاص خسارة قيمة الأسهم (ح/503) بفائض قيمة:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2025/12/31		
503	765	الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية فارق التقييم عن الأصول المالية — فوائض القيمة إنقاص خسارة قيمة الأسهم بمقدار فائض القيمة	48 000	48 000

القيد الثاني — زيادة خسارة قيمة السندات (ح/506):

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2025/12/31		
665	506	فارق التقييم عن أصول مالية — نواقص القيمة السندات وقسائم الخزينة قصيرة الأجل زيادة خسارة قيمة السندات	60 200	60 200

• التنازل في 2026/12/31: تُحسب نتيجة التنازل لكل نوع بالفرق بين ثمن البيع والقيمة المحاسبية المسجلة في آخر جرد:

— الأسهم (ح/503): القيمة المحاسبية $2\ 088\ 000 = 3\ 480 \times 600$ دج،

ثمن البيع $2\ 136\ 000 = 3\ 560 \times 600$ دج.

النتيجة = **48 000** (ربح) → الحساب 767.

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2026/12/31		
512	503	البنوك والحسابات الجارية الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية	2 136 000	2 088 000
	767	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية التنازل عن الأسهم بفائض قيمة		48 000

— السندات (ح/506): القيمة المحاسبية $1\ 642\ 600 = 3\ 820 \times 430$ دج

ثمن البيع $1\ 634\ 000 = 3\ 800 \times 430$ دج.

النتيجة = **8 600** - (خسارة) → الحساب 667.

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		2026/12/31		
		البنوك والحسابات الجارية	512	
		الخسائر الصافية عن عمليات بيع مالية	667	
		السندات وقسائم الخزينة قصيرة الأجل		506
		التنازل عن السندات بناقص قيمة		
1 642 600				
	1 634 000			
	8 600			

ثالثاً: تسوية سندات المساهمة

1- المبدأ العام

تُسجّل سندات المساهمة في الحساب 26 (مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات) ضمن التثبيتات المالية. وعند الجرد تُقيّم بالقيمة العادلة، ويُسجّل أي انخفاض في قيمتها عبر خسارة قيمة في الحساب 296، يقابلها الحساب 686 (المخصصات لخسائر القيمة — العناصر المالية) في الجانب المدين¹. أما عند التنازل، فإن المعالجة تستلزم ترصيد كلٍّ من حساب السند (26) وحساب خسارة القيمة المتراكمة (296) في الوقت نفسه.

2- قيد التنازل عن سندات المساهمة

تشابه قيود التنازل في حالتي فائض القيمة وناقص القيمة، باستثناء طرف القيد الذي يحمل النتيجة:

• **بفائض قيمة:** يُجعل الحساب 512 مديناً بمبلغ التنازل، والحساب 296 مديناً بخسائر القيمة المتراكمة، مقابل دائنية الحساب 26 بتكلفة الحياة والحساب 767 بفائض القيمة.

• **بناقص قيمة:** تُستبدل دائنية الحساب 767 بمدينية الحساب 667 (الخسائر الصافية عن عمليات بيع الأصول)².

3- مثال تطبيقي

تملك مؤسسة "الفتح" نوعين من سندات المساهمة، تنوي التنازل عنهما بتاريخ 25/08/2024 بشيك بنكي. وفيما يلي

البيانات المتعلقة بالنوعين:

النوع	العدد	تكلفة الحياة (دج/سند)	خسارة قيمة (دج/سند)	ثمن التنازل (دج/سند)
A	200	13 000	1 000	13 000

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 201.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 296: خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات، الحساب 667: الخسائر الصافية عن عمليات بيع أصول مالية، الحساب 767: الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية، الحساب 686: المخصصات لخسائر القيمة — العناصر المالية.)

النوع	العدد	تكلفة الحياةزة (دج/سند)	خسارة قيمة (دج/سند)	ثمن التنازل (دج/سند)
B	300	9 200	800	7 600

ويُلخّص حساب نتيجة التنازل لكل نوع:

النوع	تكلفة الحياةزة الإجمالية	خسارة القيمة المتراكمة	ثمن البيع الإجمالي	نتيجة التنازل
A	2 600 000	200 000	2 600 000	+ 200 000 (فائض)
B	2 760 000	240 000	2 280 000	- 240 000 (ناقص)

• النوع **A** — التنازل بفائض قيمة:

نتيجة التنازل = ثمن البيع + خسارة القيمة المتراكمة - تكلفة الحياةزة =

$$2\ 600\ 000 + 200\ 000 - 2\ 600\ 000 = +\ 200\ 000 \text{ (ربح)}$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/08/25		
		البنوك والحسابات الجارية	512	
		خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات	296	
		مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية التنازل عن سندات المساهمة A بفائض قيمة	26	
			767	
	2 600 000			
	200 000			

• النوع **B** — التنازل بناقص قيمة:

نتيجة التنازل = ثمن البيع + خسارة القيمة المتراكمة - تكلفة الحياةزة =

$$2\ 280\ 000 + 240\ 000 - 2\ 760\ 000 = -\ 240\ 000 \text{ (خسارة)}$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		2024/08/25		
		البنوك والحسابات الجارية	512	
		خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات	296	
		الخسائر الصافية عن عمليات بيع مالية	667	
		مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات التنازل عن سندات المساهمة B بناقص قيمة	26	
	2 280 000			
	240 000			
	240 000			
	2 760 000			

ويُلاحظ في القيدين أن الحساب 296 يُجعل مدينياً في الحالتين بكامل خسائر القيمة المتراكمة عليه، فيتم بذلك ترصيده، تماماً كما يُرصد الحساب 26 بتكلفة الحياة في الجانب الدائن¹.

خلاصة

استعرض هذا الفصل المعالجة المحاسبية للأصول المالية بنوعيتها، فبيّن أن القيم المنقولة للتوظيف (ح/503 و ح/506) تخضع لتقييم دوري عند كل جرد عبر حسابي 665 و 765، تتعاقب فيه أربع حالات: التقييم الأول (تسجيل خسارة أو فائض قيمة)، الزيادة، الإنقاص أو الإلغاء، ثم التنازل النهائي. أما سندات المساهمة (ح/26) فتُعالج عبر منطوق خسارة القيمة في الحساب 296، التي تُكوّن وتُعدّل وتُرصد بحسب اتجاه القيمة العادلة، ويُرصد كلاهما عند التنازل بقيد واحد.

ويعتبر المنطق الجوهرى لهذه المعالجات حول مبدأ **الحيطّة والحذر** الذي يلزم المؤسسة بالاعتراف بالخسائر المحتملة فور ظهورها دون انتظار تحقّقها، حماية لمستخدمي القوائم المالية وتحقيقاً للصورة الصادقة (le fidèle image) التي يتطلبها القانون -07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي².

تمارين الفصل

تمرين 1: تسوية القيم المنقولة للتوظيف

الجدول الموالي خاص بالقيم المنقولة للتوظيف لمؤسسة "الفتح" بتاريخ 2024/12/31:

نوع السند	العدد	تكلفة شراء السند (دج)	القيمة السوقية (دج)
ح/503: الأسهم الأخرى (نوع A)	1 000	5 000	4 400
ح/503: الأسهم الأخرى (نوع B)	1 300	6 400	7 200
ح/506: السندات (نوع V)	600	3 600	4 000
ح/506: السندات (نوع W)	960	3 100	2 900

اقتنت المؤسسة هذه القيم بتاريخ 2023/10/02. وفي 2025/05/10 تم التنازل بشيك بنكي عن:

- الأسهم الأخرى والسندات المخولة حقاً في الملكية بـ 8 400 دج للسهم؛
- السندات وقسائم الخزينة قصيرة الأجل بـ 7 900 دج للسند.

المطلوب:

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-232.

² القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة وتقديم القوائم المالية تقدماً صادفاً.

- 1- سجّل قيود التسوية اللازمة في 2024/12/31 لكل نوع من السندات الأربعة على حدة؛
 2- سجّل قيدي التنازل في 2025/05/10 (التنازل عن ح/503 و التنازل عن ح/506).

تقرين 2: التنازل الجزئي عن سندات المساهمة

لدى مؤسسة "الفتح" ميزان مراجعة بالأرصدة قبل الجرد في 2024/12/31 يتضمن البنود التالية:

الرقم	الحساب	مدين (دج)	دائن (دج)
26	مساهمات وحسابات دائنة ملحقّة بمساهمات	400 000	—
296	خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات	—	50 000

معطيات الجرد:

- عدد الأسهم المملوكة قبل التنازل: 200 سهم؛
- تنازلت المؤسسة عن 150 سهماً بقيمة 3 700 دج للسهم الواحد بشيك بنكي، ولم يُسجّل أي قيد للعملية؛
- القيمة السوقية للسهم الواحد بتاريخ الجرد تُقدّر بـ 3 400 دج.

المطلوب:

- 1- احسب تكلفة الحيازة للسهم الواحد، ثم احسب تكلفة الحيازة للأسهم المتنازل عنها وللأسهم المتبقية؛
- 2- بيّن النسبة من خسارة القيمة السابقة الواجب استعمالها في قيد التنازل وعلّل اختيارك؛
- 3- سجّل قيد التنازل عن 150 سهماً في 2024/12/31؛
- 4- احسب الخسارة المحتملة الحالية والخسارة السابقة المتبقية للأسهم المتبقية، ثم سجّل قيد التسوية المناسب (زيادة أو إنقاص خسارة القيمة).

الفصل الحادي عشر

التغير في الطرق المحاسبية والتقديرات والأخطاء

التغير في الطرق المحاسبية والتقديرات والأخطاء

مقدمة

تستوجب الموثوقية المحاسبية للقوائم المالية أن تكون قابلة للمقارنة عبر الزمن داخل المؤسسة الواحدة، وعبر المؤسسات المختلفة في الفترة نفسها، حتى يتمكن مستخدمو هذه القوائم من تقييم اتجاهات الأداء والمراكز المالية تقييماً موضوعياً¹. ويترتب على ذلك مبدأ دوام الطرق المحاسبية الذي يقضي بثبات المعالجات المحاسبية للعمليات المتشابهة من دورة إلى أخرى، فلا تُغيّر الطريقة المحاسبية إلا في حالات استثنائية محددة.

غير أن الواقع الاقتصادي يفرض أحياناً تعديلات لا مفر منها: قد تُكتشف معلومات جديدة تستدعي مراجعة التقديرات المحاسبية (كمدة المنفعة الباقية لأصل أو القيمة الباقية)، وقد يصدر تنظيم جديد يفرض تغيير الطريقة المحاسبية ذاتها، وقد تُكشف أخطاء في الفترات السابقة بعد المصادقة على قوائمها. ولكلّ من هذه الحالات الثلاث معالجة محاسبية خاصة، نظّمها المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 وتبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري في الفقرات 1-138 إلى 5-138 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008². ويهدف هذا الفصل إلى استعراض هذه المعالجات الثلاث: في القسم الأول من منظور المعايير الدولية (هدف المعيار IAS 8 ومجال تطبيقه ومصطلحاته الجوهرية)، وفي القسم الثاني من منظور النظام المحاسبي المالي الجزائري (مبدأ الدوام، تغيير الطرق، تغيير التقديرات، وتصحيح الأخطاء)، مع تطبيق محاسبي مفصّل لكل حالة.

أولاً: المعالجة وفق المعايير المحاسبية الدولية

يُخصّص هذا القسم للإطار النظري الذي وضعه مجلس معايير المحاسبة الدولية للطرق المحاسبية والتقديرات والأخطاء، وذلك من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 (IAS 8). ويتمحور هذا الإطار حول ثلاثة عناصر: هدف المعيار، مجال تطبيقه، والمصطلحات الأساسية التي يستند إليها.

1- هدف المعيار

جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية³:

- تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار الطرق المحاسبية وتغييرها عند إعداد القوائم المالية؛
- توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية وأثره على نتيجة الدورة؛

¹ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره.

² IAS 1، مرجع سبق ذكره، الفقرة 27 المتعلقة بأساس الاستحقاق ومبدأ القابلية للمقارنة عبر الفترات.

³ أبو ناصر وحميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-134.

• بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء الواقعة في الفترات السابقة والمكتشفة في الفترة الحالية.

2- مجال تطبيق المعيار

يشمل المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 ثلاثة مجالات تطبيق متميزة: اختيار الطرق المحاسبية وتطبيقها، والمحاسبة عن التغييرات اللاحقة في هذه الطرق، ثم معالجة التغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات السابقة. أما الآثار الضريبية المترتبة على تصحيح الأخطاء أو على التسويات الناتجة عن تغيير الطرق، فلا يُعالجها هذا المعيار، بل يُحال أمرها إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الخاص بضرائب الدخل.

3- المصطلحات الأساسية في المعيار

يعتمد المعيار على ثلاث تعريفات جوهرية تُحدد نطاق المعالجة المحاسبية:

- أ- **الطرق المحاسبية:** هي المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة عند إعداد قوائمها المالية وتقديمها¹. ويعكس هذا التعريف الطابع المهيكَل للطريقة المحاسبية، فهي ليست خياراً عرضياً بل منظومة مبادئ متماسكة.
- ب- **التغير في التقديرات المحاسبية:** هو تعديل في القيمة المسجلة لأصل أو التزام، أو في مبلغ الاستهلاك الدوري لأصل، ينتج عن تقييم جديد للوضع الحالي للأصول والالتزامات وللمنافع المستقبلية المتوقعة. ومن ثمّ، فإن ظهور معلومات جديدة (كأن يُبيّن أن العمر الإنتاجي المتبقي لآلة يختلف عن المقدّر سابقاً) يستوجب مراجعة التقدير دون أن يُعدّ ذلك تصحيحاً لخطأ.
- ج- **أخطاء الفترات السابقة:** هي الحذف أو الخطأ في عرض أو إدراج بند في القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة، الناتج عن خطأ أو سوء استخدام معلومات موثوقة كانت متاحة وقت إصدار تلك القوائم². وتشمل هذه الأخطاء: الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق الطرق المحاسبية، وإغفال أو سوء تفسير بعض الحقائق، وحالات الاحتيال. ومن أمثلتها وقوع خطأ حسابي في احتساب قسط الاهتلاك السنوي لأصل غير متداول، أو رسملة فوائد قرض رغم عدم استيفاء شروط الرسملة المحددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 23.

ويُتميّز عادة في المحاسبة بين نوعين من الأخطاء: الأخطاء العفوية غير المتعمّدة (كالنسيان وسوء فهم العملية)، والأخطاء المتعمّدة (كالغش والتزوير لإخفاء اختلاسات أو تلاعبات). وتُعالج مجمل هذه الأخطاء بأسلوب مماثل لتغيير الطرق المحاسبية، أي بأثر رجعي.

¹ محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

² محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

ثانياً: المعالجة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري

يُكرس هذا القسم لتطبيق هذه المفاهيم في السياق الجزائري، وفق ما نصّت عليه الفقرات 1-138 إلى 5-138 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، ويتفرع إلى ثلاثة مطالب: مبدأ دوام الطرق وتغيير الطريقة المحاسبية، ثم تغيير التقديرات وطرق تطبيقه، ثم تصحيح أخطاء الفترات السابقة.

1- مبدأ دوام الطرق وتغيير الطريقة المحاسبية

ينص القانون التجاري الجزائري على مبدأ دوام الطرق المحاسبية، إذ لا يمكن تعديل عرض الحسابات السنوية أو الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى إلا في حالات استثنائية محدّدة. كما أن النظام المحاسبي المالي يفرض ضمناً تجانس المعلومات المحاسبية، وهو ما يستوجب الاستمرار في تطبيق القواعد والإجراءات نفسها¹.

ولا يُسمح بتغيير الطريقة المحاسبية إلا في حالتين فقط:

- إذا كان التغيير مفروضاً في إطار تنظيم جديد (تشريع أو معيار محاسبي)؛
- أو إذا كان من شأنه تحسين عرض القوائم المالية للمؤسسة المعنية (مثل قبول سندات المؤسسة في سوق منظّمة، الذي قد يقود إلى تطبيق قواعد عامة مقبولة في قطاع النشاط).

ومن حيث التسجيل المحاسبي، يُعرّض أثر التغيير في الطريقة المحاسبية على نتائج الدورات السابقة — بعد المصادقة عليه من قبل الهيئات المسيرة المخوّلة — كتعديل في رصيد الافتتاح للنتائج غير الموزعة، أي بالتحميل على بند "مرحل من جديد" للدورة، أو على حساب الاحتياطي المناسب إن تعدّر ذلك².

مثال — مؤسسة "A": قامت المؤسسة بتغيير طريقة تقييم مخزونها في الدورة N، إذ دخلت في مجموعة شركات تنصّ إجراءاتها المحاسبية على تطبيق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً FIFO، في حين كانت تطبق طريقة المتوسط الموزون CUMP. وقد أعطى تقييم المخزون النتائج التالية:

البند	CUMP	FIFO	الفرق
المخزون في 01/01/N-1	27 000	28 400	1 400
المخزون في 31/12/N-1	32 000	33 800	1 800
تغيرات المخزون N-1	(5 000)	(5 400)	(400)

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرتان 1-138 و 2-138.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرة 4-138 المتعلقة بمعالجة أثر تغيير الطريقة المحاسبية على رصيد افتتاح النتائج غير الموزعة (حساب "مرحل من جديد").

البند	CUMP	FIFO	الفرق
المخزون في N/12/31	33 000	34 100	1 100
تغيرات المخزون N	(1 000)	(300)	700

ولأن أثر تغيير الطريقة على رصيد افتتاح المخزون في 01/01/N يبلغ $33\ 800 - 32\ 000 = 1\ 800$ ، فإن هذا

الأثر — بعد اقتطاع الضريبة بنسبة 30% — يُسجّل على حساب الأموال الخاصة (مرحل من جديد) في 01/01/N¹:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		01/01/N		
30		مخزون السلع		
	155	المؤونة للضريبة (30% × 1 800)		
	11	مرحل من جديد		
		إعادة معالجة المخزون في 01/01/N وفق طريقة FIFO		
			540	
			1 260	

ثم تُسجّل قيود الجرد العادية في N/12/31 على أساس المخزون المعدّل: إلغاء مخزون أول المدة ثم تثبيت مخزون آخر المدة

وفق الطريقة الجديدة:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		N/12/31		
603		تغيرات المخزون		
	30	مخزون السلع		
		إلغاء مخزون أول المدة المقيم وفق FIFO		
			33 800	
مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
		N/12/31		
30		مخزون السلع		
	603	تغيرات المخزون		
		تثبيت مخزون آخر المدة وفق FIFO		
			34 100	

وإذا تبيّن أن الدورة N أبدت خسارة، فإن المؤونة للضريبة المسجلة سابقاً تكون دون موضوع، فتُلغى بالقيّد التالي:

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (الحساب 11: مرحل من جديد، الحساب 30: مخزونات السلع، الحساب 155: المؤونة لضريبة، الحساب 133: ضرائب موجلة على الأصل، الحساب 213: المباني، الحساب 355: مخزون تام الصنع، الحساب 281: اهتلاك التثبيتات العينية.)

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
155	11	N/12/31 المؤونة للضريبة مرحل من جديد إلغاء المؤونة غير المبررة	540	540

ملاحظة: لو كانت الدورة N مبرجة، لكانت المؤونة مبررة وتُسترجع لاحقاً في حساب 78 (استرجاعات على المؤونات).
مثال آخر — التخلي عن رسملة تكاليف القروض: قررت إحدى المؤسسات التوقف عن تحميل تكاليف القروض على أصولها الثابتة ومخزوناتهما ابتداءً من 2024/01/01. ويبيّن الجدول التالي أثر فوائد القرض على القيم الدفترية (المبالغ بالآلاف من الدينارين):

البند	القيمة بإدراج الفوائد	القيمة دون إدراج الفوائد	الفرق
المباني	120 000	108 000	12 000
الاهتلاكات	45 000	40 500	4 500
مخزون تام الصنع	150 000	144 000	6 000

وبافتراض أن نسبة الضريبة %33,33، فإن أثر تغيير الطريقة على القيم الدفترية يُسجّل بـ 4 500 (متتاليين: الأول يُعدّل المباني والاهتلاكات والمخزون مقابل حساب "مرحل من جديد"، والثاني يُسجّل الضرائب المؤجلة على الأصل الناتجة عن الفروقات المؤقتة $4 500 \approx 33,33\% \times (12 000 + 6 000 - 4 500)$ بالآلاف. القيود في 2024/01/01:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
281	213	2024/01/01 اهتلاك التثبيتات العينية مرحل من جديد	4 500	12 000
11	355	المباني مخزون تام الصنع تعديل حسابي المباني والمخزون والاهتلاكات	13 500	6 000
مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
133		2024/01/01 ضرائب مؤجلة على الأصل مرحل من جديد	4 500	

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	11	تسجيل الضرائب المؤجلة الناتجة عن تغيير الطريقة		4 500

2- التغير في التقديرات المحاسبية

التقديرات المحاسبية، خلافاً للطرق، هي افتراضات قابلة للمراجعة بطبيعتها، لأنها تستند إلى أحكام تقريبية في ظل الشكوك الملازمة للأنشطة التجارية. ويُراجَع التقدير إذا تعدّلت الظروف التي أُسّس عليها أو ظهرت معلومات جديدة أو خبرة أفضل، كأن يُعاد تقدير مدة منفعة تجهيز مادي بما يستوجب تعديل أقساط اهتلاكه المستقبلية¹.

ومن أبرز البنود التي تستوجب التقدير:

- الديون المعدومة والديون المشكوك فيها؛
- تقادم المخزون وانخفاض قيمته؛
- القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية؛
- مدة المنفعة ونمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية للتجهيزات المادية؛
- التزامات الضمان الممنوح للزبائن.

ومن المهم التمييز هنا: التغير في أساس القياس (مثلاً الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة) يُعدّ تغييراً في الطريقة المحاسبية لا تغييراً في التقدير. غير أنه عندما يصعب الفصل بين الحالتين، يُعامل التغيير على أنه تغير في التقدير المحاسبي تيسيراً للمعالجة.

أما من حيث المعالجة المحاسبية، فإن أثر التغيير في التقدير يُعترف به بأثر مستقبلي فقط، أي يُدمج في النتيجة الصافية للدورة الحالية إن كان أثره مقتصرًا عليها، أو يُوزَع على الدورة الحالية والدورات المستقبلية إن كان أثره ممتدًا، دون تعديل قيود الدورات السابقة².

مثال 1 — مؤسسة "A": اقتنت في جانفي 5-N مبنى بتكلفة 2 000 000 دج، يُهتلك على مدة 20 سنة، وقُدّرت قيمته الباقية في 31/12/N+14 بمبلغ 500 000 دج. وفي بداية الدورة N، أُعيد تقدير ظروف الاهتلاك فقُدّرت مدة الحياة الباقية للمبنى بـ 18 سنة، أي مدة إجمالية قدرها 25 سنة، مع بقاء القيمة الباقية على حالها.

¹ محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره. (تُعالج التغييرات في التقديرات بأثر مستقبلي ضمن النتيجة الصافية للدورة الجارية أو الدورات المستقبلية، دون تعديل اهتلاكات الدورات السابقة.)

الاهتلاكات السنوية المسجلة قبل المراجعة كانت:

$$\text{لكل سنة } 75\,000 \text{ DA} = (2\,000\,000 - 500\,000) \div 20$$

ومن ثم، فإن مجموع الاهتلاكات المتراكمة على خمس سنوات (من N-5 إلى N-1) يساوي:

$$75\,000 \times 5 = 375\,000 \text{ DA}$$

والقيمة المحاسبية للمبنى في 01/01/N هي:

$$2\,000\,000 - 375\,000 = 1\,625\,000 \text{ DA}$$

وعليه يُحسب قسط الاهتلاك السنوي الجديد ابتداءً من الدورة N على أساس التقدير المعدل:

$$\text{لكل سنة } 62\,500 \text{ DA} = (1\,625\,000 - 500\,000) \div 18$$

فيُسجّل بهذا المبلغ في الدورة N والدورات اللاحقة، دون أي تعديل لاهتلاكات الدورات السابقة. وهذا تطبيق مباشر لمبدأ معالجة التغيير بأثر مستقبلي.

مثال 2 — شاحنة نقل: اقتنت مؤسسة لإنتاج الأدوية بتاريخ 2020/01/01 شاحنة نقل بمبلغ 1 900 000 دج عن طريق البنك، حُدّدت قيمتها الباقية بـ 500 000 دج، ومدة منفعتها 5 سنوات (طريقة الاهتلاك الخطي)¹. وفي بداية سنة 2022، قُدّرت المصلحة التقنية أن مدة المنفعة الباقية لم تعد سوى سنتين، مع بقاء القيمة الباقية على حالها. القيود في الدورات الأولى (قبل مراجعة التقدير):

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
2181	512	2020/01/01 تثبيتات عينية أخرى — شاحنة نقل البنوك والحسابات الجارية شراء شاحنة النقل	1 900 000	1 900 000

قسط الاهتلاك السنوي قبل المراجعة:

$$\text{لكل سنة } 280\,000 \text{ DA} = (1\,900\,000 - 500\,000) \div 5$$

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
681		2020/12/31 مخصصات اهتلاك الأصول غير الجارية	280 000	

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	280 000	اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى اهتلاك السنة الأولى		2818
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	280 000	2021/12/31 مخصصات اهتلاك الأصول غير الجارية اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى اهتلاك السنة الثانية	681	2818

وفي بداية سنة 2022 يُعدّل التقدير. القيمة المحاسبية للشاحنة هي:

$$1\ 900\ 000 - (280\ 000 \times 2) = 1\ 340\ 000\ DA$$

ومدة المنفعة الباقية صارت سنتين، فيُحسب قسط الاهتلاك الجديد بأثر مستقبلي:

$$(1\ 340\ 000 - 500\ 000) \div 2 = 420\ 000\ DA\ \text{لكل سنة}$$

وُسجّل بهذا المبلغ الجديد في الدورتين المتبقيتين دون تعديل في الاهتلاكات

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	420 000	2022/12/31 مخصصات اهتلاك الأصول غير الجارية اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى اهتلاك السنة الثالثة وفق التقدير الجديد	681	2818
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
	420 000	2023/12/31 مخصصات اهتلاك الأصول غير الجارية اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى اهتلاك السنة الرابعة (الأخيرة)	681	2818

3- تصحيح أخطاء الفترات السابقة

تنشأ الأخطاء فيما يتعلق بالاعتراف بعناصر القوائم المالية أو قياسها أو عرضها أو الإفصاح عنها. وتُصحح أخطاء الفترة الجارية المكتشفة فيها قبل التصريح بإصدار القوائم. أما أخطاء الفترات السابقة المكتشفة لاحقاً، فلا تُعالج بأثر مستقبلي كما هو الحال

بالنسبة للتقديرات، بل تُصحَّح بأثر رجعي في أول مجموعة من القوائم المالية يتم التصريح بإصدارها بعد اكتشافها، وذلك بإحدى طريقتين:

- إعادة عرض المبالغ المقارنة للفترة (الفترة) السابقة المعروضة التي وقع فيها الخطأ؛
- أو إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات والأموال الخاصة لأول فترة سابقة معروضة، إذا كان الخطأ قد وقع قبل تلك الفترة.

ومن منظور النظام المحاسبي المالي الجزائري، يُحمَّل أثر تصحيح الخطأ على حساب "مرحل من جديد" للدورة الحالية، فإن تعذّر ذلك، يُحمَّل على حساب الاحتياطي الذي يُوافق النتيجة غير الموزعة، تطبيقاً للفقرة 5-138 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008¹.

مثال — مؤسسة "A": لم تُسجّل المؤسسة في الدورة N-2 مبيعاتٍ للتصدير بقيمة 1 000 000 دج، تكلفتها 700 000 دج. وعند اكتشاف الخطأ في الدورة الحالية يُسجّل التصحيح بثلاثة قيود متتالية على حساب "مرحل من جديد":

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
411	11	01/01/N زبائن أجنب مرحل من جديد (مبيعات الدورة N-2) تصحيح إغفال تسجيل المبيعات للتصدير	1 000 000	1 000 000
مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
11	30	01/01/N مرحل من جديد (تكلفة البضاعة المباعة) مخزون السلع تصحيح تكلفة البضاعة المباعة المرتبطة بالخطأ	700 000	700 000

ولأن الربح المغفّل يساوي $300\ 000 = 1\ 000\ 000 - 700\ 000$ ، فإن ضريبة الأرباح المستحقة عليه بنسبة

30% تساوي 90 000 ، وتُسجّل بالقيود التالي:

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
		01/01/N مرحل من جديد		

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، الفقرة 5-138 المتعلقة بمعالجة الأخطاء بأثر رجعي عبر حساب "مرحل من جديد".

مدین	دائن	البيان	مدین	دائن
11	444	الدولة، ضريبة على الأرباح تصحيح أثر الخطأ على ضريبة الأرباح	90 000	90 000

خلاصة

استعرض هذا الفصل المعالجة المحاسبية لثلاث حالات تستثني مبدأ دوام الطرق: تغيير الطريقة المحاسبية، وتغيير التقديرات المحاسبية، وتصحيح أخطاء الفترات السابقة. وقد تبين أن لكل حالة منهجاً مختلفاً: فالتغيير في الطريقة وتصحيح الأخطاء يُعالجان بأثر رجعي عبر تعديل رصيد افتتاح حساب "مرحل من جديد"، أما التغيير في التقدير فيُعالج بأثر مستقبلي دون تعديل اهتلاكات الدورات السابقة.

وتمثل هذا التمييز جوهر المعالجة في النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي تبنى متطلبات المعيار الدولي IAS 8، ضماناً لتقديم القوائم المالية تقديماً صادقاً وقابلًا للمقارنة، وهو أحد المتطلبات الأساسية للقانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي¹. ومن ثم فإن إتقان هذا التمييز يُعدّ من المهارات الجوهرية لطالب الحاسبة المالية المعتمّقة، لأن الخلط بينها يؤدي إلى تشويه نتائج الدورة وتضليل مستخدمي القوائم المالية.

تمارين الفصل

تمرين 1: تغيير طريقة تقييم المخزون (تطبيق مباشر)

قرّرت مؤسسة "الفجر" في 01/01/N تغيير طريقة تقييم مخزونها من **CUMP** إلى **FIFO**، تطبيقاً لإجراءات المجموعة التي انضمت إليها. وقد بينت إعادة التقييم النتائج التالية:

- المخزون في 31/12/N-1 وفق **CUMP**: 48 000 دج؛
- المخزون في 31/12/N-1 وفق **FIFO**: 51 000 دج؛
- المخزون في N/12/31 وفق **FIFO**: 54 200 دج؛
- نسبة الضريبة على الأرباح: 30%.

المطلوب:

1- سجّل قيد تعديل الأموال الخاصة في 01/01/N الناتج عن تغيير الطريقة، مع تكوين المؤونة للضريبة المقابلة؛

2- سجّل قيود الجرد العادية في N/12/31 المتعلقة بالمخزون (الإلغاء والتثبيت)؛

¹ القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره، المادة 25 المتعلقة بأعمال نهاية الدورة وتقديم القوائم المالية تقديماً صادقاً (leèfid image).

3- بفرض أن الدورة N أبدت خسارة، بيّن قيد إلغاء المؤونة غير المبررة.

تمرين 2: مراجعة تقدير وتصحيح خطأ

اقتنت مؤسسة "النخيل" بتاريخ 2018/01/01 آلة إنتاجٍ بمبلغ 1 200 000 دج، قيمتها الباقية 200 000 دج، ومدة منفعتها 10 سنوات (اهتلاك خطي).

في 2022/01/01، ومع بداية الدورة، تبين أمران:

- أمر أول: أعادت المصلحة التقنية تقدير مدة المنفعة الباقية للآلة بأربع سنوات بدلاً من ست (مع بقاء القيمة الباقية على حالها)؛
- أمر ثان: اكتُشف أن المؤسسة لم تُسجّل في الدورة 2020 بيع بضائع للتصدير بمبلغ 400 000 دج، تكلفتها 260 000 دج (نسبة الضريبة على الأرباح 30%).

المطلوب:

1- احسب القيمة المحاسبية للآلة في 2022/01/01 وقسط الاهتلاك السنوي الجديد، ثم سجّل قيد اهتلاك

؛31/12/2022

2- بيّن طبيعة كلٍّ من الأمرين (تغيير في التقدير أو تصحيح خطأ) وعلّل ذلك؛

3- سجّل القيود اللازمة لتصحيح الخطأ في 2022/01/01 بالأثر الرجعي.

الفصل الثاني عشر

إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إعداد القوائم المالية الختامية وفق النظام المحاسبي المالي

مقدمة

بعد أن تطرّقنا في الفصل السابق إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم النظام المحاسبي المالي في الجزائر، والمتمثل أساسا في القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007¹ والمرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008² والقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008³، يأتي هذا الفصل ليتناول التطبيق العملي لهذا الإطار من خلال إبراز كيفية إعداد القوائم المالية الختامية التي أُلزم بها المشرّع الجزائري الكيانات الاقتصادية في نهاية كل سنة مالية.

ويرتكز النظام المحاسبي المالي (SCF) على إطار تصوّري مستوحى من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ويُلزم الكيانات الاقتصادية بإعداد وعرض خمس قوائم مالية: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق⁴. وتشكّل هذه القوائم منظومة متكاملة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يتناول هذا الفصل بالتفصيل كيفية إعداد ثلاث قوائم رئيسية من هذه القوائم، وهي: الميزانية، حساب النتائج، و جدول تدفقات الخزينة، مع التركيز على المصطلحات والنماذج الرسمية كما وردت في النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية، وتقديم تطبيقات عملية تُيسّر استيعاب الطالب لمنهجية إعدادها.

أهداف الفصل

يُنظر من الطالب في نهاية هذا الفصل أن يكون قادرا على:

- التمييز بين القوائم المالية الخمس التي يُلزم النظام المحاسبي المالي الكيانات بإعدادها.
- إعداد الميزانية وفق التصنيف الجاري/غير الجاري المعتمد في النظام المحاسبي المالي.
- إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، مع إبراز الأرصدة الوسيطة للتسيير.
- إعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وتفسير تدفقات أنشطة الاستغلال والاستثمار والتمويل.
- استيعاب الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمبادئ المحاسبية المعتمدة في عرض القوائم المالية.

¹ القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره، ص. 3.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 ماي 2008.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره.

⁴ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

أولاً: ماهية القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعدادها

تُعدّ القوائم المالية الإفرازَ النهائي للنظام المحاسبي المالي في الكيان، وهي الأداة التي يتم بواسطتها إيصال المعلومة المحاسبية إلى مختلف المستعملين الداخليين والخارجيين¹. وقبل الشروع في بيان كيفية إعداد كل قائمة، لا بُدّ من الوقوف عند مفهوم القوائم المالية وأهدافها، ثم استعراض الخصائص النوعية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعدادها.

1- مفهوم القوائم المالية وأهدافها

- تعريف القوائم المالية

تنصّ المادة 25 من القانون رقم 07-11 على أن: «الكشوف المالية تشتمل على ميزانية وحساب نتائج وجدول لسبولة الخزينة وجدول تغيّر الأموال الخاصة وملحق يبيّن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفّر معلومات مكتملة عن الميزانية وحساب النتائج»².

وتختلف التسميات الرسمية المعتمدة في الجزائر عن بعض التسميات المستعملة في أدبيات أخرى، حيث يستعمل النظام المحاسبي المالي الجزائري المصطلحات الآتية بدلا من نظائرها الدولية³:

المصطلح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	المصطلح المقابل في معايير IAS/IFRS
الميزانية	قائمة المركز المالي
حساب النتائج	قائمة الدخل / الربح أو الخسارة
جدول تدفقات الخزينة	قائمة التدفقات النقدية
جدول تغيّر الأموال الخاصة	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
الملحق	الإيضاحات المتممة
الكيان	المنشأة / المؤسسة
الأموال الخاصة	حقوق الملكية
التثبيات	الأصول الثابتة
النواتج / المنتوجات	الإيرادات

¹ موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص. 25.

² القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 25.

³ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص. 47.

المصطلح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	المصطلح المقابل في معايير IAS/IFRS
الأعباء	المصروفات / التكاليف

● أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية وفق المادة 1-220 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى تقديم معلومات عن الوضعية المالية للكيان، ونجاعته، والتغيرات الحاصلة في وضعيته المالية، تكون مفيدة لطائفة واسعة من المستعملين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية¹. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط الآتية:

- إعطاء صورة صادقة وأمينية عن الذمة المالية للكيان وعن الوضعية المالية ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.
- تمكين مستعملي المعلومة المالية من تقييم الأداء الاقتصادي للكيان عبر قياس النتيجة الإجمالية والتغيرات في الأموال الخاصة.
- توفير المعلومات الكافية حول قدرة الكيان على توليد السيولة وتسديد التزاماته في آجالها.
- ضمان قابلية المقارنة عبر الزمن (بين السنوات المالية للكيان نفسه) وفي الفضاء (بين الكيانات في القطاع نفسه)، وهو ما يسمح بتنفيذ التوافق المحاسبي مع المتطلبات الدولية².
- تلبية متطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل يضمن الشفافية وحماية مصالح المساهمين والدائنين والسلطات العمومية.

● الخصائص النوعية والمبادئ المحاسبية

الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

- حدّد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية أساسية يجب أن تتوفر في المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية³، وهي:
- الملاءمة (Pertinence): أن تكون المعلومة قادرة على التأثير في قرارات مستعملها بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.
- المصدقية (Fiabilité): أن تكون المعلومة خالية من الخطأ الجوهرى والتحيز، وأن يعتمد عليها المستعملون كتصوير صادق لما تدّعي تمثيله.
- القابلية للمقارنة (Comparabilité): أن تُعرض المعلومة بطريقة تُمكن المستعمل من إجراء المقارنات في الزمان والمكان.

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 1-220.

²كتوش عاشور، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 6، 2009، ص. 292.

³بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص. 29.

- الوضوح وقابلية الفهم (Intelligibilit): أن تُقدّم المعلومة بشكل يسهل فهمه من قبل مستعمل لديه معرفة معقولة بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبة.

الفرع الثاني: الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية الأساسية

تستند القوائم المالية في إعدادها إلى جملة من الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون 07-11 والمرسوم التنفيذي 156-108¹، وأهمها:

- اتفاقية الوحدة المحاسبية: الكيان وحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها.
- اتفاقية استمرارية الاستغلال: تُعدّ القوائم المالية على افتراض أن الكيان سيواصل نشاطه في المستقبل المنظور².
- اتفاقية الدورية / السنة المالية: تنقسم حياة الكيان إلى سنوات مالية متساوية مدتها اثنا عشر (12) شهرا.
- اتفاقية الوحدة النقدية: تُسجّل العمليات بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).
- مبدأ محاسبة التعهد (الالتزام): تُسجّل العمليات بمجرد حدوث الواقعة المنشئة لها، بصرف النظر عن تاريخ التحصيل أو الدفع³.
- مبدأ التكلفة التاريخية: تُقيّم العناصر مبدئيا بتكلفتها التاريخية، مع إمكانية اعتماد القيمة العادلة في حالات محدّدة.
- مبدأ الحيطة والحذر: عدم المبالغة في تقدير الأصول والنواتج، وعدم التهوين من الخصوم والأعباء.
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: المحافظة على الطرق المحاسبية ذاتها من سنة إلى أخرى لضمان قابلية المقارنة.
- مبدأ الأهمية النسبية: الإفصاح عن كل معلومة من شأن إغفالها أو الخطأ في عرضها التأثير في قرارات المستعملين.
- مبدأ عدم المقاصة: عدم إجراء مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين النواتج والأعباء إلا إذا أجاز ذلك معيار محاسبي.
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: تُعالج العمليات وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس وفقا لشكلها القانوني فقط (مثال: التثبيتات المحصّل عليها بقرض إيجاري تظهر ضمن أصول الكيان رغم أنها ليست ملكا قانونيا له)⁴.

ثانيا: إعداد الميزانية

1- تعريف الميزانية ومكوناتها

الفرع الأول: تعريف الميزانية

¹ عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

² القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 6.

³ بكاري بلخير، دروس في المحاسبة المعمقة (حسب النظام المحاسبي المالي SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص. 67.

⁴ علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF — تمارين وتطبيقات محلولة، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012، ص. 30.

الميزانية ككشف مالي يُعرض في تاريخ معين (تاريخ إقفال السنة المالية)، ويُبرز على وجه الفصل عناصر الأصول وعناصر الخصوم المكوّنة للذمة المالية للكيان¹. وقد عزفتها المادة 2-220 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بأنها قائمة مالية تترجم في تاريخ معين وضعية ممتلكات الكيان، وتُتيح بصفة منفصلة تحديد قيمة الأموال الخاصة في تلك اللحظة. وتقوم الميزانية على المعادلة المحاسبية الأساسية:

$$\text{مجموع الأصول} = \text{الأموال الخاصة} + \text{مجموع الخصوم}$$

ويتوسيع هذه المعادلة وفق التصنيف الجاري/غير الجاري المعتمد في النظام المحاسبي المالي تصبح:

$$\text{الأصول غير الجارية} + \text{الأصول الجارية} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}$$

الفرع الثاني: قواعد عرض الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

ألم المرسوم التنفيذي 08-156 الكيانات بعرض الميزانية وفق النموذج الذي يحدده القرار التطبيقي، مع مراعاة جملة من

القواعد²:

- اعتماد التصنيف المزدوج: تُصنّف الأصول والخصوم إلى جارية وغير جارية حسب أفق التحقق أو التسوية (دون أو فوق سنة).
- الترتيب المتزايد للسيولة في جانب الأصول: تبدأ الميزانية من الأصول غير الجارية الأقل سيولة (التثبيبات) ثم تنتقل إلى الأصول الجارية الأكثر سيولة (المخزونات، الزبائن، ثم الخزينة).
- الترتيب المتزايد لاستحقاق التسوية في جانب الخصوم: تبدأ بالأموال الخاصة (دون استحقاق)، ثم الخصوم غير الجارية، فالخصوم الجارية.
- إظهار قيم السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة لضمان قابلية المقارنة.
- التمييز في جانب الأصول بين القيمة الإجمالية وأقساط الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، للوصول إلى القيمة الصافية المحاسبية.

2- عرض جانب الأصول

ينقسم جانب الأصول في الميزانية إلى مجموعتين رئيسيتين: الأصول غير الجارية والأصول الجارية.

الفرع الأول: الأصول غير الجارية

الأصول غير الجارية هي الأصول التي يُتوقع استعمالها أو تحقّقها لأكثر من اثني عشر (12) شهرا من تاريخ إقفال السنة

المالية، أو التي تُستعمل بصفة دائمة لاحتياجات نشاط الكيان³. وتشمل العناصر الآتية كما تظهر في النموذج الرسمي للميزانية:

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

² عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص. 56.

³ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

- فارق الاقتناء — شهرة المحل (Goodwill): الفائض المدفوع عند اقتناء كيان عن صافي القيمة العادلة لأصوله وخصومه القابلة للتحديد.

- التثبيتات المعنوية: تشمل البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، التراخيص، العلامات التجارية... (الحساب 20 من المدونة).
- التثبيتات العينية (المادية): الأراضي، المباني، التجهيزات الصناعية، التجهيزات المكتبية ومعدّات النقل... (الحساب 21).
- التثبيتات الممنوحة بامتياز: الأصول الموضوعية في تصرف الكيان من قبل الدولة في إطار عقد امتياز.
- التثبيتات الجاري إنجازها: التثبيتات قيد الإنشاء أو التركيب التي لم تُستلم بعد نهائيًا (الحساب 23).
- التثبيتات المالية: السندات الممثلة لحقوق الملكية المحتفظ بها بصفة دائمة، القروض الممنوحة، الودائع والكفالات المدفوعة... (الحسابان 26 و 27).

- الأصول الضريبية المؤجلة: المبالغ المسترجعة من الضرائب على الأرباح في فترات لاحقة بسبب الفروق المؤقتة القابلة للخصم أو الخسائر الجبائية المرخلة.
الفرع الثاني: الأصول الجارية

- الأصول الجارية هي الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في إطار دورة استغلاله العادية، أو خلال اثني عشر (12) شهرًا من تاريخ إقفال السنة المالية، فضلًا عن السيولات وما في حكمها¹. وتشمل:
- المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: البضائع، المواد الأولية واللوازم، المنتجات نصف المصنوعة والمنتجات تامة الصنع، المنتجات قيد التنفيذ (الأصناف من 30 إلى 38).
 - الزبائن والحسابات الملحقة: الديون التجارية الناتجة عن النشاط العادي للكيان (الحساب 41).
 - المدينون الآخرون: التسبيقات الممنوحة للموردين، الحقوق على المستخدمين والهيئات الاجتماعية، الحقوق الجبائية القابلة للاسترداد...
 - الضرائب وما شابهها: مثل الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترداد.
 - الحسابات الدائنة الأخرى والاستخدامات المماثلة: الأموال الموظفة قصيرة الأجل.
 - الموجودات وما يعادلها (الخزينة الإيجابية): الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي، التوظيفات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية (الصف 5).

الجدول رقم (01): نموذج الميزانية — جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	المبلغ الإجمالي	الاهتلاك / المؤونات	القيمة الصافية
--------	--------	-----------------	---------------------	----------------

¹ عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

القيمة الصافية	الاهتلاك / المؤونات	المبلغ الإجمالي	ملاحظة	الأصول
				الأصول غير الجارية
				فارق الاقتناء — شهرة المحل
				التثبيتات المعنوية
				التثبيتات العينية
				التثبيتات الممنوحة بامتياز
				التثبيتات الجاري إنجازها
				التثبيتات المالية
				الضرائب المؤجلة على الأصل
				مجموع الأصول غير الجارية (1)
				الأصول الجارية
				المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
				الزبائن
				المدينون الآخرون
				الضرائب وما شابهها
				الموجودات وما يماثلها
				مجموع الأصول الجارية (2)
				المجموع العام للأصول (1) + (2)

3- عرض جانب الخصوم

ينقسم جانب الخصوم إلى ثلاث مجموعات: الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية.

الفرع الأول: الأموال الخاصة

تمثل الأموال الخاصة الفائض المتبقي من أصول الكيان بعد طرح كل خصومه، وتعود إلى المالكين أو المساهمين¹. وتتكون من

العناصر التالية:

- رأس المال الصادر (المصدر): القيمة الاسمية للأسهم أو الحصص المكتتب فيها (الحساب 101).
- رأس المال غير المستدعى (-): يُطرح من رأس المال الصادر، ويمثل الجزء غير المكتتب أو غير المطلوب من المساهمين بعد.
- العلاوات والاحتياطات: علاوات الإصدار، علاوات الاندماج، الاحتياطات القانونية، الاحتياطات النظامية، الاحتياطات الأخرى (الحسابان 103 و 106).

- فارق إعادة التقييم: ينتج عن إعادة تقييم التثبيات وفق طريقة إعادة التقييم المسموح بها في النظام المحاسبي المالي.
 - فارق المعادلة: المتعلق بتقييم السندات بطريقة المعادلة (quivalence en Mise) في الحسابات المجمعة.
 - النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة): المرحلة من حساب النتائج (الحساب 12).
 - ترحيل من جديد (+ أو -): النتائج المتراكمة من السنوات السابقة غير الموزعة وغير المخصصة للاحتياطات (الحساب 11).
- الفرع الثاني: الخصوم غير الجارية

تشمل الخصوم غير الجارية كل الديون والالتزامات التي يتجاوز أجل تسويتها اثني عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إقفال السنة المالية². وتظهر فيها العناصر التالية:

- القروض والديون المالية: القروض المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل، السندات المصدرة، عقود القرض الإيجاري المالي... (الحساب 16).

- الضرائب (المؤجلة والمرصد لها): الخصوم الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة.
- الديون الأخرى غير الجارية: مثل الإعانات المرتبطة بالتثبيات للجزء الذي سيحول إلى نواتج بعد أكثر من سنة.
- المؤونات والمنتجات المثبتة (المسجلة) سلفا: مؤونات الأعباء (مؤونة معاشات التقاعد، مؤونة كبرى الإصلاحات)، والنواتج المسجلة سلفا التي تتجاوز السنة (الحسابان 15 و 131).

الفرع الثالث: الخصوم الجارية

تشمل الخصوم الجارية الديون التي يُتوقع تسويتها في إطار دورة الاستغلال العادية، أو خلال اثني عشر (12) شهرا من تاريخ إقفال السنة المالية. وتتضمن:

- الموردون والحسابات الملحققة: الديون التجارية الناتجة عن مقتنيات السلع والخدمات (الحساب 40).

¹ بكارى بلخير، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

² عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص. 178.

- الضرائب: الديون الجبائية الواجبة التسديد (الرسم على القيمة المضافة المستحق، الضريبة على أرباح الشركات...) (الحساب 44).
 - الديون الأخرى: الديون تجاه المستخدمين، الهيئات الاجتماعية، الشركاء، الحسابات المؤقتة...
 - الخزينة السلبية — خصوم الخزينة: السحب على المكشوف البنكي، الاعتمادات البنكية الجارية (الحساب 519).
- الفرع الرابع: النموذج المختصر للميزانية
- يُقدّم في الجدول الموالي النموذج المختصر للميزانية — جانب الخصوم كما هو معتمد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:

الجدول رقم (02): نموذج الميزانية — جانب الخصوم

ن - 1	ن	ملاحظة	الخصوم
			الأموال الخاصة
			رأس المال الصادر
			رأس المال غير المستدعى (-)
			العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدجة)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
			النتيجة الصافية — نتيجة السنة المالية (ربح أو خسارة)
			الترحيل من جديد / الأموال الخاصة الأخرى
			مجموع الأموال الخاصة (1)
			الخصوم غير الجارية
			القروض والديون المالية
			الضرائب (المؤجلة والمرصد لها)
			الديون الأخرى غير الجارية
			المؤونات والمنتوجات المثبتة سلفا

ن - 1	ن	ملاحظة	الخصوم
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			الموردون والحسابات الملحقة
			الضرائب
			الديون الأخرى
			الخزينة السلبية — خصوم
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم (1) + (2) + (3)

ثالثا: إعداد حساب النتائج

1- مفهوم حساب النتائج وأهميته

الفرع الأول: تعريف حساب النتائج

حساب النتائج كشف مالي تلخيصي للأعباء والنواتج المنجزة من قِبَل الكيان خلال السنة المالية، لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب احتراماً لمبدأ محاسبة التعهد، ويُبرز الناتج الصافي للسنة المالية (ربح أو خسارة)¹. وقد عرّفته المادة 1-230 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بأنه قائمة تلخيصية للأعباء والنواتج المنجزة خلال السنة المالية، تُتيح بفارق هذين العنصرين تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية.

وتقوم العلاقة الأساسية لحساب النتائج على المعادلة:

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{مجموع النواتج (الصف 7)} - \text{مجموع الأعباء (الصف 6)}$$

الفرع الثاني: أهمية حساب النتائج

يحظى حساب النتائج بأهمية بالغة في المنظومة المحاسبية للكيان²، إذ:

- يقيس الأداء الاقتصادي للكيان من خلال تحديد النتيجة الصافية والأرصدة الوسيطة للتسيير.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص. 128.

² كنوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص. 294.

- يُساعد على تتبع الكفاءة التشغيلية عبر قياس النتيجة العملياتية والقيمة المضافة وفائض الاستغلال الإجمالي.
- يُعدّ القاعدة لاحتساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بعد إجراء التعديلات الجبائية اللازمة.
- يوفر مستعملي القوائم المالية معلومات تتعلق بقدرة الكيان على توليد الأرباح واستدامتها.

الفرع الثالث: طريقتا عرض حساب النتائج

- سمح النظام المحاسبي المالي بعرض حساب النتائج وفق طريقتين بديلتين¹، يختار الكيان الطريقة الأكثر ملاءمة لنشاطه:
- حساب النتائج حسب الطبيعة (nature Par): يُصنّف الأعباء والنواتج حسب طبيعتها الاقتصادية (مشتريات، أعباء المستخدمين، الاهتلاكات، إلخ)، وهو الأكثر استعمالا في الجزائر.
 - حساب النتائج حسب الوظيفة (fonction Par أو destination Par): يُصنّف الأعباء حسب وظيفتها داخل الكيان (تكلفة المبيعات، أعباء توزيع، أعباء إدارية، أعباء بحث وتطوير).

2- حساب النتائج حسب الطبيعة

هي الطريقة المعتمدة بصفة افتراضية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، وتقوم على إبراز الأرصدة الوسيطة للتسيير التي تسمح بتحليل عملية تكوين النتيجة². ويتضمن هذا العرض الأرصدة الآتية:

الفرع الأول: الأرصدة الوسيطة للتسيير

- رقم الأعمال (المبيعات والمنتجات الملحقة): الإيرادات الناتجة عن النشاط الرئيسي للكيان (الحساب 70).
- التغير في مخزونات المنتوجات تامة الصنع وقيد التنفيذ (+/-): تعديل لتحديد أثر التغير في المخزون المنتج (الحساب 72).
- الإنتاج المثبت: الإنتاج الذي أنجزه الكيان لصالحه واستعمله ككتيبت (الحساب 73).
- إعانات الاستغلال: الإعانات الممنوحة لتعويض نقص الإيرادات أو فائض الأعباء (الحساب 74).

الرصيد الأول: إنتاج السنة المالية

- المشتريات المستهلكة (-): تكلفة المشتريات المستهلكة من البضائع والمواد واللوازم خلال السنة، وتُحسب بالعلاقة:
المشتريات المستهلكة = المشتريات (+) مخزون أول المدة - مخزون آخر المدة
- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى (-): مثل الإيجارات، الصيانة، التأمينات، أعباء النقل، الإعلان والإشهار... (الحسابان 61 و 62).

الرصيد الثاني: استهلاك السنة المالية

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 2-230.

²شعيب شنوف، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

- أعباء المستخدمين (-): الأجور والرواتب، الأعباء الاجتماعية المرتبطة (الحساب 63).
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (-): الضرائب على النشاط المهني، الضرائب العقارية... باستثناء الضريبة على الأرباح (الحساب 64).

الفائض الإجمالي عن الاستغلال (EBE)

- المنتوجات العملية الأخرى (+): النواتج المتنوعة المرتبطة بالاستغلال غير المصنّفة سابقا (الحساب 75).
- الأعباء العملية الأخرى (-): الأعباء المتنوعة (الحساب 65).
- المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (-): الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول، والمخصصات للمؤونات (الحساب 68).

- استرجاع خسائر القيمة والمؤونات (+): استرجاع المؤونات وخسائر القيمة المسجلة سابقا (الحساب 78).

النتيجة العملية

- المنتوجات المالية (+): الفوائد المحصّلة، أرباح الصرف، حصص النواتج المالية... (الحساب 76).
- الأعباء المالية (-): فوائد القروض، خسائر الصرف، التكاليف المالية الأخرى (الحساب 66).

النتيجة العادية قبل الضرائب

- الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية (-): الضريبة الجارية على الأرباح.
- الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية (+/-): التغير في الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة.

النتيجة الصافية للسنة المالية = ربح أو خسارة

الفرع الثاني: نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة

الجدول رقم (03): حساب النتائج حسب الطبيعة

ن - 1	ن	ملاحظة	البيان
			المبيعات والمنتوجات الملحقة
			التغيرات في مخزونات المنتوجات تامة الصنع وقيد التنفيذ
			الإنتاج المُتَبَت
			إعانات الاستغلال

ن - 1	ن	ملاحظة	البيان
			(I) إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			(II) استهلاك السنة المالية
			(III) القيمة المضافة للاستغلال (II - I)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
			(IV) الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
			استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
			(V) النتيجة العملية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			(VI) النتيجة المالية
			(VII) النتيجة العادية قبل الضرائب (VI + V)
			الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
			(VIII) النتيجة الصافية للأنشطة العادية

ن - 1	ن	ملاحظة	البيان
			العناصر غير العادية — المنتجات (يُذكر التفصيل)
			العناصر غير العادية — الأعباء (يُذكر التفصيل)
			(IX) النتيجة غير العادية
			(X) النتيجة الصافية للسنة المالية (IX + VIII)

3- حساب النتائج حسب الوظيفة

في هذا العرض البديل، تُصنّف الأعباء حسب الوظائف الكبرى داخل الكيان، وهو ما يُتيح إبراز هامش الربح الإجمالي والنتيجة التشغيلية بطريقة تُلائم خصوصا الكيانات الصناعية والتجارية الكبرى¹. ويتدرّج هذا العرض كالآتي:

- رقم الأعمال.
- (-) تكلفة المبيعات: تشمل تكاليف الإنتاج المنفقة على المنتجات المباعة (مواد أولية، يد عاملة مباشرة، أعباء غير مباشرة موزعة).
- = هامش الربح الإجمالي.
- (+) المنتجات الأخرى التشغيلية.
- (-) الأعباء التجارية (مصاريف التوزيع).
- (-) الأعباء الإدارية.
- (-) الأعباء الأخرى التشغيلية.
- = النتيجة التشغيلية.
- (+) المنتجات المالية.
- (-) الأعباء المالية.
- = النتيجة العادية قبل الضرائب.
- (-) الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية.
- (±) الضرائب المؤجلة على النتائج العادية.
- = النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
- (±) العناصر غير العادية.

¹ علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص. 112.

- = النتيجة الصافية للسنة المالية.

ملاحظة: عند اختيار العرض حسب الوظيفة، يجب على الكيان أن يُفصح في الملحق عن المعلومات حسب الطبيعة، خاصة أعباء المستخدمين والمخصصات للاهتلاكات.

رابعا : إعداد جدول تدفقات الخزينة N/12/31

1- : مفهوم وأهداف جدول تدفقات الخزينة

الفرع الأول: تعريف جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة كشف مالي يُبرز التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال السنة المالية، ويفسر التغير الحاصل في رصيد الخزينة بين بداية ونهاية السنة¹. وقد عرّفته المادة 1-240 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بأنه قائمة مالية تهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال وما يماثلها، وكذا المعلومات بشأن استخدام هذه السيولات.

ويتوافق هذا الكشف مع المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 الخاص بقوائم التدفقات النقدية². وتُعرف الخزينة على أنها مجموع الموجودات (السيولات الجاهزة في الصندوق والبنك) والاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، مطروحا منها السحوبات على المكشوف.

الفرع الثاني: أهداف جدول تدفقات الخزينة

يُحقق جدول تدفقات الخزينة الأهداف الآتية:

- توضيح الأسباب الرئيسية للتغير في رصيد الخزينة خلال السنة المالية.
- إبراز قدرة الكيان على توليد سيولات نقدية من نشاطه الأساسي.
- تقييم قدرة الكيان على تسديد ديونه ودفع أرباح الأسهم وتمويل استثماراته بدون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.
- تمكين المستعملين من تقييم العلاقة بين الربحية وقدرة الكيان على توليد السيولات.
- توفير معلومات لا تظهر لا في الميزانية ولا في حساب النتائج، إذ تُركّز هاتان القائمتان على الذمة والنتيجة لا على السيولة.

2- تصنيف التدفقات النقدية

يفرض النظام المحاسبي المالي تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاث أصناف رئيسية حسب طبيعة الأنشطة المنشئة لها³:

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

² مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 — قائمة التدفقات النقدية.

³ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص. 178.

الفرع الأول: تدفقات أنشطة الاستغلال (الأنشطة العملية)

هي التدفقات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية المولدة للنواتج، وعن الأنشطة الأخرى التي لا تُصنّف ضمن أنشطة الاستثمار أو التمويل. وتُشكّل المؤشر الأساسي على قدرة الكيان على توليد سيولات كافية ذاتيا لتسديد ديونه والمحافظة على طاقته الإنتاجية ودفع توزيعات الأرباح. ومن أمثلة هذه التدفقات:

- التحصيلات المتأتمية من الزبائن (المبيعات نقدا، تسديد الزبائن لحقوقهم).
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.
- الفوائد المدفوعة (يجوز تصنيفها ضمن أنشطة التمويل).
- الضرائب على الأرباح المدفوعة (إلا إذا أمكن ربطها بصفة محدّدة بأنشطة الاستثمار أو التمويل).
- التحصيلات والمدفوعات الأخرى المتعلقة بالاستغلال.

الفرع الثاني: تدفقات أنشطة الاستثمار

هي التدفقات الناتجة عن اقتناء أو التنازل عن الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المدرجة ضمن مكافئات الخزينة. وتُبرز قيمة الأموال المنقّقة لاستبقاء الطاقة الإنتاجية للكيان أو توسيعها. ومن أمثلتها:

- (-) التسديدات لاقتناء التثبيتات العينية والمعنوية.
- (+) التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية.
- (-) التسديدات لاقتناء التثبيتات المالية (سندات المساهمة، السندات المحتفظ بها لأجل...).
- (+) التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية.
- (+) الفوائد المحصّلة على التوظيفات المالية.
- (+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة (يجوز تصنيفها ضمن أنشطة الاستغلال).

الفرع الثالث: تدفقات أنشطة التمويل

هي التدفقات الناتجة عن العمليات التي تُحدّث تغييرا في حجم الأموال الخاصة وفي تركيبها أو في مستوى الاستدانة لدى الكيان. وتشمل:

- (+) التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم (التغير في رأس المال الصادر + التغير في علاوات الإصدار).
- (-) الحصص وغيرها من التوزيعات المجرة (مقدار الأرباح الموزعة على المساهمين).
- (+) التحصيلات المتأتمية من القروض (القروض الجديدة المتحصّل عليها).
- (-) تسديدات القروض (الأقساط المسدّدة من القروض القائمة).
- (-/+) الفوائد المالية المدفوعة (إذا اختار الكيان تصنيفها هنا بدلا من أنشطة الاستغلال).

3- طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

سمح النظام المحاسبي المالي بتقديم جدول تدفقات الخزينة وفق طريقتين بديلتين بشأن تدفقات أنشطة الاستغلال¹؛ أما تدفقات أنشطة الاستثمار والتمويل فتُعرض دائما بالطريقة المباشرة.

• الطريقة المباشرة

تقوم الطريقة المباشرة على عرض الفئات الكبرى للتحصيلات والمدفوعات الإجمالية المرتبطة بأنشطة الاستغلال (تحصيلات من الزبائن، مدفوعات للموردين، مدفوعات للمستخدمين...). وهي الطريقة الموصى بها في النظام المحاسبي المالي لأنها أكثر إفادة للمستخدمين، إذ تُتيح إجراء تقديرات مستقبلية للتدفقات النقدية لا تتوفر في الطريقة غير المباشرة. ويُعرض جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة كما يلي:

الجدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة — الطريقة المباشرة

ن - 1	ن	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
		التحصيلات المقبوضة من الزبائن
		المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
		الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
		الضرائب على النتائج المدفوعة
		تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
		تدفقات الأموال المتعلقة بالعناصر غير العادية
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (A)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
		المسحوبات عن اقتناء تفتيتات عينية أو معنوية
		التحصيلات عن عمليات التنازل عن تفتيتات عينية أو معنوية

¹القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 2-240.

ن - 1	ن	البيان
		المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية
		التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية
		الفوائد المحصّلة على التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
		الحصص وغيرها من التوزيعات المجرة
		التحصيلات المتأتية من القروض
		تسديدات القروض
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وما يماثلها
		تغير أموال الخزينة في الفترة (C + B + A)
		الخزينة وما يماثلها عند افتتاح السنة المالية
		الخزينة وما يماثلها عند إقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة خلال الفترة

• الطريقة غير المباشرة

تقوم الطريقة غير المباشرة على الانطلاق من النتيجة الصافية للسنة المالية، ثم تعديلها بالعناصر غير النقدية (الاهتلاكات، المؤونات، فوارق الصرف غير المحققة...) وبتغيرات الاحتياج في رأس المال العامل (تغيرات المخزونات والزيائن والموردين...) وبتأثيرات

العناصر غير العملية (نتائج التنازل عن التثبيتات، الفوائد المدفوعة...) للوصول إلى صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة العملية¹. ويتم العرض كآلاتي بالنسبة لتدفقات الاستغلال فقط، أما تدفقات الاستثمار والتمويل فتبقى تُعرض بالطريقة المباشرة.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة — الطريقة غير المباشرة (جزء أنشطة الاستغلال)

ن - 1	ن	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
		النتيجة الصافية للسنة المالية
		التسويات على:
		(+) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات
		(-) استرجاع المؤونات وخسائر القيمة
		(±) تغيرات الضرائب المؤجلة
		(±) نتيجة التنازل عن التثبيتات صافية من الضرائب
		النتيجة بعد التسويات على العناصر غير النقدية
		التغير في الاحتياج في رأس المال العامل:
		(±) التغير في المخزونات
		(±) التغير في حسابات الزبائن والمدينين الآخرين
		(±) التغير في حسابات الموردين والديون الأخرى
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (A)

الفرع الثالث: قواعد عامة لإعداد جدول تدفقات الخزينة

ينبغي عند إعداد جدول تدفقات الخزينة احترام جملة من القواعد:

- التدفقات المتعلقة بالعناصر غير العادية تُصنّف ضمن النشاط الذي تنتمي إليه (استغلال، استثمار، أو تمويل) مع الإفصاح عنها بصفة منفصلة.

¹ بكاري بلخير، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية تُحوّل بسعر الصرف عند تاريخ التدفق، ويُفصّل عن أثر تغيرات أسعار الصرف على الخزينة بالعملة الأجنبية كبنء مستقل.
 - الفوائد وحصص الأرباح المحصّلة والمدفوعة تُعرض كل واحدة على حدة، ويتم ترتيبها بشكل دائم من سنة لأخرى ضمن الأنشطة العمليانية، الاستثمار أو التمويل.
 - لا يجوز إجراء مقاصة بين التدفقات الداخلة والخارجة إلا في حالات استثنائية محددة (التدفقات السريعة الدوران كحركات الحسابات الجارية).
 - يجب الإفصاح في الملحق عن مكونات الخزينة وما يماثلها، وعن العمليات التي لا تؤثر في الخزينة (كإقتناء التثبيتات بقرض إيجاري).
- ### خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل الإطار العام لإعداد القوائم المالية الختامية في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي، مع التركيز على ثلاث قوائم أساسية: الميزانية، حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة.

وقد تبين أن النظام المحاسبي المالي أحدث نقلة نوعية في الممارسة المحاسبية الجزائرية بانتقاله من المنظر التقني المحض الذي ساد المخطط الوطني المحاسبي إلى منظر قائم على الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية، بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

وتمثل القوائم المالية وحدة متكاملة، فالميزانية تُعطي صورة استاتيكية عن الذمة في تاريخ معين، وحساب النتائج يُترجم النشاط الديناميكي للكيان خلال السنة المالية، أما جدول تدفقات الخزينة فيُكمل المنظومة بالكشف عن مصادر السيولة واستخداماتها. ويتم الملحق وجدول تغير الأموال الخاصة هذه القوائم لضمان إفصاح محاسبي شامل ومتسق.

ويبقى التحدي الأكبر أمام الكيانات الجزائرية هو الالتزام التام بمتطلبات هذا النظام، وتأهيل الكوادر المحاسبية لاستيعاب مستجداته، خاصة في المسائل المعقدة كالضرائب المؤجلة، وخسائر القيمة، وقياس القيمة العادلة، وإعداد الحسابات المجمّعة.

أسئلة التقييم وتمارين الفصل

أولاً: أسئلة المراجعة

- اذكر القوائم المالية الخمس التي يُلزم النظام المحاسبي المالي الكيانات بإعدادها.
- ما الفرق بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية؟ أعط أمثلة على كل منهما.
- اشرح الفرق بين عرض حساب النتائج حسب الطبيعة وعرضه حسب الوظيفة.
- ما المقصود بالأرصدة الوسيطة للتسيير؟ وما هي أهم هذه الأرصدة؟
- اذكر الأنشطة الثلاثة التي تُصنّف بموجبها التدفقات النقدية في جدول تدفقات الخزينة، مع إعطاء مثالين على كل منها.
- ما الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة؟

- علام يدل كون صافي تدفقات الخزينة من أنشطة الاستغلال موجبا في كيان معين؟

ثانيا: التمرين الأول — إعداد الميزانية

قُدِّمت لك المعلومات الآتية المستخرجة من ميزان المراجعة لمؤسسة «ألفا» في N/12/31 (المبالغ بالدينار الجزائري):

- أراضي: 5 000 000 ؛ مباني (إجمالي): 8 000 000، اهتلاكاها المتراكمة: 3 000 000.
 - معدّات وأدوات (إجمالي): 4 500 000، اهتلاكاها: 1 800 000.
 - مخزون بضائع: 2 300 000 ؛ زبائن: 3 700 000 ؛ بنك: 1 200 000 ؛ صندوق: 150 000.
 - رأس المال: 10 000 000 ؛ احتياطات: 1 500 000 ؛ نتيجة السنة المالية: 950 000.
 - قروض بنكية طويلة الأجل: 4 000 000 ؛ موردون: 2 800 000 ؛ ضرائب مستحقة: 800 000.
- المطلوب:** إعداد ميزانية مؤسسة «ألفا» في N/12/31 وفق النظام المحاسبي المالي.

ثالثا: التمرين الثاني — إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة

حققت مؤسسة «بيتا» خلال السنة المالية N النتائج الآتية:

- مبيعات بضائع: 18 000 000 دج.
 - مشتريات بضائع مستهلكة: 11 000 000 دج.
 - خدمات خارجية: 1 200 000 دج.
 - أعباء المستخدمين: 3 500 000 دج.
 - ضرائب ورسوم: 400 000 دج.
 - مخصصات الاهتلاكات: 800 000 دج.
 - منتوجات مالية: 250 000 دج.
 - أعباء مالية: 350 000 دج.
 - معدل الضريبة على الأرباح: 25%.
- المطلوب:** إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة، مع إبراز جميع الأرصدة الوسيطة للتسيير.

الخاتمة العامة

تناول هذا الكتاب أعمال نهاية السنة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري الصادر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، 2010. ولقد سعينا من خلال فصوله الأحد عشر إلى بناء معالجة منهجية ومنتجة لمختلف عمليات التسوية الجردية وإعداد القوائم المالية الختامية، انطلاقاً من المنطق المحاسبي الذي يقوم عليه النظام، ومروراً بالأحكام التطبيقية التي قررها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

وقد بينا في الفصل الأول مفهوم أعمال نهاية السنة وأهدافها وعلاقتها بمبدأ استقلالية الدورات المحاسبية ومبدأ الحيطة والحذر، باعتبارهما المرتكزين اللذين تبنى عليهما عمليات الجرد والتسوية. ثم تناولنا في الفصول الموالية تسوية التثبيتات من خلال الاهتلاكات وخسائر القيمة والتنازل وإعادة التقييم، ثم تسوية المخزونات وحسابات الزبائن، فتسوية الأعباء والمنتوجات وحسابات البنوك، فدراسة المؤونات وتسوية الأصول المالية، وصولاً إلى معالجة التغير في الطرق المحاسبية والتقديرات وتصحيح أخطاء الفترات السابقة، لنختم بفصل تطبيقي حول إعداد القوائم المالية الختامية وعرضها.

ولقد تأكّد لنا من خلال هذه المعالجة أنّ أعمال نهاية السنة ليست مجرد إجراءات تقنية تُمارس في ختام كل دورة، بل هي العملية المحورية التي يتوقّف عليها صدق التعبير المحاسبي عن الوضعية المالية للمؤسسة وعن أدائها ونتائجها. فمن خلالها يتم ضبط القيم الدفترية على ضوء الواقع المادي والاقتصادي للأصول والخصوم، وتُحمّل الأعباء والمنتوجات للدورة التي تخصّها فعلاً، ويُعترف بخسائر القيمة والمؤونات وفق ما تقتضيه قاعدة الحيطة، فُصّغ في النهاية كشوف مالية تتوافر فيها الخصائص النوعية التي اشترطها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من ملاءمة وموثوقية وقابلية للمقارنة والفهم.

كما أوضحنا في معالجتنا أنّ التحوّل إلى النظام المحاسبي المالي قد أحدث جملة من التحوّلات الجوهرية في مقارنة أعمال نهاية السنة، إذ انتقلت المؤسسات الجزائرية من منطق المخطط المحاسبي الوطني القائم على هيمنة الجانب الجبائي إلى منطق محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، يُعطي الأولوية للجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، ويوسّع نطاق التقدير المهني للمحاسب، ويرفع من متطلبات الإفصاح والشفافية في القوائم المالية. ولعلّ من أبرز هذه التحوّلات: اعتماد مقارنة المكوّنات في اهتلاك التثبيتات، وإدخال مفهوم القيمة القابلة للتحويل وخسارة القيمة، وفتح المجال لإعادة التقييم وفق نموذج إعادة التقييم في معيار IAS 16، وإعادة تأطير المؤونات وفق معيار IAS 37، فضلاً عن تطوير عرض القوائم المالية والزامية إعداد جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيّرات الأموال الخاصة.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول إنّ إتقان أعمال نهاية السنة يتطلّب من المحاسب والمراجع والمدقق وكلّ مستعمل للمعلومة المحاسبية تكاملاً بين ثلاثة أبعاد: بُعد قانوني يقتضي الإلمام بأحكام النظام المحاسبي المالي والنصوص التطبيقية له وبالقوانين الجبائية

والتجارية ذات الصلة؛ ويُعد تقني يتمثل في إتقان آليات الجرد والتقييم والتسجيل المحاسبي وإعداد القوائم المالية؛ ويُعد تقديري مرتبط بممارسة الحكم المهني في تقدير الأعمار النفعية، وقيَم الإنجاز، ومخاطر عدم التحصيل، ومدى احتمال تحقّق الالتزامات الشرطية. وهو ما يجعل من أعمال نهاية السنة مجالاً خصباً للبحث الأكاديمي والممارسة المهنية معاً.

ولا يدّعي هذا العمل الإحاطة الشاملة بكلّ تفاصيل أعمال نهاية السنة، إذ تظنّ بعض المسائل المتخصّصة في حاجة إلى مؤلّفات مستقلّة تستوفي خصوصياتها. غير أننا نأمل أن يكون هذا الكتاب قد أسهم في تقريب موضوع أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي إلى الطلبة والممارسين والباحثين، وأن يكون أرضيةً يبني عليها القارئ معارفه ويوسّع بها أفقه نحو الدراسات والأبحاث الأكثر تخصّصاً.

وفي الختام، نسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا الجهد المتواضع خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لطلبة العلم ولأهل المهنة، وأن يفتح به للقارئ آفاقاً لمزيد من البحث والتعمّق في علم المحاسبة، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 ماي 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 4 جويلية 2007 المتعلق بإعادة تقييم التثبيات العينية القابلة للاهلاك للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر بتاريخ 8 جويلية 2007.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2018.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، التعليم رقم 02 المؤرخة في 20 مارس 2019 المتضمنة المعالجة الجبائية لإعادة تقييم التثبيات.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

- أبو ناصر محمد وحميدات جمعة. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، المكتبة الوطنية، عمان، 2008.
- أبو شمالة أحمد محمد. معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- بكاري بلخير. دروس في المحاسبة المعمقة (حسب النظام المحاسبي المالي SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- بن ربيع حنيفة. الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.
- بودهان موسى. الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010.
- بوتين محمد. المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- بوشاشي بوعلام. المنبر في المحاسبة العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.
- حلوة حنان رضوان وآخرون. أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- حماد طارق عبد العال. موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- حميدات جمعة. منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الأولى، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014.
- حواس صلاح. المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف، الجزائر، 2011.
- الحياي وليد ناجي. المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، 1996.
- الدسوقي عبد السميع. أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002.
- الدهراوي كمال الدين. تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الإسكندرية، 2001.
- رميدي عبد الوهاب وسمامي علي. المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2011.
- زرقى عمار. المحاسبة المالية المعمقة، ادليس للنشر والتوزيع، السنة الجامعية 2022/2023.
- شنوف شعيب. محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول والثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008-2009.
- عطية عبد الرحمن. المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار النشر جيطلي، برج بوعريبرج، الجزائر، 2009.
- عطية عبد الرحمن. المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار الجليطي، الجزائر، 2011.
- علاوي لخضر. نظام المحاسبة المالية: دروس وتطبيقات محلولة، دار الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2014.

- علاوي لخضر. المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF — تمارين وتطبيقات محلولة، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012.
- مطر محمد. المحاسبة المالية: الدورة المالية ومشاكل القياس والاندماج والتحليل، دار حنين، عمان، 1993.
- نور أحمد محمد. المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- وايلي. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: كتاب ودليل، دار نشر جون وايلي وأبنائه، نيو جيرسي، 2006.

ب - المحاضرات والمقالات العلمية

- كتوش عاشور. محاضرات في المحاسبة العامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.
- كتوش عاشور. "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 6، 2009.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية. الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية، الفقرة 99، ص 27، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 1999.

ج - الرسائل الجامعية والمطبوعات الجامعية

- دغموم هشام. "إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في تحقيق التنمية"، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس، 2009.
- دغموم هشام. محاضرات وتمرين محلولة في المحاسبة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS)، مطبوعة جامعية، جامعة الجزائر 3، 2016.
- بن ربيع حنيفة. مطبوعة السداسي السادس في المحاسبة المالية المعمقة، مطبوعة جامعية، جامعة الجزائر 3، 2019.

ثالثاً: المعايير المحاسبية الدولية

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) IAS 1 — عرض القوائم المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (2) IAS 2 — المخزون، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) IAS 7 — قائمة التدفقات النقدية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (16) IAS 16 — الممتلكات والتجهيزات والمعدات، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) IAS 18 — الإيرادات، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (36) IAS 36 — انخفاض قيمة الموجودات، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (37) IAS 37 — المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (39) IAS 39 — الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) IFRS 9 — الأدوات المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار التقرير المالي الدولي رقم (13) IFRS 13 — قياس القيمة العادلة، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.
- معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) IFRS 15 — الإيرادات المتأتية من العقود مع الزبائن، مجلس معايير المحاسبة الدولية، لندن.

رابعًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Bernard Raffairnier, Les normes comptables internationales (IFRS/IAS), 2^e Édition, Ed Economica, Paris, 2005.
- Anne Le Manh, Catherine Maillet-Baudrier, Normes comptables internationales IAS/IFRS, BERTI Édition, Paris, 2006.
- Anne Le Manh, Catherine Maillet, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Éditions Foucher, Paris, 2005.
- Anne Le Manh, Catherine Maillet, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Berti Éditions, Paris, 2007.
- Wolfgang Dick, Frank Missonier-Piera, Comptabilité Financière en IFRS, Pearson Education, France, 2006.
- H. Abdelsalam, Pauline Weetman, "Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt — Review Article", Advances in International Accounting, Volume 20, 2007.
- Clodia Vurro, Francesco Perrini, "Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance", Corporate Governance, Volume 11, Issue 4, 2011.
- Conseil National de la Comptabilité, Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles, Contrats à Long Terme.
- FASB, Statement of Financial Accounting Standards No. 157 — Fair Value Measurements, Financial Accounting Standards Board, Norwalk, Connecticut, September 2006.